

الفلسفة القرآنية

كتاب عن مباحث الفلسفة الروحية والاجتماعية التي وردت في مواضعها
في آيات الكتاب الكريم

تأليف

عبدالله بن محمود العقاد

دار النهضة مصر للطبع والنشر

القاهرة - القاهرة

مقدمة

الدين لازمة من لوازم الجماعات البشرية .

ولم يكن الدين لازمة من لوازم الجماعات البشرية لأنه مصلحة وطنية .
أو حاجة نوعية .

ولأن الدين قد وجد قبل وجود الأوطان .

ولأن الحاجة النوعية « بيولوجية » تتحقق أغراضها في كل زمن ،
وتتوافر أسبابها في كل حالة ، ولا يزال الإنسان بعد تحقق أغراضها ،
وتوافر وسائلها في حاجة إلى الدين .

وغرائز الإنسان النوعية واحدة في كل فرد من أفراد النوع وكل سلالة
من سلالاته . ولكنه في الدين يختلف أكبر اختلاف : لأنه يتجه من الدين إلى
غاية لا تنحصر في النوع ولا تتوقف على غرائزه دون غيرها ، وليس الغرض
منها حفظ النوع وكفى . بل تقرير مكانه في هذا الكون ، أو في هذه الحياة .

فالإنسان يتعلق من النوع بالحياة .

ولكنه يتعلق من الدين بمعنى الحياة .

ولن يوجد إنسان ليس له نوع . أو غريزة نوع . أو آداب نوع :
لأن وشيجة النوع ليست مما يفصل عنه باختياره . ولكن قد يوجد إنسان
يفوقه معنى الحياة وقد يوجد إنسان يفهم معنى الحياة على أنه إعراض عن
الحياة الفردية : وعن الحياة النوعية : وتوجه إلى ضرب آخر من الحياة .

وقد يتحول الإنسان من عقيدة إلى عقيدة : فلا يقال إذن أنه تحول من
غريزة نوعية إلى غريزة نوعية . لأن هذه الغريزة لا تقبل التحول ولا
التحويل . بل يقال إذن أنه آمن بعلاقة جديدة بين الخلائق جميعا : وبين
الحياة أو مصير الحياة .

والإنسان إذا طلب من الدين الحياة الأبدية فهو لا يطلب ذلك لأنه فرد
من أفراد نوع . فان النوع قد يبقى ألوف السنين . وقد يقدر الإنسان أنه

مكفول البقاء بغير إنتهاء ، ثم لا يغنيه كل ذلك عن طلب الأبدية ، لأنه يريد لحياته معنى لا يزول ، ويريد أن يتصل بحياة الكون كله في أوسع مداه .

* * *

وليست العقيدة لازمة من لوازم الجماعات البشرية لأنهم يريدون منها دروسا علمية أو حيلة صناعية .

فان قوة الصناعة والعلم كامنة في الإنسان ، لا تلجئه إلى قوة خارج الإنسان .

وإن الف إنسان قد يعلمون علما واحدا ، ولا يعتقدون عقيدة واحدة ، بل ينكر أحدهم عقيدة الآخر أشد الإنكار .

كما أن العلاقة بين العالم والمعلوم قد تكون علاقة غريب بغريب . وقد يعلم الإنسان أسرار من الكون ، وهو يشعر بأنه غريب عنه أو عارض فيه فاذا اعتقد فانما يعتقد لأنه يريد أن يشعر بأنه ليس في الكون بالغريب . ويؤمن بأنه موصول الحياة بحياته وليس العارض فيه .

وليس مقياس العقيدة الصالحة مقياس الدروس العلمية والحيل الصناعية ، وإنما حسب العقيدة الصالحة من صلاح أنها تهض بالعقل والفرجة . ولا تصدهما عن سبيل العلم والصناعة . ولا تحول بين معتقديها ، وبين التقدم في الحضارة ، وأطوار الاجتماع .

* * *

وينبغي أن يلاحظ في هذا الصلاح أن الجماعات البشرية لا تعيش عمر إنسان واحد ، ولا تنحصر في طبقة واحدة .

فالعقيدة التي تصلح لعشرة أجيال يشترك فيها عشرة أجيال مختلفون في كثير من الأحوال والعادات .

والعقيدة التي يدين بها الملايين يشترك فيها الخاصة والعامة والأغلبية والأدنياء ولا تصاغ منها نسخة مستقلة لكل طبقة أو لكل فريق .

فالذى يطلب من العقيدة الصالحة أن تصلح لكل هؤلاء مجتمعين ، وأن تصلح لأعمار بعد أعمار لأنها ليس مما يخلع تارة بعد تارة ، ولا مما يستبدل ببرامج السنوات ونصوص الدساتير .

وموضوع هذا الكتاب هو صلاح العقيدة الإسلامية - أو الفلسفة القرآنية - لحياة الجماعات البشرية ، وأن الجماعات التي تدين بها تستمد منها حاجتها من الدين الذي لا غنى عنه ، ثم لا تفوتها منها حاجتها إلى العلم والحضارة ولا استعدادها لمجازاة الزمن حيثما اتجه بها مجراه .

* * *

كنا نتحدث مع بعض الفضلاء من أعضاء لجنة «البيان العربي» في موضوع الدين والفلسفة ، فقلنا : إن العقيدة الدينية هي فلسفة الحياة بالنسبة إلى الأمم التي تدين بها ، وأنها لا تعارض الفلسفة في جوهرها ، وأن الفلسفة تصلح للاعتقاد كما تصلح العقيدة للفلسفة : واستشهدنا على ذلك بآيات كثيرة من القرآن يستخرج منها المسلم فلسفة قرآنية ، لا تحول بينه وبين البحث في غرض من أغراض الفكر والضمير .

وأيا كانت العلاقة بين موضوع الفلسفة ، وموضوع الدين ، فليس في وسع فيلسوف صادق النظر أن ينسى أن الأديان قد وجدت بين جميع البشر . وأنها - من ثم .. حقيقة كونية لا يستخلف بها عقل يفقه معنى ما يراه من ظواهر هذه الحياة .

فاقترح على بعضهم أن يكون هذا البحث موضوع كتاب . فألفت هذا الكتاب في هذا الموضوع ، وسميته باسم الفلسفة القرآنية لأنه أقرب الأسماء إلى بيان غرضه . وكان اسم « فلسفة القرآن » من الأسماء التي اقترحت في سياق ذلك الحديث . فخطر لي أن هذا الاسم قد يوحى إلى الذهن أننا نتخذ القرآن موضوعاً للدراسة فلسفية كدراسة فلسفة النحو ، أو البيان ، أو التاريخ وليس هذا هو المقصود مما كنا نتحدث عنه . وإنما المقصود منه أن القرآن الكريم يشتمل على مباحث فلسفية في جملة المسائل التي عاجلها الفلاسفة من

قديم الزمن ، وأن هذه الفلسفة القرآنية تغني الجماعة الإسلامية في باب الاعتقاد ولا تصدها عن سبيل المعرفة والتقدم . وهي لذلك تحقق ضرورة الاعتقاد ، وتمنع الضرر الذي يبتلى به من تصدهم عقائدهم عن حرية الفكر . وحرية الضمير .

وليس للعلماء ولا للفلاسفة أن يطلوا من الدين غير هذا .

فمهما يكن من رأيهم في الإيمان بالله فهم لا يجهلون ولا يستطيعون أن يجهلوا - أن الإيمان - كما قدمنا - ضرورة كونية ، لا تخلقها مشيئة أحد من الآحاد ، ولو كان في قدرة الرسل والأنبياء .

فاذا أجمع الناس على الاعتقاد كيفما كان اختلافهم في الجنس ، والزمن ، والموطن . المصلحة - فليس هذا عمل فرد . ولا هو مما يقع بين الحين والحين عرضا واتفاقا من فعل الحيلة والتدبير . ولكنه باعث من صميم قوى الكون ، لا يفلح الرسل والأنبياء في نشر دعوته ما لم يكن في تلك الدعوة مطابقة لحكمة الخلق ، وسر التكوين .

وكل اعتراض يعترض به المنكرون على حقائق الأديان لا يقام له وزن ، في مواجهة هذه الظاهرة الواقعة التي لا شك فيها .

بل هو لا ينفي الوحي الإلهي كما تخیلوه . أو كما يمكن أن يتخیلوه . ولا يبطل ضرورة الاعتقاد بين الجماعات البشرية بحال من الأحوال .

إنهم يتخذون من عقائد بعض العامة ، أو عقائد بعض الخاصة . دليلا على أنها أمور لا تصدر من عند الله ، الذي يصفه أصحاب الأديان بالعلم ، والحكمة ، والقدرة على هداية العقول إلى الصواب في الكبير والصغير .

فاذا كان هذا هو المبطل للوحي الإلهي فكيف يثبت الوحي الإلهي في قياس أولئك الفلاسفة أو العلماء ؟ .

أثبتت بعقيدة يدين بها العامة كما يدين بها الخاصة . وتطابق الدروس العلمية اليوم ، كما تطابقها عند ما تنقض نفسها بكشف جديد ؟

أثبتت بعقيدة تدخل المعمل الصناعى - أو العلمى - كل سنة أو كل بضع سنوات للفحص والامتحان ؟

أثبتت بعقيدة ليست بعقيدة ولكنها مجموعة من الأزياء الموسمية التى يغيرها الانسان تارة بعد تارة ، ولا يمزجها بيوطن الضمير ؟

كلا . فان الوحي الإلهى - متى ثبت - لا يثبت على النحو الذى تخيلوه ، بل على النحو الذى عهدنا عليه الأديان ، مع اختلاف العقول واختلاف الأجيال واختلاف المعلومات .

عقيدة هى عقيدة ، وإيمان هو إيمان . وبعد ذلك موافقة لدواعى الحياة ومطلب الفكر وطلبات الشعور . وهكذا تصح العقيدة ، إن صحت على الإطلاق ، وهكذا يكون الإيمان ، إن كان إيمان .

وقد رأيت أناسا يطلبون الأديان فى العصر الحديث باسم الفلسفة المادية ، فاذا بهم يستعبرون من الدين كل خاصة من خواصه ، وكل لازمة من لوازمه ، ولا يستغنون عما فيه من عنصر الإيمان والاعتقاد ، التى لا سند لها غير مجرد التصديق والشعور ، ثم يجردونه من قوته التى يثبتها فى أعماق النفس ، لأنهم اصطنعوه اصطناعا ، ولم يرجعوا به إلى مصدره الأصل .

فالمؤمنون بهذه الفلسفة المادية يطلبون من شيعتهم أن يكفروا بكل شئ غير المادة ، وأن يعتقدوا أن الأكوان تنشأ من هذه المادة ، فى دورات متسلسلة : تنحل كل دورة منها فى نهايتها لتعود إلى التركيب فى دورة جديدة . وهكذا دواليك ، ثم دواليك إلى غير انتهاء .

ويطلبون منهم أن ينتظروا إلى النعيم المقيم ، على هذه الأرض ، متى صحت نبوءتهم عن زوال الطبقات الاجتماعية . فإن زالت الطبقات الاجتماعية فى هذه السنة أو بعدها يبيضع سنوات فتلك بداية الفردوس الأبدى ، الذى يدوم ما دامت الأرض والسموات ، وتنتهى إليه أطوار التاريخ ، كما تنتهى بيوم القيامة ، فى عقيدة المؤمنين بالأديان .

ولا يكلف دين من الأديان أتباعه تصديقا أغرب من هذا التصديق ،
ولا تسليما أتم من هذا التسليم .

ولا يخلو دين الفلسفة المادية من شيطانه وهو « الرأسمالية » الخبيثة العسراء .

فكل ما في الدنيا من عمل سوء ، أو فكرة سوء فهو كيد من هذا الشيطان
الماكر المريد .

وكل ما فيها من عمل سوء أو فكرة سوء يزول ويحول . وتحل في مكانه
يركات الفلسفة المادية ورضوانها ، متى سار الأمر إلى ملائكة الرحمة .
وذهب ذلك الشيطان إلى قراره الجحيم .

ولما طبقت هذه العقيدة في البلاد الروسية — على أيدي أصحاب الفلسفة
المادية — خيل إليهم أنهم ظفروا بحقيقة الحقائق واستغنوا بها عن كل ما اعتقده
الإنسان في جميع الأزمان ، ولا سيما عقائد الأديان والأوطان .

وادخروها للزمن كله ، بل للأبد كله ... ولكنهم لم يصطلحوا صلتهم
الأولى في الحرب العالمية الأخيرة حتى أفلست « عقيدة الأبد » كل الافلاس
ولجأوا إلى الوطن يستعيدون مثله وإلى الديانة يستجدونها ويتمسحون بها .
فنادوا « بالجهاد القومي » ورحبوا بالصلوات في المعابد : وشجعوا المصلين على
ارتياحها ، واجتمع رؤساء القساوسة في حضرة زعماء المذهب الشيوعي ،
ليعلنوا العودة بمجلس الكنيسة إلى نظامه القديم .

وفضحى هذه العبرة البالغة أن أسرار العقيدة أعماق وأصدق مما يدور
بأوهام منكريها . وأنها ذخيرة من القوة وحوافر الحياة تمد الجماعات البشرية
بزاد صالح لا تستمدّها من غيرها : وأن هذه الذخيرة « الضرورية » خلقت
لتعمل عملها : ولم تخلق ليعبث بها العابثون ، كلما طاف بأحدهم طائف من
الوهم ، أو طارت برأسه نزعة عارضة ، لا تثبت على امتحان .

وفى هذا العصر الذى تتصارع فيه معانى الحياة بين الإيمان والتعطيل وبين الروح والمادة وبين الأمل والقنوط ، تلوذ الجماعات الإسلامية بعقيدتها المثلى ولا تخطيء الملاذ . لأنها عقيدة تعطيها كل ما يعطيه الدين من خير : ولا تحرمها شيئا من خيرات العلم والحضارة .

وهذا الذى نرجو أن نبينه فى هذا الكتاب .

القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٤٧ (ذى القعدة سنة ١٣٦٦) .

عباس محمود العقاد

المشـرآن والعـلم

تتجدد العلوم الإنسانية مع الزمن على سنة التقدم ، فلا تزال بين ناقص يتم . وغامض يتضح ، وموزع يتجمع ، وخطأ يقترب من الصواب ، ونخبين يترقى إلى اليقين ، ولا ينلر في القواعد العلمية أن تتقوض بعد رسوخ ، أو تنزعزع بعد ثبوت ، ويستأنف الباحثون تجاربهم فيها بعد أن حسبوها من الحقائق المفروغ منها عدة قرون .

فلا يطلب من كتب العقيدة أن تطابق مسائل العلم كلما ظهرت مسألة منها لجيل من أجيال البشر ، ولا يطلب من معتقديها أن يستخرجوا من كتبهم تفصيلات تلك العلوم ، كما تعرض عليهم في معامل التجربة والدراسة ، لأن هذه التفصيلات تتوقف على محاولات الإنسان وجهوده ، كما تتوقف على حاجاته ، وأحوال زمانه .

وقد أخطأ أناس في العصور الأخيرة لأنهم أنكروا القول بدوران الأرض واستدارتها ، اعتماداً على ما فهموه من ألفاظ بعض الآيات .

وجاء أناس بعدهم فأخطأوا مثل خطئهم حين فسروا السماوات السبع بالسيارات السبع في المنظومة الشمسية : ثم ظهر أنها عشر لا سبع ، وأن « الأرضين السبع » إذا صح تفسيرهم لا تزال في حاجة إلى التفسير .

ولا يقل عن هؤلاء في الخطأ أولئك الذين زعموا أن مذهب التطور ، والارتقاء ثابت في بعض آيات القرآن كقوله تعالى : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض » أو قوله تعالى : « فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض » .

لأن الآيتين تؤيدان تنازع البقاء ، وبقاء الأصلح ، ولكن مذهب التطور والارتقاء لا يزال بعد ذلك عرضة لكثير من الشكوك والتصحيحات ، بل عرضة لسنة التطور والارتقاء التي تنتقل به من تفسير إلى تفسير .

ومن الخطأ كذلك أن يقال : إن الأوروبيين أخذوا من القرآن كل ما اخترعوه من السلاح الحديث ، لأن القرآن الكريم جاء فيه حثا للمسلمين : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل » . . فقد يقال لهم إن المسلمين سمعوا هذه الآيات مئات السنين فلم يخترعوا تلك الأسلحة ، وأن الأوروبيين لم يسمعوها فاخترعوها .

فهل الإسلام إذن لازم أو غير لازم ؟ وهل يضير الأوروبيين أن يجهلوه أو ليس بقضارهم أن يخترعوا ما اخترعوه ولم يتبعوه ؟

وخليق بأمثال هؤلاء المتعسفين أن يحسبوا من الصديق الجاهل ، لأنهم يسيئون من حيث يقدر الإحسان . ويحملون على عقيدة إسلامية وزر أنفسهم ، وهم لا يشعرون .

كلا . لا حاجة بالقرآن إلى مثل هذا الادعاء ، لأنه كتاب عقيدة مخاطب الضمير ، وخير ما يطلب من كتاب العقيدة في مجال العلم أن يحث على التفكير ، ولا يتضمن حكما من الأحكام يشل حركة العقل في تفكيره ، أو يحول بينه وبين الاستزادة من العلوم . وما استطاع حينما استطاع .

وكل هذا مكفول للمسلم في كتابه ، كما لم يكفل قط في كتاب من كتب الأديان .

فهو يجعل التفكير السليم ، والنظر الصحيح إلى آيات ما في خلقه وسيلة من وسائل الإيمان بالله :

« إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ، ويتفكرون في خلق السموات والأرض ، ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانه ، فقنا عذاب النار » .

وهو يحث المسلم على أن يفكر في عالم النفس كما يفكر في عالم الطبيعة .
« أو لم يتفكروا في أنفسهم ما خلق الله السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق وأجل مسمى » .

وهو يعظ المخالفين والمصدقين عظة واحدة . وهى التفكير الذى يغنى
عن جميع العظات :

« قل إنما أعظكمم بواحدة أن تقوموا لله مثنى وفرادى ثم تتفكروا » .

« كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون » .

« وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون » .

« ونفصل الآيات لقوم يعلمون » .

لا يرتفع المسلم بفضيلة كما يرتفع بفضيلة العلم :

« يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات » .

« قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » .

وآلا يسأل المسلم ربه نعمة هى أقوم وألزم من العلم :

« وقل رب زدنى علما » .

« إنما يحشى الله من عباده العلماء » .

. . .

فالقرآن الكريم يطابق العلم : أو يوافق العلوم الطبيعية بهذا المعنى الذى
تستقيم به العقيدة ، ولا تتعرض للنقائص والأطمان . كلما تبدلت القواعد
العلمية . أو تابعت الكشوف بجديد ينقض القديم . أو يقين يبطل التخمين .

وفضيلة الإسلام الكبرى أنه يفتح للمسلمين أبواب المعرفة ، ويحتم على
ولوجها والتقدم فيها : وقبول كل مستحدث من العلوم على تقدم الزمن .
وتجدد أدوات الكشف ووسائل التعليم . وليست فضيلته الكبرى أنه يقعدهم
عن الطلب . وينهاهم عن التوسع فى البحث والنظر . لأنهم يعتقدون أنهم
حاصلون على جميع العلوم .

الأسبابُ والمُخلَق

من المتفق عليه اقتران الحوادث بالأسباب . يقول بذلك العلماء والفلاسفة كما يقول به عامة الناس في أقوالهم التي تجري مجرى العادة .

فبالأسباب موجودة لا خلاف فيها من أحد . ولكن الخلاف الأكبر في السبب ما هو ، وماذا يعمل ؟ وهل الأسباب العاملة عنصر مستقل في الوجود والحوادث المعمولة عنصر آخر يخالفه في الكثرة والقوة ؟ وهل السببية قوة تستقل بين الأشياء والحوادث ، أو هي قوة خاصة ببعض الأشياء والحوادث ؟

لكل شيء سبب ما في ذلك خلاف ؟

ولكن ما هو السبب ؟

هل هو موجد الشيء الذي خلقه ولولاه لم يخلق ؟

أو هو حادث سابق للشيء . أو مقترن به يلزمه كلما حدث على نسق واحد ؟

أما أن السبب هو موجد الشيء فيمنعه في العقل اعتراضات قوية كأقوى ما يكون الاعتراض في المسائل الفكرية .

فكل ما يقرره العقل وهو واثق منه أن سبب الشيء يسبقه ، أو يقترن به كلما حدث على نسق واحد .

ولكن سبق لا يستلزم الإيجاد . ويضربون لذلك مثل النور والصوت في قذيفة المدفع . فإن العين ترى النور قبل أن تسمع الأذن صوت القذيفة . ولا يقول أحد : إن النور هو سبب الصوت . أو أنه هو سبب القذيفة : وإن تكررت رؤيته وسماع الصوت بعده مئات المرات أو ألوف المرات . وكذلك صياح الديكة قبل طلوع النهار ، ووصول قطار الصباح قبل قطار الفصحى ،

ودخول المرءوسين في الصباح قبل دخول الرئيس إلى الديوان . وغير ذلك من المتلاحقات التي تقترب على ترتيب واحد . ولا يستلزم تلاحقها أن يكون السابق منها موجدًا لما لحقه . بأي معنى من معاني الإيجاد .

كذلك يعترض العقل على السببية على المعنى المتقدم بأن التلازم بين الأسباب والنتائج في وقائع الطبيعة ليس تلازمًا عقليًا كتلازم المقدمة والنتيجة في القضايا العقلية . وإنما هو تلازم المشاهدة والإحصاء : وغاية ما نملكه فيه أن نسجل هذه المشاهدة أو هذا الإحصاء .

فحدوث الصوت من القذيفة يقع على التواتر كما نسمعه . ولكن لا يلزم عقلاً من تسلسل الحوادث التي تقع مع القذيفة أن نسمع ذلك الصوت . وإنما تستلزم حدوثه لأنه قد حدث قبل ذلك مرات : ولا زيادة على ذلك في دواعي الاستلزام .

فكل ما هنالك - مما يسمى بالأسباب الطبيعية - إنما هو مقارنات في الحدوث . ولا تفسير فيها أمام العقل لتعليل الإيجاد .

قال الإمام الغزالي يرد على الفلاسفة :

« إن الخصم يدعى أن فاعل الاحتراق هو النار فقط . وهو فاعل بالطبع لا بالاختيار . فلا يمكنه الكف عما هو طبعه . ولكن هذا غير صحيح . إذ أن فاعل الاحتراق هو الله تعالى بواسطة الملائكة أو بغير واسطة . وأما النار فهي جماد لا فعل لها . وليس للفلاسفة من دليل على قولهم إلا مشاهدة حصول الاحتراق عند ملاقات النار ، والمشاهدة تدل على الحصول عنده ولا تدل على الحصول به » .

ويقرب من رأى الغزالي هذا قول نيوتن صاحب مذهب الجاذبية في ملحق التعريفات .

فإنه يضرب المثل بجسم يتحرك من ألف إلى باء ومن باء إلى جيم ، ومن جيم إلى دال . فلا يمكن أن يقال في هذه الحالة إن حركة الجسم من ألف إلى

باء هي سبب حركته التالية من باء إلى جيم أو من جيم إلى دال . ويشبه هذا المثل مثل أصحاب ديكارت عن ساعة تدق ، وساعة أخرى تدق بعدها على اللوام : فلا يمكن أن يقال : إن دقائق الساعة الأولى هي سبب منثنيء لدقات الساعة الثانية ، وهكذا كل تلاحق في الحوادث والملاحظات .

وقد ظهر الفيلسوف الإنجليزي دافيد هيوم بعد هؤلاء فبسط القول في مسألة السببية بسطا وافيا يفسر هذه الآراء المخجلة ، ولا يخرج عن فحوى ما قدمناه .

وإذا نظرنا إلى أصول الأسباب الكبرى تعذر على العقل أن ينسب الظواهر الطبيعية إلى هذه الأسباب التي تلازمها ثم يقف عندها . فمن العسير على العقل أن يسلم أن الظواهر المادية هي أسباب الحوادث بطبيعة مستمدة منها ملازمة لها ، مستقرة فيها . لأن التسليم بهذا تسليم بوجود مئات أو ألوف من الماديات كلها خالدة ، وكلها موجودة بذاته ، وكلها مع ذلك مؤثر في غيره . وهو مستحيل .

فهل هناك ألوف من الماديات ، أو هناك مادة واحدة ؟ إن كان هناك ألوف من الماديات كلها خالدة بصفاته وطبائعه ، فمن العجيب في العقل أن يكون الخالد مؤثرا في خالده مثله ، وأن يوجد الشيء منذ الأزل بطبيعته وخصائصه ليؤثر في شيء آخر موجود مثله منذ الأزل بغير تلك الخصائص وغير تلك الصفات .

أما إن كانت هذه الخصائص تحولات ترجع إلى مادة واحدة في القدم فقد بطل أنها هي أسباب الحوادث بطبيعتها ، وتعين أن تكون عارضة مؤثرة بما أودع فيها على حسب تلك التحولات ، التي ترجع في النهاية إلى مصدر واحد لا تعلقه .

فالعقل ينتهي في مسألة الأسباب إلى نتيجة واحدة تصح عنده بعد كل نتيجة : وهي أن الأسباب ليست هي موجبات الحوادث ، ولا هي مقدمة عليها بقوة تحضها ، دون سائر الموجودات ، ولكنها مقارنات تصاحبها ولا تغني عن تقدير المصدر الأول ، لجميع الأسباب وجميع الكائنات .

وهذا هو حكم القرآن الكريم .

هناك سنة في الطبيعة (سنة الله في الذين خلوا ، ...

ولن تجد لسنة الله تبديلا » ... « ولا تجد لسننتنا تحويلا » .

ولكن الخلق كله مرجعه إلى إرادة الله ، أو إلى كلمة الله .

« إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون » ... « إنما قولنا لشيء
إذا أردناه أن نقول له كن فيكون » ... (سبحانه إذا قضى أمرا فأنما يقول
له كن فيكون » .

وكل شيء في السماء والأرض باذن الله .

« وهو الذى يرسل الرياح بين يدى رحمته حتى إذا أقلت سحابا
ثقالا سقناه لبلد ميث فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات كذلك نخرج
الموتى لعلكم تذكرون » .

« والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه » .

« لا يعزب عنه مثقال ذرة فى السموات ولا فى الارض ولا أصغر من
ذلك ولا أكبر إلا فى كتاب مبين » .

« وما كان لنفس أن تموت إلا باذن الله » .

* * *

والذى ينساق عندنا فى مساق العقل أن الحوادث كبيرها وصغيرها
لا يمكن أن تحدث إلا بأمر الخلق المباشر من إرادة الله .

فلا ينساق عندنا فى مساق العقل أن الحادثة تحدث بفعل الأسباب أو
التواميس ثم بفعل الإرادة الإلهية . لأن التاموس لا يملك وحده قدرة الانطلاق
والتوافق التى يسبب بها ألف حادث على تسق واحد ، ولا بد له من القدرة
التي يتابع بها هذا التسبب مرة مرة ، وحادثا حادثا ، بلا فرق هنا بين الجملة
والتفصيل .

فلا فرق هنا بين الحادث الذى يقع مرة واحدة ، والحادث الذى يقع

ملايين ملايين المرات : فكلها تتوقف في بادئ الأمر على إرادة الخلق والانشاء .

« كن فيكون » .

وإنما « كن فيكون » تقرب إلى الذهن في المحاز ، والأمر أهون من ذلك جدا في إرادة الخلاق .

وإنما يال الذهن المغلق بهذا التقدير لأنه يظن أن مسألة حمل وانتقال ، وتحريك أنقال ، وحيرة بين الأرقام والمقادير الموزعة في آفاق الفضاء السحيق . وهي — على هذا الظن — شيء تختلف فيه القدرة على القليل ، والقدرة على الكثير .

ولكننا نحن — معشر البشر — قد رأينا بأنفسنا أن الموجودات المادية تنهى في حسابنا إلى معان ومعادلات رياضية . فالإيجاد إذن بالنسبة لصاحب الوجود المطلق هو مسألة معقولات تقع لأنها قائمة في العقل المحيط بجميع الكائنات ، ولا فرق بين ما يقع منها كثيرا متواترا أو يقع قليلا نادرا ، ولا بين البعيد منها والقريب ، لأنه لا بعيد في العقل المطلق ولا قريب ، ولا حاجة إلى انتقال ولا حمل أنقال !! ...

* * *

وتأتى هنا مسألة المعجزات : فما هي المعجزات ، وما هو موقعها من التفكير السليم ؟ .

موقعها على ما قدمناه أنها شيء لا يخالف العقل ، ولكنه يخالف المؤلف والمتواتر في المحسوس .

فاذا كان كل عمل من الأعمال خلقا مباشرا في إرادة الله فلا فرق في حكم العقل بين وقوع المعجزة ، ووقوع المشاهدات المتكررة في كل لحظة . ولا يكون الاعتراض على المعجزة أنها شيء يرفضه العقل ، ولا يجوز في التفكير ، وإنما يكون الاعتراض الصحيح : هل هي وقعت فعلا أو لم تقع ! وهل هي لازمة أو غير لازمة للإقناع ؟

فلا يمتنع عقلا أن تقع المعجزة . وإنما الذى يمتنع عقلا أن تقع عبثا لغير ضرورة مع إمكان الاستغناء عنها ، إذا تبين أن إقناع المكابرين كان ممكنا بغيرها .

هل يمكن أن تتغير نواميس الكون ، وقوانين الطبيعة كلها دفعة واحدة ؟ نعم يمكن .

ولا فرق في ذلك بين تغييرها في فترة ما . وتغييرها في جميع الآفاق والأكوان .

ولكن الذى لا يمكن هو وقوع التغيير عبثا ، مع إمكان اجتنابه والاستغناء عنه ... وهكذا ينبغي أن يكون البحث في حقائق المعجزات .

لأن تغيير الحوادث كلها في قدرة العقل المطلق أهون من تغيير الفرض في عقل الرياضى وهو مغمض العينين . هذد قضية عقلية مجردة يستوى فيها حساب الكثير ، وحساب القليل . ولكن الشيء الذى لا يقع في العقل المطلق هو العبث الذى لا يساغ في العقل المطلق ، ولا في سائر العقول .

وقد أشار القرآن الكريم إلى الخوارق من باب الاعجاز ، أو من باب السحر . فردها كلها إلى السبب الأخير ، الذى ترد إليه جميع الأسباب ، وهو إرادة الخالق أو إذن الله .

« أتى أخلق لكم من الطين كهية الطير فأنفخ فيه فيكون طيرا باذن الله » .

« ... وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من أحد حتى يقولان إنما نحن فتنه فلا تكفر . فيتعلمون منها ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد إلا باذن الله » .

فكان هاروت وماروت يفعلان ما يفعله أصحاب الحيل العجيبة وهم يقولون قبل ذلك إنها من خفة اليد ، أو استهواء الأبصار ، وفتنة العقول .

وأيا كان ما فعلاه فالحكم فيه وفي جميع الخوارق أن العقل لا يمنع وقوعه منه للمستحيل . وأن المرجع فيه إلى مطابقتها للحكمة الإلهية ، وضرورة التوسل به أو إمكان التوسل بغيره في مقام الإقناع .

الأخلاق

قيل في تعليل نشأة الأخلاق أنها مصلحة اجتماعية تتمثل في عادات الأفراد لتيسير العلاقات بينهم . وهم متعاونون في جماعة واحدة .

فلو انطلق كل فرد في إرضاء نزعاته ، وتحقيق منفعه دون غيره ، لتعذر قيام الجماعة ، وانتهى الأمر بقوات المصلحة الفردية نفسها . لتعرض كل فرد لعدوان الآخرين وعجزه عن تدبير منفعه كلها ، وهي تتوقف على أعمال كثيرة موزعة بين الأفراد الكثيرين على اختلاف الصناعات .

ومن هنا وجب على كل فرد أن ينزل عن بعض نفعه ويعدل عن بعض هواه ، لكي يضمن بهذا النزول المختار أكبر قسط مستطاع من الحرية والأمان .

وليس من اللازم أن يتم هذا النزول المختار بالتفاهم والتشاور ، أو عن علم سابق بالنتيجة التي يصل إليها المجتمع بعد هذا النزول الاجتماعي ، الذي يشترك فيه جميع الأفراد .

ولكنه يتم اضطراراً بعد المحاولة والتجربة وتصحيح الأخطاء بالعبارة والعقاب .

وأيا كان مذهب القائلين في تعليل الأخلاق فمما لا مشاحة عليه أن الأخلاق مصلحة اجتماعية ، وأن الجماعات تختلف بينها في العادات ، وأصول العرف ، على حسب اختلافها في أحوال الاجتماع .

لكنك خليك أن تسأل : إذا تعادل خلقان في النفع الاجتماعي ألا يوجد هنالك مقياس نرجع إليه في تفضيل أحدهما على الآخر أليس لحاسة الجمال أو لنزوع الإنسان إلى الكمال شأن في تفضيل بعض الأخلاق على بعض ، أو في تمييز بعضها بالاستحسان والإيثار ، وبعضها بالملق والاستنكار ؟ .

إن الوجوه كلها نافعة . بما فيها من الحواس التي تؤدي وظائف الحياة ،
ولكننا نرى وجهها واحدا من بينها يعلو بروعه الحسن على ألوف الوجوه ،
ويفدى بألوف الوجوه : ولعله من جانب المنفعة التي تستفيدها وظائف الجسم
أقل من تلك الوجوه في بعض المزايا ، وأحوج منها إلى العلاج والتصحيح .
فهل يدخل اعتبار الجمال إلى جانب المنفعة في وصف الجسد الإنساني ،
ولا يحسب له اعتبار في خصائص النفس ، أو خصائص المزاج ؟ .
وهل نعتبر كل إعجاب بخلق من الأخلاق ميزانا حسابيا للمنفعة
والخسارة ، وتقديرا تجاريا لصفقة من الصفقات ؟

وهل يروعننا كل خلق بمقدار ما ينفعنا ، سواء نظرنا إلى المنفعة المعلومة
المحسوسة ، أو نظرنا إلى المنفعة التي تتحقق على طول الزمن في أطوار
الاجتماع ؟

لا بد أن يخطر على البال أن « لحاسة الجمال » شأنها هنا كشأنها في
الإعجاب بمحاسن الأجسام ، بل كشأنها في الإعجاب بمحاسن الجماد ، أيا
كان القول في أصل الشعور بالجمال .

* * *

وقيل في تعليل نشأة الأخلاق أنها ترجع إلى مصدرين في كل جماعة
بشرية لا إلى مصدر واحد ، وأنها ترجع إلى مصلحتين لا إلى مصلحة واحدة .
وقد تكون إحداها على نقيض الأخرى فيما تمليه وفيما تستمليه .

قبل إنها ترجع في ناحية منها إلى مصلحة السادة ، وترجع في ناحية
أخرى إلى مصلحة العبيد ، وقد يقولون أخلاق الأقوياء والضعفاء ، بدلا من
أخلاق السادة والعبيد .

والمرجع أن التفرقة بين أخلاق الكرام الأحرار ، وبين أخلاق اللئام
المهجناء ، ملحوظ فيها هذا المعنى في اللغة العربية بين العرب الأقدمين ،
فكانوا يفهمون من وصف الأخلاق بالكرمة أنها أخلاق السادة الأحرار ،
ومن وصفها بالليمة أنها أخلاق قوم ليست لهم أعراق وليس لهم خلق .

وأحدث القائلين بهذه التفرقة بين المفكرين من الأوربيين فردريك نيتشه المعروف بمذهبه المشهور عن « إرادة القوة » التي يعارض بها الاكتفاء بمجرد إرادة الحياة . وهي قوام أخلاق الضعفاء ممن لا مطمع لهم فيها وراء عيش الكفاف أو عيش الأمان .

ولكن ما هي الأخلاق القوية ؟ هل هي أن يفعل القوى ما يشاء ، لأنه قادر على أن يفعله . ولأن الضعفاء عاجزون عن صده والوقوف في سبيله ؟ وهل كل ما يفعله الأقوياء خلق حميد محبوب ؟

وإذا قلنا إن أخلاق القوة هي أخلاق القوى أمام الضعفاء ، فما هي أخلاق القوى أمام القوى مثله ؟ وما هو الضابط الذي يجعل للقوى عملا يليق به وعملا آخر لا يليق ؟

قدما فسر (هوبس) الفيلسوف الإنجليزي كل خلق حميد بأنه قوة أو دليل على قوة .

فالصبر قوة ، لأن الضعيف يجزع ، ولا يقوى على الصبر والاحتمال . والكرم قوة ، لأن الكريم يثق من قدرته على البذل ، ويعطى من هو محتاج إلى عطائه ، وهو ضعيف .

والشجاعة قوة لأنها ترفض الجبن والاستخذاء .

والعدل قوة . لأنه غلبة الإنسان العادل ، على نوازع طمعه ودوافع هواه . والعفة قوة . لأنها تقاوم الشهوة والإغراء .

والحلم قوة لأنه مزيج من الصبر والثقة ، وقد ينطوى على شيء من الترفع والاستخفاف بالمسيء .

والرحمة قوة . لأنها إنقاذ لمن يستحق الرحمة من المرضى أو العجزة أو الصغار الموكولين إلى رعاية الكبار .

وقس على ذلك كل خلق حميد نفسه على هذا النحو من التفسير .

وضحوا أن القوى تحمد منه أعمال ولا تحمد منه أعمال . وأيا كان الظن بصواب هذا الفحوى أو هذا التفسير فليس في وسع أحد أن يقول : إن

القوى يفعل ما يشاء ويندفع مع قوته كما يشاء . وأن كل ما يفعله ، وكل ما يتدفع إليه حميد جميل .

فما هو الضابط إذن للأخلاق القوية ؟ أهو الاستطاعة ؟ أكل ما يستطيعه القوى حميد وكل ما لا يستطيعه ذميم ؟ إن معنى هذا إبطال مذهب القوة من أساسه ، والرجوع به إلى العجز وقلة الاستطاعة في خاتمة المطاف .

ولماذا يشاء القوى أمرا ، ولا يشاء أمرا آخر ؟ لأنه يشاء ما يليق ؟ أو يشاء ما يقدر عليه أو يشاء بلا ضابط من القدرة واللياقة ؟

كل ذلك لا تفسره كلمة « القوة » وحدها ، ولا تغنى فيه عن تفسير يقرن بالقوة ، ويميز لنا ما هو جميل من أعمالها ، وما هو شائن قبيح .

ونعود إلى مذهب المنفعة في الأخلاق ، فنسأل : هل نرتضى أخلاق الجزع ، أو أخلاق الغدر ، أو أخلاق المشاكسة ، ولو لم يكن لها علاقة بمصالح الاجتماع ؟

أليس في رؤية الرجل الجزوع قبح تنفر منه النفس ، ولو كانت فيه سلامة صياحه ، ولم يكن للخلق في ذاته علاقة بالفضائل الاجتماعية ؟

أليس لنا مقياس آخر ، غير مقياس المنفعة الاجتماعية ، أو مقياس التفرقة بين الأقوياء والضعفاء ؟

بلى . هناك مقياس لا بد من الرجوع إليه في جميع هذه الأحوال ، وهو صحة النفس . وصحة الجسد على السواء .

فالنفس الصحيحة تصدر عنها أخلاق صحيحة ، والجسد الصحيح يصدر عنه عمل صحيح ، أيا كان أثر الأخلاق والأعمال في حياة الجماعة . أو حياة الأفراد .

إن القوى الذى يفعل ما يشاء ليس بصحيح ، لأن النفس الصحيحة لا تنطلق كما تنطلق الآلة التى تملؤها قوة البخار ، أو قوة الكهرباء ، فتصدم وتهشم . وتخبط خبط عشواء حيث تحملها القوة العمياء .

لا صحة بغير ضابط أيا كان حكم الاجتماع ومطلب الاجتماع .
وكل ضابط معناه القدرة على الامتناع ، ورد النفس عن بعض ما تشاء ،
وليس معناه القدرة على العمل فحسب ، ولا يلغى مع النفس في كل ما تشاء .
وهذا قبل كل شيء هو مصدر الجمال في الأخلاق : مصدره أن القوة
النفسية أرفع من القوة الآلية . مصدره أن يتصرف الإنسان كما يليق بالكرامة
الإنسانية ولا يتصرف كما تحمله القوة الحيوانية ، أو القوة التي يستسلم لها
استسلام الآلات .

مصدره أن يكون الإنسان سيد نفسه . وأن يعلم أنه يريد فيعمل أو يمتنع
عن العمل ، وليس قصاره أنه يساق إلى ما يراد .

إن المجتمع قد يعل على الإنسان ما يليق وما لا يليق ، ولكنه لا يعنيه عن
هذا الضابط الذي تناط به جميع الأخلاق ، كما تناط به حاسة الجمال ، لأنه
دليل على صحة التكوين ، وخلق النفس من الخلل والتشويه .

وهذا الضابط الذي لا غنى عنه في كل خلق من الأخلاق يتحدى
الإنسان فرائض المجتمع كله ، إذا فرضت عليه ما ينفر منه طبعه . أو يجرح
فيه حاسة الجمال ، وسليقة الشوق إلى الكمال . فيعلو على المجتمع في كثير من
الأحيان ، ولا يكون قصاره أن ينقاد لما يمل عليه . بل يخلق الآداب الاجتماعية
الجديدة ، ولا يكون في أعماله ومقاييسه مخلوقا للمجتمع في جميع الأحوال .

مصدر الجمال في الأخلاق هو أن يشعر الإنسان بالتبعة ، وأن يدين
نفسه بها لأنه يأبى أن يشين نفسه . ويعتبر « الشين » غاية ما يحشاه من عقاب .

مصدر الأخلاق الجميلة هو « عزم الأمور » كما سماه القرآن ، وهو
مصدر كل خلق جميل حث عليه شريعة القرآن .

* * *

فالشخصية الإنسانية ترتقى في الجمال الأخلاقي ، كلما ارتقت في
الاستعداد « للتبعة » ومحاسبة النفس على حدود الأخلاق .

وليس للتفاوت في جمال الخلق مقياس أصدق من هذا المقياس ، ولا أعم منه في جميع الحالات ، وفي جميع المقابلات بين الحصول المأمودة ، أو بين أصحاب تلك الحصول .

وقد ألعنا إلى ذلك في كتابنا « هتلر في الميزان » حيث قلنا إن « مقاييس التقدم كثيرة ، يقع فيها الاختلاف والاختلال .. فإذا قسنا التقدم بالسعادة فقد تتاح السعادة للفقير ، ويحرمها العظيم . وإذا قسناه بالغنى ، فقد يغنى الجاهل ، ويفتقر العالم . وإذا قسناه بالعلم فقد تعلم الأمم المضطحة الشائخة ، وتجهل الأمم الوثيقة الفتية . إلا مقياسا واحدا ، لا يقع فيه الاختلاف والاختلال ، وهو مقياس المسؤولية واحتمال التبعة . فانك لا تضاهي بين رجلين ، أو أمتين إلا وجدت أن الأفضل منهما هو صاحب النصيب الأوفى من المسؤولية . وصاحب القدرة الراجعة على الهوض بتبعاته ، والاضطلاع بحقوقه وواجباته ولا اختلاف في هذا المقياس كلما قست به الفارق بين الطفل القاصر ، والرجل الرشيد ، أو بين الممجى والمدنى ، أو بين المجنون والعاقل ، أو بين الجاهل والعالم ، أو بين العبد والسيد ، أو بين العاجز والقادر أو بين كل مفضول ، وكل فاضل على اختلاف أوجه التفضيل » .

والقرآن يقرر التبعة الفردية ، وينوط بها كل تكليف من تكاليف الدين وكل فضيلة من فضائل الأخلاق « ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى » .

« كل نفس بما كسبت رهينة » .

« لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت » .

« قل يا أيها الناس قد جاءكم الحق من ربكم فمن اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها وما أنا عليكم بوكيل » .

* * *

وما من خصلة حث عليها القرآن إلا كان تقدير جمالها بمقدار نصيبها من الوازع النفساني ، أو بمقدار ما يطلبه الإنسان من نفسه ، ولا يضطره أحد إلى طلبه .

فالحق الذى تعطيه ، ولا يضطرك أحد إليه هو أجمل الحقوق ، وأكرمها على الله ، وأخلقها بالفضيلة الإنسانية .

فلا قدرة للمسكين ، ولا لليتيم ، ولا للأسير على تقاضى الحق ، فضلا عن تقاضى الحسنة المختارة ولا يبحث القرآن على البر بأحد كما يبحث على البر بهؤلاء وأمثال هؤلاء .

« ويطعمون الطعام على حبة مسكينا ويتيما وأسيرا » .

« فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر » .

* * *

ولا تحسب على الأمة لعنة تحقيق بها . وتستحق النكال من أجلها كلجنة التهاون فى رعاية اليتامى والمساكين .

« كلا بل لا تكرمون اليتيم ولا تحاضون على طعام المسكين » .

ومن واجب القوى القادر أن يجد بروحه فى سبيل الله كما يجد بها فى سبيل هؤلاء :

« وما لكم لا تقاتلون فى سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان » .

وأحب البر بالوالدين هو البر بهما حين يضعفان ، أو حين يعجزان عن التأديب والجزاء .

« ... وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما ، وقل لهما قولا كريما ، واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ، وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا » .

ولا يرجع هذا إلى ضعف صاحب الحق فى الرحمة والإحسان ، بل إلى مرجع الفضل كله من النفس الإنسانية : وهو ضبط النفس . وملك زمامها ، وعزم الأمور ، واتخاذ الوازع منها حين لا وازع من غيرها .

فالعdu القوى المقاتل له فى هذه الفضيلة حق كحق الضعيف المستسلم الدليل .

« وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا » .

« فمن اعتدى عليكم فاعتلوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » .

* * *

ولا تسقط الضرورة ولا الغضب هذا الواجب عن كاهل إنسان ينشد الكمال ويروض نفسه على الأفضل من الحصال . فعلى الغاضب أن يغفر للمغضوب عليه ، وعلى المضطر أن يتجنب البغى والعدوان : « وإذا ما غضبوا هم يغفرون » .

« فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم » .

* * *

وغنى عن التفصيل أن الفضائل المثلى التى يحض عليها القرآن هى الفضائل التى ترفع إلى هذا المصدر وتجرى فى نسقه وتكمل بمن يروض نفسه على هذا الوازع ويحاسب نفسه هذا الحساب .

فالصبر ، والصدق ، والعدل ، والإحسان ، والمحاسنة ، والأمل ، والحلم ، والعفو هى مثال الكمال الذى يطلبه لنفسه من يزرع نفسه ، ويختار لها أحسن الخيرة ، ويأبى لها أن يهبط بها مكانا دون مكان الجميل الكامل من الحصال ومن الفعال .

« ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور » .

« قاصبر على ما يقولون » .

« وقل رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق » .

« والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون » .

« إن الله يأمر بالعدل والإحسان » .

« يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ، ولا يجرمنكم شأن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون » .

« لا تقنطوا من رحمة الله » .

* * *

وهذا الأدب بعينه هو الذى يمل على الكبير أن يتواضع للصغير ، وعلى

على الصغير أن يحفظ مكانه الكبير ، وعلى على الكبار والصغار أجمعين أن يتجنبوا الإساءة ، ويعتمدوا المحاسنة ، يأخذ بعضهم بعضا بالرفق والأدب وطيب العشرة وإحسان المقال .

« واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين » .

« إن الذين يَغضون أصواتهم عند رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى » .

« وقولوا للناس حسنا » .

« قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى والله غنى حلیم » .

« إن الله لا يحب كل مختال فخور » .

« إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا » .

« والله لا يحب كل مختال فخور » .

« ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » .

ويجب على المسلم إحسان القول في المغيب كما يحسنه في الحضور :

« ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا أحب أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه » .

* * *

وجماع هذه الأخلاق كلها هو تلك الصفات التي انصف بها الخالق نفسه في أسمائه الحسنى : وكلها مما يحمد للإنسان أن يروض نفسه عليه ، وأن يطلب منه أوفى نصيب يتاح للمخلوق المحدود ، فيما عدا الصفات التي خص بها الخالق دون سواء .

* * *

وإن المسلم ليؤمن بمصدر هذه الأخلاق المثلى ، ويؤمن بأنها جميعا مفروضة عليه بأمر من الله .

ولكن المسلم وغير المسلم يستطيعان أن يقولوا معا إنها صفات لا ترجع إلى مصدر غير المصدر الإلهي ، الذي تصدر منه جميع الأشياء . لأن مناطها الأعلى لم يتعلق بمنفعة المجتمع : ولا باستطاعة القوة ، ولا بالقانون والسلطان ، ولكنه تعلق بما في الإنسان من حب للجمال وشوق إلى الكمال ، وكلاهما نفحة من الخالق يهتدى بها الأحياء عامة في معارج الرفعة والارتقاء .

الحكم

إذا وصفت الحكومة التي نص عليها القرآن بصفة من صفات الحكومة
العصرية فهي الحكومة الديمقراطية في أصلح أوضاعها . لأنها حكومة الشورى
والمساواة ومنع « السيطرة الفردية » .

« وأمرهم شورى بينهم » .

« وشاورهم في الأمر » .

« واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين » .

« إنما المؤمنون إخوة » .

« إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد » .

« يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله -

ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله » .

« وما أنت عليهم بجبار » .

* * *

وجملة ما يقال إنها هي الحكومة لمصلحة المحكومين ، لا لمصلحة
الحاكمين يطاع الحاكم ما أطاع الله . فإن لم يطمعه فلا طاعة لمخلوق في معصية
الخالق .

« أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » .

« وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » .

فكل أركان (حكم الأمة للأمة) قائمة في هذه الحكومة القرآنية .

ولكن لا يفهم من هذا بداهة أن الأمر فيها لكثرة العدد ، أو للطبقة

الكثيرة من بين سائر الطبقات .

لأن القرآن الكريم قد تكررت فيه الآيات التي تنص على أن الرأي

والفضل والذمة والعلم ليست من صفات أكثر الناس على التعميم . وهذه

أمثلة من تلك الآيات تتكرر أحيانا بلفظها وأحيانا بمعناها في مواضع شتى من السور ، التي تصف الناس عامة كما تصفهم بعد البعثة المحمدية .

« وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون » .

« أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا » .

« وما يتبع أكثرهم إلا ظنا » .

« وما وجدنا لأكثرهم من عهد وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين » .

« ولكن أكثر الناس لا يؤمنون » .

« ولكن أكثرهم يجهلون » .

« ولكن أكثرهم للحق كارهون » .

* * *

وإذا كانت طاعة أكثر الناس تفضل عن سبيل الله فليس من الرشد لهم ولا لغيرهم أن يكون لهم الحكم المطاع . وإنما تقع تبعات الحكم على الأمة كلها بجميع عناصرها ، وترجع الشورى إلى أهل الشورى ، وهى لا تكون لغير ذى رأى أو ذى حكمة . ويصبح المؤمنون كالأخوة فى المعاملة :
« إنما المؤمنون إخوة » .

ولكن الذين يعلمون منهم أحق بالطاعة من الذين لا يعلمون »

« قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ؟ »

ولهذا كانت أمانة الحكم فى الأمة مقرونة بأمانة مثلها لا تقل عنها شأنًا ، ولا يستقيم أمر الأمم بغيرها ، وهى أمانة الدعوة والإرشاد .

« ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » .

وشر ما تبلى به جماعة بشرية من سوء المصير إنما مرجعه إلى بطلان

هذه الدعوة ، والتغاضى عن المنكرات . وكذلك كان مصير الضالين من بنى إسرائيل « كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون » .
وعلى أبناء الأمة جميعا أن يتعاونوا على المصلحة العامة ، وإقامة الفرائض والفضائل :

« وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الأثم والعدوان » .
فالحاكمون والمحكومين جميعا متعاونون فى أمانة الحكم وأمانة الإصلاح :
كل بما يستطيع ، وكل بما يصلح له ، وما يصلح عليه ، ولا حق فى الطغيان
لفرد جبار ، ولا جماعة كثيرة العدد . بل الحق كله للجماعة كلها ، بين
التشاور والتعاون ، والتنبية والإرشاد والاسترشاد .
وما من جماعة بشرية تم فيها أمانة الشورى ، وأمانة الإصلاح ، وأمانة
التعاون ثم يعرفوها انحلال أو يخشى عليها من فساد .

* * *

ويلحق بقواعد الحكم قواعد توزيع الثروة ، وهى فى القرآن تمنع
الإسراف وتمنع الحرمان .

فأختزان الأموال محرم كل التحريم . وإنما جعل المال للانفاق فى سبيل
الله ، وفى طيبات العيش ، وفى مرافق الحياة :
« والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم
بعذاب أليم » .

والمحرومون عاجزون عن العمل محسوب لهم حسابهم فى الثروة العامة ،
فريضة لازمة لا تبرعاً يختاره من يختار .
« خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها » .

« وآتوا الزكاة » أمر موجه إلى كل مسلم قادر عليها . وفى سبيلها حارب
الخليفة الأول جموع المرتدين ، وهم أوفر عدداً ، وأكمل عدة من المسلمين .
وقلما تمتحن أمة بالبلاء ، فى نظامها ، وقواعد حكمها إلا أن قبيل هاتين
الآيتين : أموال مخزونة لا تنفق فى وجوها ، وفقراء محرومون لا يفتح لهم
باب العمل ، ولا باب الإحسان .

وكلتا الآيتين ممنوعة متقاة فى حكومة القرآن .

الطبقات

أقر القرآن سنة التفاوت بين الناس في جميع المزايا التي يتفاضلون بها ،
ويبتنظم عليها العمل في الجماعة البشرية .

فهم متفاوتون في العلم والفضيلة :

« هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ...

« يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات » .

وهم متفاوتون في الجهاد الروحي والقدرة على الإصلاح :

« تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض » ... « لا يستوى القاعدون من

المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهلون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم . فضل
الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة » .

وهم متفاوتون في الرزق وأسباب المعيشة :

« نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض
درجات » .

« والله فضل بعضكم على بعض في الرزق .. »

« ولا تتموا ما فضل الله به بعضكم على بعض » .

ولكن هذا التفاوت لا يرجع إلى عصبية في الجنس ، أو الأسرة . إذ
لا فرق في ذلك بين إنسان وإنسان :

« إنما المؤمنون إخوة » .

ولا فرق بين أمة وأمة ، ولا بين قبيلة وقبيلة . ولا بين أحد وأحد ، إلا

برعاية الحقوق والواجبات :

« يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوبا وقبائل

لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير » .

فالتعدد في الأمم وسيلة التعارف والتعاون . وليس بوسيلة للادعاء

، التنابد ، والتعصب للأجناس والتعالى بالعصبيات .

وقد فسر النبي عليه السلام هذه الآيات البينات بأحاديث في معناها فقال :

« لا فضل لعربي على أعجمي ولا لقرشي على حبشي إلا بالتقوى » .
وقال : « اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله تعالى » .
وكان عمر رضى الله عنه يتكلم عن الصديق ، ويشير إلى بلال الحبشي فيقول « هو سيدنا وأعتق سيدنا » .

* * *

فالقرآن الكريم — بهذه الأحكام المفصلة — قد أعطى المساواة حقها وأعطى التفاوت بين الآحاد والطبقات حقه . فلا يمتنع التفاوت ولا يكون مع هذا سببا للظلم والاجحاف بالحقوق ، بل سببا لاعطاء كل ذي حق حقه ولو كان من المستضعفين في الجنس ، أو المستضعفين في المنزلة الاجتماعية .
وبإقرار التفاوت أقر القرآن الكريم أصلح النظم التي تستقيم عليها حياة الفرد والجماعة . لأن سنة الاختلاف بين الأحياء أعمق من حياة البشر وأعمق من نظم الاجتماع ، أو نظم الاقتصاد .

فالحياة تتمثل في ألوف من الأنواع والأجناس والفصائل ، وكل نوع أو جنس أو فصيلة يتألف من آحاد يعدون بالآلوف والملايين . ولا يشابهون في الشكل ولا في اللون ، ولا في القوة والمزية . ومهما يقل القائلون عن أسباب ذلك في الزمن القديم فالحقيقة الماثلة أمامنا أن التنوع سنة الحياة وغايتها ، وأنها تنزع إلى تفاوت المزايا ، ولا تنزع إلى التشابه والتساوى في مظاهرها الإنسانية ، ولا في مظاهرها الحيوانية ، ويوشك أن يعم ذلك عالم الجماد ، قبل عالم الحيوان أو الإنسان .

وحكمة التفاوت ظاهرة ، وآفة التشابه والتساوى أظهر . لأن الحياة تفتقر إلى المزايا إذا قصرت حركتها على تكرير صوره واحدة في كل فرد من الأفراد ، وجعلتهم كلهم نسخة واحدة ، لا فضل لبيئة منهم على بيئة ، ولا لمجموعة منهم على مجموعة . ولكنها تزخر بالمزايا المتجددة ، وتستزيد من

الملكات المتعدد ، كلما طرأ بينها التفاوت في الصفات والتفاوت في الأنصبة ، وكان للتفاوت بين أحادها فضل يحرسون عليه ، ويتطلعون إلى بلوغه ، والتقدم فيه .

ولا معنى للتفاوت إذا تساوى القادر والعاجز ، وتساوى العامل والكسلان ، وأصبح الكسلان يكسل ولا يخاف على وجوده . والعامل يعمل ولا يطمح إلى رجحان ، واطمأن المجردون من المزايا كاطمئنان الممتازين عليهم بأشرف المزايا وأعلاها . فإن القدرة تكاليفها ثقيلة . وأعباؤها جسيمة . ومطالبها كثيرة . والناس خلقاء أن يتهيبوا ، وينكسوا عنها إذا لم يكن لهم وازع من الخوف ودافع من الطموح ، وأن العاجزين الكسالى ليقعدهم العجز ، ويطيّب لهم الكسل إن لم يكن فيه ما يحذرونه ويخافون عقابه ، وما هم بكسالى إذا كانوا يعملون وهم مستطيعون أن يتركوا العمل بغير خوف من عواقب تركه ، أو كان العجز مأمونا في كل حال ، لا يصيبهم في رزقهم ومنزلتهم بما يقلق ويثير .

فالتفاوت موجود .

والتفاوت لازم .

ولكنه لا لزوم له ولا فائدة فيه إذا لم يقترن به رجاء وإشفاق ، ووئوق من الرزق والجاء وشك في هذا وذاك .

وهذه هي شريعة الحياة منذ كانت .

وهذه هي شريعة الحياة كيفما تكون ، وحيثما تكون .

وكل صورة من الصور تناقض هذه الصورة التي عرفنا حالها منذ كانت ، وحيث كانت ، فهي صورة لا تستقر في العقل أو الخيال ، فضلا عن استقرارها في الواقع الذي يقبل « التطبيق » ويقبل الدوام .

على أننا لا نعرف صورة تناقضها في العقل أو الخيال غير تلك الصورة التي خلقها الوهم في أخلاذ جماعة من الهدامين الذين يسمون أنفسهم بالماركسيين أو الشيوعيين .

(الفلسفة)

فهؤلاء الماركسيون يتصورون أن تفاوت الحظوظ والأرزاق حيلة من الأسواق ، وشرك من أشراك المراهين ، وطلاب الأرباح .

ويزعمون أن الناس قد تفاوتوا في الحظوظ الأولى والأرزاق ، لأنهم قد انقسموا منذ بداية التاريخ إلى مستغلين ومسخرين ، وأن المسخرين هم العمال المأجورين ، فإذا انتهى الاستغلال ، وانتهى التفاوت في الحظوظ والأرزاق ، وعمت المساواة بين جميع الآحاد وجميع الطبقات إلى آخر الزمان .

وفحوى ذلك أن المذهب الشيوعي يتقرر مثلا في قطر من الأقطار سنة ١٩١٧ للميلاد .

ثم يستقر في جميع الأقطار سنة ١٩٥٠ أو قل سنة ١٩٧٠ أو قبل سنة ألفين أو قبل سنة ثلاثة آلاف .

ثم ماذا ؟

ثم يقف سباق الحياة في الجماعات البشرية ، ثم ينقطع التبديل والتغيير في تكوين تلك الجماعات ، ثم تستقر الشعوب البشرية على هذه الحالة من النظام الاجتماعي دهر الداهرين وأبد الآبدين .

إلى متى ؟

إلى سنة خمسة آلاف ؟ إلى سنة عشرة آلاف ؟ إلى سنة مائة ألف بعد الميلاد ؟ إلى سنة مليون ؟ إلى سنة عشرة مليون ؟

كلا إلى أن يفنى البشر وينهار بناء الكون .

ولماذا يقع التبديل في الجماعات البشرية بعد سنة ألفين للميلاد مثلا أو سنة ثلاثة آلاف ؟

لماذا التغيير والتبديل بعد شيوع المذهب الشيوعي في كل قطر من أقطار الكرة الأرضية ؟

المسألة كلها « لعبة سحرة » وقد انكشفت هذه اللعبة وارتفع الغطاء !

كل ما حدث من أطوار الجماعات ، وأطوار الدول ، وأطوار العقائد والدعوات فهو « مناروة سوق » ، ودسيمة فريق من حزب الصعود ، وفريق من حزب الهبوط . وقد بطلت الدسيمة بفراصة كارل ماركس اللبيب وأتباعه الأيقاظ . فلا أطوار ، ولا مناورات . ولا صعود ، ولا هبوط . ولا سبيل للجماعات البشرية إلى تبديل أو تغيير . لأن الحكاية كلها حكاية استغلال وتسخير . وقد بطل الاستغلال والتسخير في هذا الطور الأخير . ووقف دولا ب الحياة الاجتماعية فلا مصير لها غير هذا المصير !

وأصحاب هذه النحلة يسمون أنفسهم أحيانا بالماديين التاريخيين ، لأنهم يدعون لأنفسهم أنهم يستلهمون أسرار التاريخ ، ويسبرون غوره ، ويحيطون بأفائه في ماضيه وحاضره ومصيره . ولكنك ترى مما تقدم أى ضيق وأى صغر يلازمان نظرهم إلى عوامل التاريخ الإنسانى فى آباده المترامية إلى غير انتهاء معلوم الحدود . فما أضيق هذه الآفاق ! وما أصغر هذا التاريخ ! الذى تتقيد خطاه بتنظيم الأجور فى مرحلة من مراحل السياسة ، فلا تنحرف بعد ذلك يمنة ولا يسرة ، ولا يكون لها متجه غير المتجه الذى رسمه لها « الماديون التاريخيون » .

وأضيق من هذه النظرة إلى أطوار التاريخ نظرهم إلى دوافع الحياة التى تنوع مظاهرها ، وتعدد جوانبها ، فلا شئ غير نضوب الحياة ، وضحالة الإحساس بها ينجل إلى أحد من الناس أن مسألة التفاوت بين الأحياء عامة — وبين البشر خاصة — مسألة عارضة أو تلفيقة من تلفيقات الأسواق وأجولة من أحاييل الاستغلال ، وأن هذا التفاوت لا يعمل عمله فى بيئة المجتمع من جديد إذا عولجت مسألة الأجور على نظام من النظم كأننا ما كان . فان تفاوت الأرزاق أو الأجور نتيجة لا محيى عنها للتفاوت فى أقدار الحياة ، ولن يمتنع تفاوت الأرزاق ولو منعه جميع القوانين التى فى طاقة الحكومات أو الجماعات .

على أنه لو امتنع يوما من الأيام بحيلة من الحيل الحكومية لبقى التفاوت

الذى لا حيلة فيه لحكومة قط . ولا تعدله في قيم الحياة قيمة تتعلق بالأرزاق أو بالأموال ، لأنه هو التفاوت الذى يسعد ويشقى ، ويرفع ويضع ، وتناط به الآمال والجهود ، والغبطة والرجاء .

فقد يولد الإنسان بوجه جميل ، يفتح له القلوب ، ويسخر له اللذات ، ويتمناه الألوفاً ، فلا ، هو قادر على أن ينزل عنه ولا هم قادرون على أن يأخفوه .

وقد يمتاز الإنسان بالقوة التى تقاوم العدل ، وتستغنى بالقليل من الطعام والكساء عن الكثير الذى لا ينفع الآخرين .

وقد يمتاز بالذرية التى تمز على غيره ، أو يساوى غيره بالذرية ويمتاز عليهم بنجاة الأبناء .

وقد يمتاز بالعبقرية والنبوغ ، وقد يمتاز بالقصاحة وذراية اللسان . وقد يمتاز بالظرف والفكاهة والإيناس ، وقد يمتاز بطول الأجل والرضاعن العيش ، واعتدال المزاج ، وقد يمتاز بالهية ووجاهة المحضر وبروز « الشخصية » بين الأنداد والأقران .

فلا بد أن يكون الإنسان مشغولاً جداً بالعمل والنقد حتى يتخيل أن النفود وحدها هى التى خلقت الدرجات الاجتماعية بين هذه الفوارق التى لا تقبل الإحصاء ، ولا بد أن يكون محسور النظر ، حين ينظر إلى المستقبل القريب والبعيد ، فيحسب أن هذه المزايا معطلة العمل ، فى خلق الدرجات والطبقات ، وستظل معطلة العمل عشرات السنين ، ومئات السنين ، وآلاف السنين ، إلى أبد الأبدين .

وما كان بالناس من حاجة إلى انتظار آلاف السنين ، ليروا أن هذه المزايا وأشباهها قد تعمل عملها ، فى ظل كل نظام ، وعلى الرغم من كل نظام .

فقد تأسس النظام الشيوعى فى البلاد الروسية منذ ثلاثين سنة ، فحاول جهد المستميت أن يقضى على الطبقات والدرجات ، فما هى إلا سنوات

حتى ظهرت بوادر التفاوت بينها . بعد نشأة الصناعة الحكومية ، وهى قيد أنملة فى أشواط الحياة الاجتماعية إذا قيسـت بالتاريخ المنتظر فى الدهور بعد الدهور .

ظهرت بوادر هذا التفاوت بين أناس يرغبون جميعا فى منعه ، ويؤمنون جميعا بيطلاقه ، ويدينون بما تدين به حكومتهم من أسباب الفوارق بين الطبقات فى حظوظ المعاش .

وقد دانوا بما تدين به حكومتهم لأنهم ولدوا فى ظلها ، ولم يسمعوا رأيا غير رأيها ، ولا فلسفة للتاريخ غير فلسفتها ، إذ كان الجيل العامل فى البلاد الروسية من أبناء العشرين إلى أبناء الخامسة والأربعين قد ولدوا بعد نشأة النظام الشيوعى : أو تعلموا دروس الطفولة والصبا على يديه . فليس فى وسع نظام أن يطمع فى معونة أصدق من هذه المعونة بين الحكومة والشعب ، لتحقيق التجربة التى يؤمنون بها ويكرهون إخفاقها ، ويلقون عليها الرجاء الأكبر فى الوجود كله ، لأنها هى عقيدتهم فى الوجود .

ولكنهم بدأوا التجربة فلم يتقدموا فيها خطواتهم الأولى ، حتى تبين لهم الخطر من التسوية بين المطبوع على العمل ، والمطبوع على الكسل ، واحتاجوا إلى حفر الممم وحث الخطا بالتمييز بين المجتهد والمهمل ، وبين السريع والبطيء وبين من يركن إلى الكفاف ، ومن يطمح إلى التفوق والبروز .

فلم ينفعهم هذا التمييز فى الأجور ، لأن صاحب الأجر الكبير كصاحب الأجر الصغير فى القدرة على الشراء ، فكلاهما يشتري الحاجيات ، ولا يؤذن له بشراء « الكماليات » التى حسبوها من شروء الادخار ، أو نظام رأس المال . فسمحوا بشراء الكماليات مكرهين ، وأضافوا التفاوت فى حظوظ المعيشة ، وفى مراتب الشرف إلى التفاوت فى الأجور والمكافآت ، وأنشأوا الطبقات باليمين وهم يحاربونها باليسار .

وكان هذا كل ما استفادته الأمة الروسية من هذه التجربة إلدامية ، التى كلفتها نيفا وعشرين مليونا من النفوس البشرية ، بين قتلى الثورة وفرائس

الاضطهاد ، وصرعى المجاعة والوباء ، عدا خسارة الأمة فى الحرية ، واستقلال الفكر والشعور .

وقد فعلت مدابرة الطبيعة فعلها فى جميع نوازع الحياة ، وفى مقدمتها عبقرية الأمة وملكاها الإنسانية ، وهو أول ما يصاب بمدابرة الطبيعة ، وإكراه العقول والقرائح على نحو من الأنحاء .

فان مدابرة الطبيعة شر على عبقرية الأمة من الطغيان والاستبداد ، لأن عبقرية الأمة الروسية لم تحرم فى عهد القياصرة أفذاذا من نوابع الأدب ، أمثال دستيفسكى ، وتولستوى ، وترجنيف ، وشيخوف ، وآرتزيباشف ، وجورسكى ، ونخبة من الموسيقين والدعاة . ولكنها عقت فلم تخرج واحدا من طبقة هؤلاء فى عهد النظام الشيوعى ، على وفرة الكتب المطبوعة وكثرة القراءة بين جميع الطبقات ، ومن بلغ من أدباء الروس نصيبا من النبوغ يقارب تلك المنزلة كان مآله إلى الخمول أو الانتحار .

وهكذا يفعل الحجر على سباق الحياة ، حيثما جرب ، وفى أى من الأوضاع تمثل للناس ، فلم يكن الحجر على تكوين الطبقات فى ظل النظام الشيوعى أرحم ولا أعدل من الحجر على تكوينها فى ظل العقائد البرهمية بين الهندود . لأنه منع الصعود ، ولم يمنع الهبوط ، وضاعف المشقة فى طريق العناصر الصالحة للتقدم ، ولم يخفف شيئا من الضواغط القاسرة التى يرين على النفوس فهوى بها إلى الخضيض .

وكثيرا ما تسمع من دعاة « المادية » كلاما عن الظلم الاجتماعى ، والعدالة الاجتماعية . لأنهم يزعمون أنهم يحاربون الظلم ، ويقررون العدالة ، ولكنك لن تتخيل فى الدنيا ظلما أوبل من ظلم التسوية بين غير المتساوين . فانه يجور على الأصلاح ، ولا يحمى الجرد من الصلاح . ويقيم العقبات فى سبيل تجديد القوى ، واستفزاز الهمم ، وتنشيط الكسالى ، وتقرير الثقة فى نفوس العاملين .

بل ليس أظلم للطبقة السفلى نفسها ممن يحسبها « طبقة سفلى » إلى آخر

الزمان . ولا يفتح باب الرجاء في الصعود والترقي لطائفة من أبنائها في حاضرهم الراهن ، أو مستقبلهم القريب أو البعيد . فهو يأخذهم بشريعة اليأس . ولا يأخذهم بشريعة الأمل . ويحرك فيهم الحسد والحسنة ، ولا يحرك فيهم الهمة والطموح .

وفي ذلك الجور كل الجور على جميع الطبقات : فيه الجور كل الجور على القادرين المستعدين للصعود . وفيه الجور كل الجور على العاجزين الحاسدين الذين لا يصعدون . ولا يحبون لغيرهم أن يصعد وهم قاعدون . ولولم تشايهم الدعوة المادية على حسدكم لأنفوا منه وأنكروه ، ولكنهم يجدون من يمثل لهم تلك الرذيلة في صورة العدل والتجديد ، أو صورة « الناموس » الدائم الذي يسيطر على مستقبل الجماعات والآحاد . فيعلنون ما ينجل ويفخرون بما يشين .

وإنما العدل الحق في مسألة الطبقات أن الناس متفاوتون بالفطرة فينبغي أن يظلوا متفاوتين ، وينبغي أن يتفاوتوا بالفضل والجدارة ، ولا يتفاوتوا بالمظهر والتقليد ، وأن لهم من الحقوق بمقدار ما عليهم من الواجبات ، وهم في غير ذلك سواء .

وتلك هي شريعة القرآن الكريم :

« ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات » .

« إن أكرمكم عند الله أتقاكم » .

« إنما المؤمنون إخوة » .

وعلى هذا تصلح الحياة ويستقيم العدل ، ويرتفع من يستحق الرفع ، ويمضي التفاوت بين الأحياء إلى معناه ، ولا يمضي بغير معنى في تكوين الجماعات .

المِـرْأَة

« ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة » .
« الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من أموالهم » .

« للذكر مثل حظ الأنثيين » .
« إنه من كيدكن إن كيدكن عظيم » .
« وإلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن وأكن من الجاهلين » .

* * *

ميزان العدل الصحيح هو التسوية بين حقوق المرء وواجباته .
فليس من العدل أن تسوى بين اثنين مختلفين فى الحقوق والواجبات .
ذلك هو الظلم بعينه . بل هو شر من الظلم أيا كانت العاقبة التى يؤدى إليها ،
لأنه هو وضع الشيء فى غير موضعه . وهو الخطل والاختلال .
والتسوية بين الحقوق والواجبات ، هى العدل الذى فرضته الفلسفة
القرآنية للمرأة ، وهو هو وضع المرأة فى موضعها الصحيح ، من الطبيعة
ومن المجتمع ، ومن الحياة الفردية .

فمن اللجاجة الفارغة أن يقال : إن الرجل والمرأة سواء فى جميع
الحقوق ، وجميع الواجبات .

لأن الطبيعة لا تنشئ جنسين مختلفين ، لتكون لهما صفات الجنس
الواحد ، ومؤهلاته ، وأعماله ، وغايات حياته .

وفى حكم التاريخ الطويل ما يغنى عن الاحتكام إلى التقديرات والمروضات
فما تنوخاه الطبيعة من الاختلاف بين الذكر والأنثى فى نوع الإنسان .

فلم يكن جنس النساء سواء لجنس الرجال قط في تاريخ أمة من الأمم ،
التي عاشت فوق هذه الكرة الأرضية ، على اختلاف البيئات والحضارات .

وكل ما يقال في تعليل ذلك يرجع إلى عاملة واحدة : وهي تفوق الرجل
على المرأة في القدرة والتأثير على العموم .

فليست جهالة القرون الأولى سببا صالحا لتعليل هذه الفوارق العقلية بين
الرجال والنساء في جميع الأمم . لأن الجهل كان حظا مشتركا بين الجنسين ،
ولم يكن مفروضا على النساء وحدهن دون الرجال ، ومن زعم أن الرجل
فرض الجهل على المرأة فقبلته وأذعنت له ، فقد قال إنه أقدر من المرأة ،
أو إنه أحوج إلى العلم وأحرص عليه منها .

وليس الاستبداد في القرون الأولى سببا صالحا لتعليل تلك الفوارق ،
لأن استبداد الحكومات كان يصيب الرجل في الحياة العامة ، قبل أن يصيب
المرأة في حياتها العامة أو حياتها البيئية ، ولم يمنع الاستبداد طائفة من العبيد
المسخرين أن ينبغ فيهم العامل الصنّاع ، والشاعر اللّاق ، والواعظ الحكيم ،
والأديب الطريف .

وليس عجز المرأة عن مجارة الرجل في الأعمال العامة ناشئا من قلة
المزاولة لتلك الأعمال ، لأنها زاولت أعمال البيت ألوف السنين ، ولا يزال
الرجل يبرزها في هذه الأعمال كلما اشتغل بصناعاتها . فهو أقدر منها في
الطهور . وفي تفصيل الثياب ، وفنون التجميل ، وتركيب الأثاث ، وكل
ما يشتركان فيه من أعمال البيوت .

وقد يرجع الأمر إلى الخصائص النفسية ، فيحتفظ الرجل فيها بتفوقه على
الرغم من استعداد المرأة بتلك الخصائص من أقدم عصور التاريخ .

فالتواضع على الموتى عادة تفرغت لها المرأة ، منذ عرف الناس الحداد على
الأموات . ولكن الآداب النسوية لم تخرج لنا يوما قصيدة من قصائد الرثاء
تضارع ما نظمه الشعراء الرجال ، سواء منهم الأميون والمتعلمون ، وقد
كان أكثر الشعراء في العهود القديمة من الأميين .

بل هناك خاصة نفسية : لا تتوقف على العلم ، ولا على الحرية ، ولا نوع العمل أو الوظيفة ، في المجتمعات أو البوت .

وهي خاصة الفكاهة . وخلق الصور الهزلية ، والنكات التي يلجأ إليها الناس ، حين يحال بينهم وبين التعبير الصريح .

وربما كان الاستبداد ، أو الضغط الاجتماعي من دواعي تنشيط هذا « السلاح » النفسى في قرائح المستعبدين والمغلوبين . لأنه السلاح الذى ينتقم به المغلوب لضغفه . والمتنفذ الذى يفرج به عن ضيقه وخوفه . وقد كان ضغط الرجال على النساء خليقا أن يغريهم باستخدام هذا السلاح لتعويض القوة المفقودة . والانتقام للحرية المسلوقة . ولكن الآداب والنواذر لم تسجل لنا فكاهة واحدة أطلقتها النساء على الرجال . كما فعل الرجال المغلوبون في الأمم الحاكمة . أو الحكومة على السواء . أو كما فعلوا في تصوير رياء المرأة ، واحتياها على إخفاء رغباتها ، وتزويق علاقاتها بالرجال .

وهذه الملكة — ملكة الفكاهة — خاصة نفسية لم يقتلها من طبائع الرجال ظلم . ولا جهل : ولا فاقة ، ولا عجز عن العمل في ميدان الحياة .

فمن اللجاجة أن يتجاهل المتجاهلون هذه الفوارق وهي أثبت من كل ما يشبه العلم والعلماء ، وما كان للعلم أن يوجد شيئا لم يكن له وجود في الوقائع أو في تفكير العقول . وإنما هو أبدا في مقام التسجيل ، أو مقام التفسير .

* * *

وقد أقام القرآن الفارق بين الجنسين على الأساسين اللذين يقيمانه . ويتيان كل فارق عادل من نوعه : وهما أساس الاستعداد الطبيعي . وأساس التكاليف الاجتماعية .

« الرجال قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض . وبما أنفقوا من أموالهم » .

فحق القزامة مستمد من التفوق الطبيعي فى استعداد الرجل ومستمد كذلك من نهوض الرجل بأعباء المجتمع ، وتكاليف الحياة البيتية .
فهو أقدر من المرأة على كفاح الحياة ، ولو كانت مثله فى القدرة العقلية والجسدية ، لأنها تنصرف عن هذا الكفاح قسرا فى فترة الحمل والرضاعة .
وهو الكفيل بتدبير معاشها ، وتوفير الوقت لها فى المنزل لتربية الأبناء ، وتيسير أسباب الراحة والطمأنينة البيتية .

وكلاهما فارق ضرورى ، تقضى به وظائف الجنسين ، ويقضى به توزيع العمل فى البيئة الإنسانية ، كلما تقدم الإنسان ، واتسعت فى نفسه وفى مجتمعه عوامل العطف ، وملكات العقل وخصائص المزاج . ويقضى به اختلاف الحقوق والواجبات : ذلك اختلاف لم يخلق لإلغاء الفوارق ، بل للاعتراف بها ، وتوجيهها إلى وجهتها المعقولة ، ولا نحسب أن المجتمع الإنسانى ناتج من مشكلاته المعقدة ، فى سياسة الأمة ، وسياسة البيت ، وسياسة الحياة الفردية ، حتى يثوب إلى هذا التقسيم الطبيعى الذى لا يحىض عنه . فيعمل الرجال عمل الرجال ، ويعمل النساء عمل النساء . وتقام دولة المرأة فى البيت ، ودولة الرجل فى معتزله الحياة .

* * *

فالمجتمع الذى يتزاحم فيه النساء والرجال على عمل واحد فى المصانع والأسواق لن يكون مجتمعا صالحا ، مستقيما على سواء الفطرة ، مستجمعا لأسباب الرضى والاستقرار بين بناته وبنيه ، لأنه مجتمع يبدّر جهوده تبذير السرف والخطل على غير طائل ، ويختل فيه نظام العمل والسوق ، كما يختل فيه نظام الأسرة والبيت .

فالمرأة لم تزود بالعطف والحنان والرفق بالطفولة ، والقدرة على فهمها وإفهامها ، والسهر على رعايتها فى أطوارها الأولى ، تهجر البيت ، وتلقى بنفسها فى غمار الأسواق والدكاكين .

وسياسة الدولة كلها ليست بأعظم شأنًا ، ولا بأخطر عاقبة من سياسة البيت ، لأنهما عدلان متقابلان : عالم العراك والجهاد ، يقابله عالم السكينة والأطمئنان . وتدبير الجيل الحاضر يقابله تدبير الجيل المقبل . وكلاهما في اللزوم وجلالة الخطر سواء .

وإنما الآفة كلها من حب المحاكاة بغير نظر إلى معنى المحاكاة . فان المرأة تخيل إليها أنها لا ترفع الضبعة عن نفسها إلا إذا عملت عمل الرجال ، وطالبت بحقوق الرجال ، وقيل إن النساء والرجال سواء ، في جميع الأعمال والأحوال . ولولا مركب النقص لكان للمرأة فخر بمملكة البيت وتنشئة « المستقبل » فيه لا يقل عن فخر الرجل بسياسة « الحاضر » ، وحسن القيام على مشكلات المجتمع التي تحتاج إلى الجهد والكفاح . وهي لو رجعت إلى سليقتها لأحست أن زهوها بالأمومة أغلَى لديها ، وألصق بطبعها ، من الزهو بولاية الحكم ورئاسة الديوان . فليس في العواطف الإنسانية شعور يملأ فراغ قلب المرأة كما يملأه الشعور بالتوفيق في الزواج والتوفيق في إنماء البنين الصالحين ، والبنات الصالحات .

* * *

وقد لوحظ هذا الاعتبار في تقسيم الميراث بين الذكور والإناث ، فأعطى الذكر مثل حظ الأنثيين ، وبنيت هذه القسمة قبل كل شيء على اعتبار واحد : وهو أن الرجل يتكفل بمعيشة المرأة ، وهي مشغولة بأمر البيت ورعاية الأسرة ، وأنه هو الذي يجمع الثروة ويكدح في طلب المال ، فمن العدل أن يعطى منه نصيبين ، على قدر سعيه في تحصيله ، وعلى قدر حاجاته التي تشتمل على حاجة النساء ، ومن يعولهم من الزوجات والأبناء .

* * *

وصف القرآن المرأة بالكيد العظيم .

وهو وصف لا يناقض رجحان الرجل عليها في العقل والتدبير ، لأن سلاحها في هذا الكيد من أسلحة الطبيعة التي تستميل بها الرجل إليها ،

وتغرس في نفسه حب الاستجابة لغوايتها . ولم تزل الحيلة عوضا عن القدرة .
ودليلا على نقصها في ناحية من نواحيها . ومن المشاهدات المحسوسة أن المرأة
تصر على طلبتها . وتلج في إصرارها لأنها تعجز عن صرف الفكرة من
رأسها ؛ إذا خطرت لها ، وهجست في ضميرها . فهي تطرد الفكرة من هنا
فتعاودها من هناك . وهي تعالج الخلاص منها فلا تفلح في علاجها . ولا تزال
فريسة لهواجسها في يقظتها ومنامها حتى تستريح منها بالانحياز والتنفيذ . فهي
تثابر على الطلب لأنها عاجزة عن الخلاص من الحاجة والتغلب على معاوداته
ومراجعاته . وهي تستمد القوة من هذا الضعف الذي يتعقبها فلا يرحمها
ولا يريحها . فتبدو كالمطاردة وهي طريدة . وتترأى كالغلبة وهي مغلوبة .
فتجتمع بين الضعف العظيم ، والكيد العظيم . وتعتمد على غواية الطبيعة في
نجاح كيدها حين يخذلها الضعف ويسلمها للزوة الملحة ، والوسواس المقيم .

على أن هذه التفرقة بين الجنسين لا تتعدى تكاليف المعيشة : وعلاقات
المجتمع إلى تكاليف العقيدة وفضائل الأخلاق ومطالب الروح . لأن المرأة
تخاطب في القرآن الكريم كما يخاطب الرجل في هذه الأمور ، وتندب لكل
ما يندب له من الفرائض والأخلاق التي تجمل بدوى الخير والصلاح . ومن
أمثلة ذلك هذه الآية الكريمة من سورة الأحزاب .

« إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات
والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات
والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم
والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرا
عظيما » .

ولهذا كانت المرأة تشهد الصلاة الجامعة في المساجد ، وتؤدي فريضة
الحج سافرة غير مقنعة ، وتبايع النبي عليه السلام كما يبايع الرجال .

أما الحجاب الذي كثر فيه اللفظ كما كثر فيه الغلط ، فالقرآن لم
يتعرض له إلا بمقدار ما يحق لكل مجتمع سليم أن يتعرض لحياطة الأخلاق

والأغراض . لأن شهوات الجنس أخطر من كثير من الأضرار التي تحتاط لها الجماعات البشرية بالحد من الحرية في بعض الأحوال . وقد سمحت القوانين بالحد من الحرية في سبيل تأمين الأموال ، وحراسة الطرق ، والمواصلات ، ووقاية السابلة من أخطار المركبات والسيارات ، فمن السخف أن يقال : إن الفرد يحظر عليه الانطلاق على هواه في شئون كهذه ويباح له أن ينطلق في أهواء الشهوة الجنسية بغير ضابط من قبيل الحيطة والرقابة التي لا تعوقه عن مباح .

وإذا رجعنا إلى نصوص القرآن لم نر فيها ما يحرم على المرأة شيئاً لا يجب على القانون أن يحرمه في أحدث المجتمعات .

فلا يجوز للمرأة أن تتبرج تبرج الجاهلية الأولى ، وفصلت آية الحجاب ذلك في سورة النور فجاء فيها : « وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدین زینتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدین زینتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو إخوانهن أو بنی إخوانهن أو بنی أخواتهن أو نساھن أو ما ملكت أيمانھن أو التابعین غیر أولى الإربة من الرجال أو الطفل الذین لم یظهروا على عورات النساء ولا یضربن بأرجلهن لیعلم ما یخفین من زینتهن وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنین لعلکم تفلحون » .

وفحوى ذلك أن المرأة لا يجوز لها أن تخرج بزينة جسدها لتتصدى للغواية بين الغرباء ، وهى حل بعد ذلك أن تتق من تشاء ممن تجمعها بهم مجالس الأسرة من الرجال أو النساء .

وما من عقل سليم يرى أن الشرائع تتخطى حدودها حين تعرض لمنع التبذل والغواية على هذا النحو الصريح ، وما من عقل سليم يبدو له أن حراسة الأعراض والأخلاق بمثل هذه الحيطة فضول من الشرائع والقوانين . أو تصرف لا نظير له في المجتمعات البشرية التي تتكفل بحراسة الأموال والأرواح

فلا فائدة للرجل ولا للمرأة ولا للأمة في جمالتها من هذا الزياء الذي

يجزم باستحالة الأخطاء الشهوانية حين تستثار بغواية الزينة المكشوفة . وهو في الوقت نفسه لا ينزه النفس البشرية من سرقة الدراهم والسلع إذا عرضت بغير حيلة لكل من يمد إليها يديه . ومن حاول التفرقة بين الأمرين بالتفرقة بين الطمع في الجماد ، والطمع في مخلوق إنساني يؤكد ضرورة الحيلة هنا من حيث يريد أن يبطلها أو يضعفها . لأن الخطر الذي تلتقي فيه الرغبة من الجانبين أولى بالحيلة من خطر مقصور على رغبة السارق دون الجماد المسروق .

ولعل الغربيين قد لمسوا من الأضرار الإباحة المطلقة في مقابلات الجنسين ما يجوز بهم إلى الصواب في مسألة « الحجاب » فيفهمون بالحكمة في الاعتدال بين الإباحة المطلقة ، والقسر الشديد في هذه المسألة لا يغني فيها الرياء عن الحقيقة . ويدركون أن أخطار الشهوات الجنسية شيء يحسب له حساب في الشرائع والآداب ، لأنه حساب الأعراض والأنساب .

وخير ما يطلب من الشريعة عدل وصحة تقدير . ونحن لا نلتزم العدل ولا صحة التقدير حين نتجاوز بالكائن الحي طبيعته في حقوقه وواجباته . أو حين نطلب من الطبيعة ما لا استطاع .

الزَّوَّاج

من الأوهام الشائعة بحكم العادة أن الدين الإسلامى هو الدين الوحيد الذى أباح تعدد الزوجات بين الأديان الكتابية .

وهذا وهم قد سهرى إلى الأخلاد بحكم العادة كما أسلفنا لأن الواقع الذى تدل عليه كتب الإسرائيليين والمسيحيين أن تعدد الزوجات لم يحرم فى كتاب من كتب الأديان الثلاثة ، وكان عملاً مشروعاً عند أنبياء بنى إسرائيل وملوكهم فتزوجوا بأكثر من واحدة وجمعوا بين عشرات الزوجات والجوارى فى حرم واحد ، وروى « « وستر مارك Wester Mark » » العالم الحجة فى شئون الزواج على اختلاف النظم الإنسانية ، أن الكنيسة والدولة معاً كانتا تقران تعدد الزوجات إلى منتصف القرن السابع عشر ، وكان يقع غير نادر فى الحالات التى لا تغنى بها الكنيسة عنايتها بزواج الأسرة الكبيرة .

وكل ما حدث فى القرن الأول للمسيحية ، أن الآباء كانوا يستحسنون من رجل الدين أن يقنع بزوجة واحدة . وخير من ذلك أن يترهب ولا يتزوج بته . فكانت الفكرة التى دعت إلى استحسان الزواج الموحد ، هى فترة الاكتفاء بأقل الشرور . فان لم تتيسر الرهبانية فامرأة واحدة أهون شراً من امرأتين . وكانت المرأة على الإطلاق شراً محضاً ، وحالة من حالات الشيطان ، بل أخطر هذه الحالات ، واستكثر أناس من آباء الكنيسة وفقهاءها أن تكون لها روح علوية ، فبحثوا فى ذلك وأوشكوا أن يلحقوها بزمرة الحيوان الذى لا حياة له بعد فناء جسده .

فكان تعدد الزوجات مباحا في الأديان الكتابية جميعا . ولم يحرم - حين حرم - إكبار للمرأة وتنزيها لها عن قبول المشاركة في زوجها . بل كانت الفكرة الأولى في تحريمه أن المرأة شر يكتفى منه بأقل ما يستطيع .

* * *

ومن المحقق أن الشريعة الصالحة للزواج هي الشريعة التي تراعى فيها حقيقة الزواج في جميع حالاته الواقعة أو التي تحتل الوقوع .
فليس الزواج علاقة جسدية بين حيوانين .
وليس الزواج علاقة روحية بين ملكين .

ولكنه علاقة إنسانية في المجتمع بين الذكور والإناث من البشر الذين يزاولون المعاش ويتدرسون بضرورة دنياهم صباح مساء .

ولم يستطع خيال الشعراء في أبعد سباحاته أن يجعل من الزواج علاقة شعرية - رمانتيكية - تدوم بين الزوجين مدى الحياة على سنة الوفاء والقداسة التي نتخيلها للدلائكة والأرواح العلوية . فهذه حالات يتدناها الناس . ويحلمون بها ، ويصورونها لأنفسهم في عالم الخيال . ولكن الشرائع لا توضع للأمانى والأحلام بل الوقائع والمحسوسات وتلاحظ فيها أكثر الوقائع والمحسوسات لا أقلها وأندرهما بين النزر القليل الذي لا يقاس عليه .

واتفاق الزوجين على الوفاء والعشرة الدائمة كمال روحاني مفضل على العلاقة بين رجل واحد وعدة زوجات . ولكن الكمال الروحاني لا يفرض بقوة القانون ... وليس الفضل فيه أن يكتفى الرجل بزوجة واحدة لأنه لا يستطيع الزوج من اثنين أو ثلاث ، وإنما الفضل فيه أنه يستطيع ولا يفعل . وأنه يمتنع عنه لأن سعادته الروحية في الامتناع عنه باختياره . فاذا حدثت وحدة الزوجة كرها فلا فرق في هذه الحالة بين الوحدة والتعدد . وقد يتصل الرجل بأكثر من امرأة واحدة وهو مقصور على زوجة واحدة . فيضيف نقض الشريعة إلى نقض الآداب الروحية ولا يستفيد هو ولا الزوجة ولا المجتمع من هذا الرياء .

والطرف الثاني لهذه المبالغة في تنزيه الزواج هو طرف العلاقة الحيوانية التي لا يرتبط فيها الزوجان بأكثر من العلاقة بين ذكر الحيوان وأنثاه ، بل يكون فيها الزواج أحيانا أهون شأنًا من علاقة الذكور والإناث عند بعض الأحياء . لأن بعض الأحياء تكون عندهم المودة بين الذكر والأنثى . وتبلغ حد التلازم في أكثر من موسم واحد من مواسم التناسل . فهي أفضل من العلاقة التي تنفصم في كل ساعة إذا خطر لأحد الزوجين أن يفصمها منقادا لهواه . وهذه هي شريعة الزواج في رأى الشيوعيين أو الماركسيين .. وهم الذين يتناقضون في هذه الشريعة بين إطلاق الحرية لأهواء الفرد العارضة على الرغم من المصلحة النوعية . وبين تغليب مصلحة الجماعة على جميع أهواء الآحاد . وهو أساس الشيوعية وأساس المذاهب الاشتراكية جمعاء .

فمن إنكار الواقع والمصلحة أن نجعل الزواج علاقة بين ملكين .

ومن إنكار الواقع والمصلحة أن نجعله علاقة بين حيوانين .

وإقامة الشرائع على إنكار الواقع من طرفيه نقض للشريعة من الأساس وإنما تقوم الشريعة على أساسها حين تبنى على الواقع وتصلح للتطبيق في أوسع نطاق . فتعترف بتفصيل الزواج الموحد ولا تقضى بتحريم الزواج المعدد ، لأن تحريم ما دون الكمال يوقعنا في مغالطة لا شك فيها . وهي أن الناس جميعا كاملون أو يستطيعون العيش على سنة الكمال .

وهكذا صنعت شريعة الإسلام . اعترفت بأن الزوجة الواحدة أدنى إلى العدل والإحسان ، وأباحت تعدد الزوجات لأنه خالصة لأبد من حساباتها في الشرائع الاجتماعية . ولا يستطيع أحد أن ينكر وقوعها بموافقة القانون أو بالاحتياج على القانون والخروج عليه .

أباحت شريعة الإسلام تعدد الزوجات ، ولم تفرضه كما يبلر إلى أخلاق المتكلمين في هذا الموضوع من الغربيين .

فقد يخيل إليك وأنت تسمع بعض الغربيين يتكلم في موضوع الزواج

الإسلامى أن الإسلام قد أوجب تعدد الزوجات على كل مسلم ، واستنكر منه أن يقنع بزوجة واحدة مدى الحياة .

وذلك وهم شائع كالوهم الذى شاع فى تحريم الأديان الكتابية الأخرى لتعدد الزوجات .

فلا الأديان الكتابية حرمت تعدد الزوجات ، ولا الإسلام حرم توحيد الزوجة وأوجب على المسلم أن يتزوج أكثر من واحدة . وإنما أباح تعدد الزوجات مع ضمان العدل بين النساء ، واستبعد العدل على طبيعة الإنسان فقال القرآن الكريم : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » .

* * *

فالأقوال متفقة على انعقاد الزواج من ذكر وأنثى هو الزواج المثالى المفضل على غيره .

ولكنه « زواج مثالى » وليس بزواج يتكرر بين كل ذكر وأنثى من نوع الإنسان . لأننا لا نستطيع أن نجعل من كل رجل زوجا مثاليا ومن كل امرأة زوجة مثالية . ومعنى أنه « زواج مثالى » أنه عمل من أعمال الفضائل الاختيارية وليس بعمل من أعمال الشرائع المفروضة على جميع الرجال وجميع النساء . ولا حاجة بالشرائع إلى أن تفرضه على من يصلح له ويتقبله ويفضله على غيره لأنه يؤثره على كل علاقة متعددة ولو أباحتها الشرائع أو حسنتها لمن يطلبونها ، ولا فرق فى ذلك بين الرجل والمرأة متى إتفقت بينهما أواصر المودة وتبادل العطف والرعاية .

وإذا كان « الزواج الحيوانى » هو المثل الأدنى للزواج بين أبناء النوع الإنسانى فمن حق الشرائع أن تمنعه ولا تقبله على وجه التعليل ولا على وجه الاستثناء .

ونعنى بالزواج الحيوانى ذلك الزواج الذى يقوم على هوى الجسدین ولا تبقى فيه بقية للألفة ودوام العلاقة بين الزوجين : متى نفر بالزوج هواه أو نفر بالزوجة هواها .

فلا نقسر الناس على أدب الملائكة . ولا نقبل منهم خسة الحيوانية .
وقوام الأمر بين الحالتين هو ما قضت به شريعة القرآن : تفضيل الزواج
الموحد وعصمة الزواج من أهواء الساعة وعوارض النفور والسامة :
« وعاشروهن بالمعروف فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله
فيه خيرا كثيرا » .

ولم يجاوز القرآن بتعدد الزوجات أو وضعه في نصابه فاعترف بإمكان
وقوعه أو ضرورة وقوعه في بعض الأحوال . وهي حالة معترف بها ولا شك
في الحياة الإنسانية حيث كانت من أقدم الأزمان إلى هذا الزمان . ولكنه
اعترف التواطؤ والاغضاء الذي يحدث في غفلة الشريعة ويصبح في العرف
المصطلح عليه شريعة مفعولة تهرب من وضوح النهار ولا يعوزها إلا التقرير
والتصريح . فكم من زوجة بين من يحرمون تعدد الزوجات تعلم أن « فلانه »
بعينها خلية زوجها وتدعوها إلى بيتها وتزورها وتتجاهل الحقيقة التي لا ولا يجهلها
أحد من بيئتها . ولكنها تقبل هذا التواطؤ لأنها تقابله بمثله وتذهب في المجتمع
باسم زوجة « فلان » وخليلة « فلان » ! ويحدث من جراء ذلك ما يحدث
من التناقض الويل بين شريعة الواقع وشريعة الدين أو شريعة الدولة :
مغالطات ومخادعات أهون منها كل إحساس يتولد من تعدد الزوجات .
لأنه يضيف إلى الغيرة والنكد أكاذيب الأخلاق ومحاولات التهرب والاحتيايل
في مسائل الذرية ومسائل الأسر والقربات .

وما هو الإحساس الذي يتولد من تعدد الزوجات ؟

هو على التحقيق إحساس لا ترضاه النساء . ولكن أين هو المجتمع الذي
يتكفل لكل إنسان بالرضى كله ويعفيه من كل ما يسوءه ويخالف هواه ؟

فالمرأة تلاقى في حياتها كثيرا من المحزنات والمغضبات التي لا حيلة فيها
للمجتمع ولا للشريعة . وقد يهون احتمال الضرة لديها إذا قيس بما تحتمله في
كثير من مآزق الحياة . وقد تفضل المشاركة في زوج من الأزواج على الحرمان
منه في بعض الأجايين . ويصدق هذا على المرأة التي ملكت كل حريتها في

أم الحضارة الحديثة كما يصدق على المرأة الجاهلة في الأمم التي أنكرت على النساء أكثر الحقوق ولا نفلن أن امرأة بلغت من الحرية في اختيار الأزواج والعشراء ما بلغته المرأة الأمريكية في القرن العشرين ، ولا سيما الفتيات اللاتي ملكن كل أسباب الطلاقة من سيطرة الآباء والأولياء . ومن هؤلاء من سئلن رأيهم في تعدد الزوجات فقالت إحداهن في مجلة الحوار Debate « إنني وإن كنت أعتقد أن تعدد الزوجات يوافق الرجال أكثر مما يوافق النساء أحسبه شيئا لا يخلو من الطرافة والغرابة . ولست من الطفولة بحيث يخفى على أن كواكب الصور المتحركة يعشقهم كثير من النساء ويعلمن - وهن يعشقنهم - أنهن لا يسيطرن على قلوبهم ومشيتهم . ومهما يكن رأيك مثلا في « إيروول فلن » فانك لن تجهل الواقع الذي لا شك فيه من أمره وهو أن كثيرا من النساء يقبلن الشركة فيه . نعم ليس كل الرجال في وسامة إيروول فلن ، أو فكتور ماتيور . أو فان جونسون ، أو كلارك جابل . ولكن الرجال الذين لهم نصيب من الوسامة والقسامة كثيرون في كل مكان . فلماذا لا تشترك في قربهم عدة نساء ؟ إنهن ينفردن في الحجرات متى كبر الأطفال ، وتتقدم السنون فتبرد حرارة الشباب ، وتهدأ مرارة الغيرة ، ولا يبعد أن يجد هؤلاء الشريكات مواطن للتسلية والمقارنة في التحدث عن ذلك الرجل الذي أربطن به جميعا برابطة الزواج ... ولقد عشت معظم أبياء في ضاحية مدينة كبيرة فلا أحسب صديقاتي إلا مستغربات عاتبات لو أصبح من حظي غدا أن أكون واحدة من هؤلاء الزوجات المشتركات ولكن هب الرجل كان مليح الشئائل قادرا على إيوائنا جميعا ألا يخطر لك أن اللاغطات بحديث زواجي يلغظن إذن من الغيرة لا من الإنكار ... » راجع العدد ٦٦٥ من مجلة الرسالة سنة ١٩٤٦ . »

ومهما يكن من إحساس المرأة لمشاركة الضرائر في زوجها فهو من أحاسيس الحياة الطبيعية التي تحدث في الزواج وفي غير الزواج . وليس هو بأقصى من مهانة العمل ، أو مهانة الحاجة ، أو مهانة الدمامة ، أو مهانة الغيرة اليائسة : أو مهانة الابتذال . وليس في وسع الشرائع أن تزعم أنها تعفى النساء أو الرجال من أمثال هذه العوارض والمنغصات .

ولتصنع الشرائع ما تصنع من ضروب التحريم والتحليل ، فلا مناص
للمرأة ولا للرجل على السواء من مواجهة الحياة بمسراتها ومنغصاتها ، ومن
قبول ما لا يقبل ، والرضى بما لا يرضى في حالة القدرة والاختيار .

وهل يخطر على بال أحد أن عشرة رؤوس يتنافسون على إرضاء رئيس
واحد حالة أيسر أو أندر من حالة امرأتين يتنافسان على مرضاة زوج ؟ وهل
لا يحدث في الحياة أن خمسة أبناء يتنافسون على حنان أب أو أم في أسرة
واحدة ؟ وهل يندر في الدنيا تنافس الساسة على كسب الجماهير أو تنافس
العلماء والمصلحين على كسب الأنصار والمريدين ؟

أما المسوغات لتعدد الزوجات فكثيرة ترجع تارة إلى خصائص الطبيعة
وتارة إلى ضرورات المعيشة الاجتماعية .

فالرجل يؤدي وظيفة النسل طوال أيام السنة ولا تؤديها المرأة وهي حامل
زهاء تسعة شهور .

والرجل يلد بعد الستين وقد يلد بعد السبعين ، وقلما تلد المرأة بعد
الخامسة والأربعين أو الخمسين .

ويستقل الرجل بمعاشه ولا تستقل المرأة به ، ولا سيما في أثناء الحمل
والرضاع وتربية الأطفال .

وقد تقرر من إحصاءات الأمم أن عدد النساء يربى على عدد الرجال في
أوقات السلم فضلا على أوقات الحروب .

وأول ما تستلزمه هذه الخصائص الطبيعية أن يدخل تعدد الزوجات في
حساب الشرائع وحساب المجتمعات البشرية .

وقد تقضى ضرورات المعيشة أو ضرورات الأسرة بحسبان الحساب لهذا
التعدد في بعض الأحوال . فربما عقمت المرأة أو أصيبت بمرض عضال أو
ذهبت عنها جميع المغريات الحسية والنفسية ، فيضربها الطلاق في هذه الحالة
أضعاف ما تضربها المشاركة في زوجها . ولا تجنى هذه العلاقة العقيمة على
الزوج في نسله ولا على النوع الإنساني في بنيه .

ولا خطر من التمدد في الإباحة . لأن التناسب الطبيعي بين عدد الذكور والإناث يأبى أن تعم الرخصة فيصبح لكل رجل زوجتان ، أو يعدد الزوجات كل من أراد . مع اشتراط القدرة على تكاليف الأسر والأبناء .

* * *

ومتى استوفت الشريعة أمانتها من حياطة الأسرة . وضمان النفقة عليها . بقيت أمانة العرف الاجتماعي يتولاها على حسب الآداب والمصالح والضرورات التي تغلب على المجتمعات بين أمة وأمة وبين جيل وجيل . وفي هذا العرف الاجتماعي الكفالة للإشراف على تنظيم الزواج من ناحيته بعد أن قالت الشريعة كلمتها واضطلعت بأمانتها التي تطلب منها .

فمن أمثلة التنظيم الذي يتولاها العرف الاجتماعي في مسألة تعدد الزوجات أنه يحد من رغبات الطبقة الغنية في هذه المسألة ، كما يحد من رغبات الطبقة الفقيرة فيها ، على اختلاف أنواع الحدود .

فالتبقة الغنية أقدر على الإنفاق وأقدر من ثم على تعدد الزوجات . ولكن الرجل الغني يأبى لبنته أن تعيش مع ضرة أو ضرائر متعدّدات . والمرأة الغنية تطلب لنفسها ولأبنائها نفقات ترتفع مع ارتفاع درجة الغنى ، حتى يشعر الأغنياء أنفسهم بثقلها إذا تعددت بين زوجات كثيرات . فلا ينطلق الزوج الغني في رغباته على حسب غناه . بل يقيم له العرف حدودا وموانع من عنده تكف من رغباته لشوب به إلى الاعتدال . ولهذا نرى في الواقع أن الطبقات الغنية تكتفي بزوج واحدة في معظم الأحيان ، وربما كان للاختيار نصيب من ذلك كنصيب الاضطرار . لأن الأغنياء يستوفون حظوظهم من العلم والثقافة فيدركون بلطف اللوق مزايا العطف المتبادل بين زوجين متكافئين في الكرامة والشعور .

والطبقة الفقيرة لا ترفض المرأة فيها ما ترفضه المرأة الغنية من معيشة الضرائر ، ولكن العجز عن الإنفاق يمنعها أن تنطلق مع الرغبة كما تشاء ، فلا تستبيح تعديد الزوجات بغير حدود .

وهكذا تقوم الشريعة في تعدد الزوجات بما عليها ويقوم العرف الاجتماعي بما عليه ، ويقع الإلزام حيث ينبغي أن يقع مع الرغبة والاختيار .

* * *

على أن تعريف الزواج نفسه أهم من تنظيم الأفراد أو التعدد في الزوجات !

فما هو تعريف الزواج قبل أن يعرفه القرآن الكريم ؟

هل هو صفقة تجارية بين شريكين في المعيشة ؟

هل هو وسيلة من وسائل الضرورة لإسكات صيحات الجسد والاستراحة

من غوايته الشيطانية ؟

هل هو تسويق الشهوة بمسوغ الشريعة ؟

هل هو علاقة علمها خير من وجهودها ، إذا تأتى للرجل أو للمرأة أن

يستغنيا عنها ؟

كان هذا وأشباهه أعلى ما تصوره المجتمعات والعقائد من صور الزواج

قبل الإيحاء بالقرآن الكريم .

ولكن الزواج في القرآن الكريم هو « الزواج الإنساني » في وضعه

الصحيح من وجهة المجتمع ومن وجهة الأفراد .

فهو واجب اجتماعي من وجهة المجتمع ، وسكن نفساني من وجهة

الفرد ، وسبيل مودة ورحمة بين الرجال والنساء .

فكان خطاب القرآن في تدبير الزواج موجها إلى المجتمع كله لأنها مسألة

تناط به ويصلح أو يفسد من ناحيتها . « وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين

من عبادكم وإمائكم . إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم .

وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنهم الله من فضله ... » .

وقد سماه القرآن ميثاقا كما سماه نكاحا . والنكاح على خلاف ما يفهم

بعض العامة هو الاتفاق والمخالطة على إطلاقها . يقال نكح المطر الأرض أى

خالطها ، ونكح اللواء المريض أى سرى فى أوصاله . فهو ميثاق اختلاط بين الأزواج والزوجات .

وفضيلة هذه العلاقة بين الرجال والنساء أنها علاقة « سكن » تستريح فيها النفوس إلى النفوس وتتصل بها المودة والرحمة : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة . إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون » « هن لباس لكم وأنتم لباس لهن » .

ومن ثم يراد الزواج — فضلا عن بقاء النوع — لتهديب النفس الإنسانية واستزادة ثروتها من الرحم والرحمة : ومن العطف والمودة ، ومن مسابجة الشعور بين الجنتين بما ركب فيهما من تنوع الإحساس وتنوع العاطفة وتنوع القدرة على الحب والإيناس .

ولهذا كان اختيار الزوجات مقصورا على النساء اللاتي يوجدن المودة من طريق العشرة الزوجية دون غيرها . فلا زواج بين رجل وامرأة تتصل المودة بينه وبينها عن طريق القرابة ومحارم الأسرة . وكل النساء المحرمات فى الزواج من هذا القبيل : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي فى حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن . فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان غفورا رحيما » .

فالغرض من شمول هؤلاء النساء جميعا بالتحريم ظاهر . وهو زيادة ثروة الإنسان من العطف والمودة . وتعويده أن ينظر إلى كثير من النساء نظرة مودة لا تشوبها شهوة جنسية ، أو تعويده أن يعرف ألوانا من الشعور غير شعور الذكور والإناث فى عالم الحيوان . وكل هؤلاء القرابات أو أشباه القرابات قد جعلت المودة بينهن وبين أقربائهن من الرجال ، فلا موجب لخلطها بالمودة التى تنشأ من العلاقة الجنسية ، ولا لتعريضها للجفاء الذى يعرض أحيانا بين الأزواج والزوجات .

ومما يؤكد هذا المعنى أن التحريم هنا لا يجري على سنة التحريم في شريعة القبائل التي تدين أبناءها باختيار الزوجات من الأبعد دون الأقربين ، وتسمى شريعتهما في علم الاجتماع بالأوكسوجامى . Exogamy

لأن العلاقة هنا تقوم على علاقة الألفة والمودة لا على علاقة الدم وشائج النسب الأصل . فلا قرابة بين الرضعاء ولا بين الربائب . ولا تحريم للجمع بين الأخت وأختها في شريعة القبائل التي تختار الزوجات من الأبعد دون الأقربين . لأن الزوجة وأختها سواء في القرب والبعد . سواء كانتا من القبيلة نفسها أو من قبيلة غريبة عنها . وإنما هي قرابة أدبية يحترمها النوق المهذب ولا يقع احترامها من وشائج الدم وأواصر الأنساب .

كذلك لم تكن هذه المحرمات جميعا مرعية في الشريعة الإسرائيلية . لأنها لا تنص على التحريمات التي ترجع إلى العلاقات الأدبية أو علاقات الألفة والمودة . بل روت التوراة أن إبراهيم عليه السلام تزوج من سارة أخته لأبيه وأوشكت تلمار أن تزوج أخاها عمنون . وجاء منع الزواج بين الأخوين بعد ذلك على سبيل الكراهية والاستهجان ، ثم على سبيل الإلزام . ولم تتعرض له الشريعة .

وقد تقررت تحريمات الدم من قديم الأزمنة وعرفتها شرائع القبيلة . كما عرفتها شريعة الدولة وشريعة العقيدة : ولكن شمول المنع لقرابة الألفة « الأدبية » هو الذى وسع آفاق العطف بين الجنسين ، وخرج بها من حصرها القديم في شهوة الجسد أو تجديد النوع بالذرية .

فعلى خلاف الأقاويل المدعاة على سنن الزواج في القرآن الكريم لم تكن العلاقة بين الجنسين — حسب هذه السنن — محصورة في علاقة الجسد أو علاقة النوع : بل كان فيها متسع لألوان من العواطف الإنسانية لم تعرفها شرائع كثيرة بين الأقدمين والمحدثين ، وكانت خليقة أن تعلم بنى الإنسان آدابا من العواطف بين الرجل والمرأة تنشأ بينهما من غير صلات النسب ، وغير

صلاات النوع ووظائف تجديده ، فلا تدخل فى أواصر القراة ولا فى أواصر الزواج .

* * *

وهكذا كانت شريعة القرآن مطابقة لحقيقة الزواج فى معانيه الإنسانية ومعانيه النوعية والاجتماعية .

فاستحسن الاكفاء بالزوجة الواحدة ، ولكنها جعلته فضيلة يختارها الزوجان ولم تفرضها عليهما بغير فضل يرجع إلى الزوج أو الزوجة .

وأباح تعدد الزوجات مع اشتراط العدل لمن استطاعه . وحسبت للدواعى النوعية والاجتماعية التى تبيح تعدد الزوجات فى بعض الأحوال كل ما ينبغى أن تحسبه شريعة تسرى بين أبناء البشر ، فى دنياهم هذه التى تطلب المثل الأعلى ولا تصل إليه فى كل حين .

* * *

أما معاملة الزوجات فهى فى الشريعة القرآنية موافقة لهذا التقدير الصحيح لطبيعة الزواج .

فليس الزوج سيدا للزوجة . ولكنه وليها وله حقوق الولي وعليه واجباته ، ومنها حمايتها والإنفاق عليها .

وللمرأة فيما عدا الولاية مثل الذى عليها : « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ... » .

ومعاشهن مثل معاش الرجل : يسكن حيث سكن ، ويرزقن من حيث رزق : « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » ... « ... وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف .. » .

وفى حالة الغضب يجوز للرجل أن يقوم خطأ امرأته بالوعظ والنصيحة ، أو بالإعراض والهجر فى المضاجع ، أو بالضرب ، أو بالتحكيم بين أهله وأهلها إذا استعصى الوفاق بينهما : « ... واللاق تحافون نشوزهن فعظوهن

واهجروهن في المضاجع واضربوهن فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا كبيرا وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله عليه خيرا » .

وليس معنى إباحة الضرب إيجابه في كل حالة ومع كل امرأة ، فقد كان النبي عليه السلام - وهو أول المؤتمرين بأوامر القرآن - يكره الضرب وبعيه ويقول في حديثه المأثور : « أما يستحي أحدكم أن يضرب امرأته كما يضرب العبد ؟ يضربها أول النهار ثم يجامعها آخره ؟ » . فلم يضرب زوجة قط ، بل لم يضرب أمة من الصغار ولا من الكبار ، وأغضبته جارية صغيرة مرة فكان غاية ما أدها به أن هز في وجهها سواكا وقال لها « لولا أخاف الله لأوجعتك بهذا السواك » .

ولنما يباح الضرب لأن بعض النساء يتأدين به ولا يتأدين بغيره . ومن اعترض على إجازته من المتحذلقين بين أبناء العصر الحديث فانما يجري اعتراضه مجرى التهويش في المناورات السياسية ، ولا يجري مجرى المناقشة في مسائل الحياة وأخلاق الناس . لأن الاعتراض على إباحة الضرب بين العقوبات لا يصح إلا على اعتبار واحد : وهو أن الله لم يخلق نساء قط يؤدين بالضرب ولا يجلدن معهن في بعض الحالات غيره . ومن قال ذلك فهو ينسى أن الضرب عقوبة معترف بها في الجيوش والمدارس ، وبين الجنود والتلاميذ ، وهم أحق أن ترعى معهم دواعي الكرامة والنخوة إذا جاء الاعتراض من جانب الكرامة والنخوة . وأن رؤساءهم ليملكون من العقوبات المادية والأدبية ، ومن وسائل الحرمان والمكافأة ، ما ليس يملكه الأزواج في نطاق البيوت المحدودة .

وقد يهزأ النساء أنفسهن بهذه الخدلة التي تخلط بين مظاهر السهرات في الأندية وبين وقائع العيش ومشكلات البيوت في ناحية من نواحي الضنك والضرورة . فان النساء ليعلمن أن عقوبة الضرب عند المرأة العصية الناشز ليست من الهول والغرابة بهذه الصورة المزعومة في بيئات الأندية والسهرات . فربما كان من أبنقات الأندية والسهرات أنفسهن من يعرفن عن هذه الحقيقة

ما يجمله المتحذلقون والمتزوقون في مجامع اللهو والبطالة بزواق الفروسية و « اللطافة » المستعارة ... فيعلمن ويعلم الكثيرون - كما قلنا في كتابنا عبقرية محمد - « أن هؤلاء النساء - الناشئات - لا يكرهنه ولا يستزلنه . وليس من الضروري أن يكن من أولئك العصبيات المريضات اللاتي يشتهن الضرب كما يشتهى بعض المرضى ألوان العذاب » .

* * *

وقد بينا في ذلك الكتاب أيضا حقيقة الغرض من عقوبة الهجر في المضاجع لأنها تبدو للكثيرين كأنها عقوبة جسدية ، غاية ما يؤلم المرأة منها أنها تحرمها لذة الجسد بضعة أيام أو بضعة أسابيع ... إلا أنها في الحقيقة لا تؤلمها لهذا السبب . ولو كان هذا سبب إيلاها عقوبة للرجل كما كانت عقوبة للمرأة . ولكنها في الواقع عقوبة نفسية في الصميم . لأن أبلغ العقوبات كما قلنا في عبقرية محمد « هي العقوبة التي تمس الإنسان في غروره وتشككه في صميم كيانه : في المزية التي يعتز بها وبحسبها مناط وجوده وتكوينه . والمرأة تعلم أنها ضعيفة إلى جانب الرجل ، ولكنها لا تأسى لذلك ما علمت أنها فائتة له وأنها غالبته بفتنتها وقادرة على تعويض ضعفها بما تبعثه فيه من شوق إليها ورغبة فيها . فليكن له ما شاء من قوة فلها هي ما تشاء من سحر وفتنة ، وعزاؤها الأكبر عن ضعفها أن فتنها لا تقاوم وحسبها أنها لا تقاوم بديلا من القوة والضلالة في الأجساد والعقول . فاذا قاربت الرجل مضاجعة وهي في أشد حالاتها إغراء بالفتنة ثم لم يبالها ولم يؤخذ بسحرها فما الذي يقع في قرنها وهي تهجس بما تهجس به في صدرها؟ أفوات سرور؟ أحنين إلى السؤال والمعاقبة؟ كلا بل يقع في قرنها أن تشك في صميم أنوثتها وأن ترى الرجل في أقدر حالاته جديرا بهيبتها وإذعانها وأن تشعر بالضعف ثم لا تتعزى بالفتنة ولا بغلبة الرغبة . فهو مالك أمره إلى جانبها وهي إلى جانبه لا تملك شيئا إلا أن تثوب إلى التسليم ، وتفر من هوان سحرها في نظرها قبل فرارها من هوان سحرها في نظر مضاجعها .. فهذا تأديب نفسى وليس بتأديب جسد . بل هذا هو الصراع الذى تتجرد فيه الأنثى من كل سلاح لأنها

جربت أمضى سلاح في يدها فارتدت بعده إلى الهزيمة التي لا تكابر نفسها فيها . فأنما تكابر ضعفها حين تلوذ بفتنتها . فاذا لاذت بها فخذلتها فلن يبقى لها ما تلوذ به بعد ذلك . وهنا حكمة العقوبة البالغة التي لا تقاس بفوات متعة ولا باغتنام فرصة للحديث والمعاتبة . وإنما العقوبة لإبطال العصيان ، ولن يبطل العصيان بشيء كما يبطل باحساس العاصي غاية ضعفه وغاية قوة من يعصيه ... »

وجملة القول أن هذه الوسائل تستنفد كل حيلة في الوسع للبقاء على صلة الزواج واتقاء الفرقة بين الزوجين . فعلى الرجل أن يغالب كراهته للمرأة إذا تحول قلبه عنها أن يكره شيئاً ويجعل الله الخير فيه . وعليه أن يجرب النصيحة والمجروء والتأديب بالضرب والتحكيم بين الأسرتين . فان أفلحت هذه الوسائل بقيت الصلة ودامت المودة والألفة . وإلا فالطلاق حل لا مناص منه في النهاية بعد استنفاد جميع الحلول .

وقد عاجلت أمم كثيرة من أم الحضارة أن تستغنى عن الطلاق وتحرمه في جميع الأحوال أو في معظم الأحوال . فأظهرت التجارب المتوالية أن الخطر على الزواج من تحريمه أفدح وأعضل من كل خطر يأتي من إباحته والاعتراف بلزومه في كثير من الحالات .

والقرآن يخول المرأة أن تطلب الطلاق إذا كرهت البقاء في عصمة زوجها ... « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير ، وأحضرت الأنفس الشح وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً » .

فاذا تصالحنا على الفراق فذلك خير من البقاء على الشقاق الدائم وخير من الفراق على عداوة واقعة . وكل ما يطلب من المرأة في هذه الحالة أن تعفى الزوج من النفقة وترد إليه ماله . فليس لها أن تترك الرجل وتمسك ماله وتفرض النفقة عليه .

وقد جاءت امرأة إلى النبي عليه السلام وشكت إليه أنها لا تطيق زوجها -

ثابت بن قيس — فسألها هل ترددين إليه مهره ؟ فقبلت أن ترده فنصح لثابت أن يطلقها إذ كان لا خير له في استبقائها ، وتم الطلاق « على وفاق » .

ولم يوضع الطلاق بغير حدود ، ولا أبيع كل الإباحة لغير ضرورة . فهو حيلة من لا حيلة له في الوفاق . وهو مع ذلك أبغض الحلال عند الله كما جاء عن النبي عليه السلام . ومن أقواله صلوات الله عليه : « لعن الله كل ذواق مطلق » . « ولعن الله الذواقين والذواقات » . « ولعن الله كل مزواج مطلق » .

ويراجع الرجل نفسه في حالة الغضب : « لا طلاق ولا إعتاق في إغلاق » ولا يقع من السكران أو المكروه أو المخرج أو غير الرشيد .

فاذا وجب وقوعه وجب باحسان ورفق ومروءة : « الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح باحسان . ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله ... » .

« وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيت إحداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا » .

وللمرأة إذا طلقت وهي حامل أن تطالب زوجها بالإنفاق عليها حتى تضع حملها « وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن » ... فاذا وضعت حملها فلها أن ترضع ولدها ستين ، وعلى الرجل أن ينفق عليها طول مدة الرضاع « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف . لا تكلف نفس إلا وسعها .. لا تضار والدة يولدها ولا مولود له بولده ... » .

هذه في جملتها وتفصيلها خير الحدود التي ترعاها الجماعة البشرية بين الزوجين في حالي الوفاق والفراق .

* * *

ونعتقد أن الأمم المتحضرة سترجع إلى كثير من مآثورات الزواج في

صدر الاسلام لعلاج بعض المشكلات التي خلقتها أطرار الحياة الصناعية والثقافية في السنين الأخيرة من العصر الحديث .

فمن الكتاب والمصلحين في أوربة وأمريكا من يكتبون عن الزواج في هذا العصر كأنه نظام منحل أو على وشك الانحلال .

ومنهم من يعرب في آرائه لعلاج مشكلة الزواج حتى يصبح علاجه بمثابة الاعتراف بالمرض والاسترسال فيه .

ومنهم من يقول شيئا يجوز النظر فيه ، ومن يقول شيئا لا يستحق نظرا ولا يرجى الوصول منه إلى علاج ولا تمهيد للعلاج .

فالكاتب الإنجليزي « ولز » يشير بولاية الأمة للأطفال ويسمى ذلك إعتاقا للأبناء من ربة الآباء والأمهات . وفي رأى ولز هذا رجوع إلى رأى أفلاطون القديم الذي استحسن فيه أن ينشأ الولد بأعين المربين الأفاضل والمربيات الفضليات ، وهو لا يعلم من أمه ومن أبوه .

وآفة هؤلاء المفكرين وأمثالهم أنهم يقدرون أن الناس يرتقون من جانب ويلبثون على الجهل والنقص في غير ذلك الجانب . فيقدرون أن الجماعة البشرية تبلغ من التهذيب والفطنة والأريحية والعلم بفنون التربية أن يؤتمن فيها الرجل والمرأة على تنشئة أطفال لا تربطهما بهم صلة نسب ولا قرابة ... إلا الآباء والأمهات . فانهم سيظلون على هذا الارتقاء العميم غير أهل لأمانة التربية والسهر على الأبناء ! فلماذا نستثنى الآباء والأمهات وحدهم من فيض الارتقاء العميم ؟ ولماذا لا يكون الآباء والأمهات الذين شملهم الارتقاء أصلح من غيرهم للتربية مع مزية الحنان المطبوع ومزية العواطف الإنسانية التي تخلقها الأسرة ولا نعرف لها أصلا في الإنسان غير وشائج القرابة بين الآباء والأخوة والأخوات ؟

ورأى وزير فرنسى مسموع الكلمة وأديب معروف المكانة بين الأدباء - وهو ليون بلوم - أن الزواج في العصر الحاضر علاقة لا ينتظم عليها بقاء ، وأن الحياة فيه بين الأزواج ليست مما تطيب عليه العشرة والطمأنينة في أسرة

سعيدة ، وليست مما يمتنع بسلطان القانون لاتساع مجال الحيل التي يحتمل بها على مخالفته وانطلاق الرجال والنساء في حرية نفسية واجتماعية تستعصى على الحجر والرقابة . فلا مناص للمجتمع البشرى من الاعتراف بهذه الحالة وتقديرها في نظام الزواج . وعنده أننا نعطي هذه الحالة حقها من التقدير إذا أخرنا سن الزواج إلى الثلاثين أو ما بعد الثلاثين . وأغضينا عما يجرى قبل ذلك بين الفتيان والفتيات لأنهم خلقاء بعد تجربة اللهو ، وإشباع الشهوات منه ، أن يسأموه ويثوبوا إلى الحياة الزوجية وهم زاهدون فيه صالحون للوفاء صلاح القناعة والاكتفاء ، وصلاح القدرة على التعاون وتربية الأبناء .

والذى يسبق إلى الذهن من كلام مسيو بلوم أن الإباحة وابتذال الشهوات أمر لا يعاب لذاته ولا يستنكر في اللوق والحلق والآداب الاجتماعية لولا أنه معطل للزواج أو غل بأمانة الزوجين . ولكن الواقع أن ابتذال الشهوات مرض معيب يدل على شيء غير سليم في بنية الفرد كما يدل على شيء غير سليم في بنية الجماعة . فلو لم يكن في الدنيا زواج أو نظام للأسرة لكانت الإباحة خلقية بالعلاج لذاتها كما يعالج كل نقص في تكوين العقل والإرادة واستعداد المرء للعمل الجدى في الحياة الخاصة والحياة العامة . وخير لنا من التعويل على سامة الفرد للشهوات واللذات أن نعول على سامة المجتمع كله لهذه الآفة وأن نتخذ من هذه السامة دليلا على خطأ المبادئ التي تسمح للحرية الفردية أن تنطلق في العلاقات الجنسية بغير وازع ولا رقيب ، فنجد من الاختلاط بين الجنسين بعض الحد ونقيم الآداب الجنسية أو النوعية على أساس غير أساس الحرية المطلقة لآحاد الرجال أو آحاد النساء . وقد ثوب بهذا إلى نظام قريب من نظام الآداب القرآنية في الحجر على كل انطلاق يفسد العلاقة السليمة بين جنس الذكور وجنس الإناث .

* * *

ومن الفلاسفة المحدثين الذين عرضوا لمسألة الزواج نابغة أنجليزى من نوابع الرياضة والفلسفة هو اللورد برتراند رسل الذى اشتهر بالجرأة في الرأي والاستقلال في شئون السياسة والدين .

(الفلسفة)

فهذا الفيلسوف يرى أن من الزواج قد تأخرت بغير اختيار وتدبير .
فلأن الطالب كان يستوفى علومه قبل مائة سنة أو مائتين في نحو الثامنة عشرة
أو العشرين ... فيتأهب للزواج في سن الرجولة الناضجة ، ولا يطول به
عهد الانتظار إلا إذا أثر الانقطاع للعلم مدى الحياة وقل من يؤثر ذلك بين
المئات والألوف من الشبان .

أما في العصر الحاضر فالطلاب يتخصصون لعلومهم وصناعاتهم بعد
الثامنة عشرة أو العشرين ، ويحتاجون بعد التخرج من الجامعات إلى زمن
يستعدون فيه لكسب الرزق من طريق التجارة أو الأعمال الصناعية والاقتصادية
ولا يتسنى لهم الزواج وتأسيس البيوت قبل الثلاثين ، فهناك فترة طويلة
يقضيها الشاب بين سن البلوغ وبين سن الزواج لم يحسب لها حسابها في التربية
القديمة . وهذه الفترة هي فترة النمو الجنسي والرغبة الجامحة وصعوبة المقاومة
للمغريات . فهل من المستطاع أن نسقط حساب هذه الفترة من نظام المجتمع
الإنساني كما أسقطها الأقدمون وأبناء القرون الوسطى ؟

يقول الفيلسوف أن ذلك غير مستطاع ، وأننا إذا أسقطناها من الحساب
فتتيجة ذلك شيوع الفساد والعبث بالنسل والصحة بين الشبان والشابات .
ولمّا رأى عنده أن تسمح القوانين في هذه السن بضرب من الزواج بين
الشبان والشابات لا يؤودهم بتكاليف الأسرة ولا يتركهم لعبث الشهوات
والموبيقات وما يعقبه من العلل والمخرجات . وهذا ما سماه بالزواج العقيم أو
الزواج بغير أطفال Childless Marriage وأراد به أن يكون عاصما من
الابتذال ومدربا على المعيشة المزدوجة قبل السن التي تسمح بتأسيس البيوت .

في قاموس الإسلام الذي ألفه توماس باتريك هيوز Hughes بحث
عن الزواج الإسلامي يقول فيه عن زواج المتعة « إن هذه الزيجات الموقوتة
هي ولا ريب أعظم الوصمات في تشريع محمد الاخلاقي ولن تقبل المعلنة
بخال من الأحوال » .

وزواج المتعة هذا ضرب من الزواج الموقوت يروى عن النبي عليه

السلام أنه أذن به في إحدى الغزوات للصحابة الذين انقطعوا عن أوطانهم وطالت غيبتهم عن بيوتهم . ثم اختلفت الروايات في تحريره ، وقال بعض الفقهاء من الشيعة على الأكثر أنه مباح إلى الآن لبعض الضرورات .

قلنا ونحن نقرأ تعقيب مؤلف القاموس على زواج المتعة . لقد كان من النافع للرجل أن يعيش حتى يرى فيلسوفا من أكبر فلاسفة قومه يدرس مشكلة الجنس في الحضارة الحديثة درس الفلاسفة المحققين فلا يهديه الرأي فيها إلى حل غير زواج المتعة أو ما هو من قبيله ... فقد كان خليقا به إذن أن يهيب مشكلة الجنس والأسرة قليلا من الهيب . وأن يدرك مكرها أو طائعا أنها ليست باللعبة التي يلعب بها المتطلعون إلى سمعة اللطافة والفروسية المصطنعة في الأندية والمحافل . وأن مشكلات النوع الإنساني الضخام قد تلجىء أساتذة العصر إلى مقام المتعلمين من أبناء العصور الماضية . فيتعلمون أن الخدلة أسهل شيء على طلاب المظاهر وأدعياء اللطافة ، ولكنها سهلة لن تنفع البشر في العضلات الصعاب ، التي تتجدد مع الزمان وتستفحل على تعاقب الأجيال .

الميراث

أثبت القرآن نظام الموارث بتفصيلاته لجميع ذوى القربى . واعتبر الإرث حقاً مشروعاً للوارث لا يجوز حرمانه منه بحيلة من حيل التهريب . وإجماع المفسرين متعقد على ذلك . لم يخالفهم فيه إلا فئة من فقهاء « الظاهرية » قالوا بمنع ميراث الأرض خاصة وإباحة الميراث من العروض والأموال . لاعتقادهم أن الأرض لله « إنا نحن نرث الأرض ومن عليها وإلينا يرجعون » .

ولكنه تفسير يخالفهم فيه جملة الفقهاء من جميع المذاهب . لأن كون الأرض لله لا يمنع أن يرثها الصالحون من عباده . « يرثها من يشاء » ... « ولقد كتبنا فى الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادى الصالحون » . فهى ومن عليها لله « ولله ميراث السموات والأرض » ، وهذا هو المعنى المقصود بميراث الله لكل ما فى الكون ، وليس المقصود به منع أجزاء من الأرض أن يملكها آحاد من الناس .

* * *

والميراث حق وعدل ومصلحة من وجوه كثيرة . أقواها فى رأى المدافعين عن نظام التوريث أنه نظام لا يفصل عن نظام الأسرة ، وأن الأسرة دعامة من أكبر دعائم الاجتماع . لا تتعقد ثم تنفطر مرة فى كل جيل . بل هى وحدة تناط بالدوام .

ومن الواضح أن الأسرة هى منبت العواطف الإنسانية فى المجتمع على اتساعه ، وأن الصلة التى بين الآحاد فى الأمة لا تعنى عن وشائج اللحم والدم بين الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأخوة وبنى العمومة والخولة . فإن « المجتمع » فى نطاقه الواسع « كم مبهم » فى نظر كل فرد من أفرادها ، وإنما

الصلة العاطفية بين هؤلاء الأفراد هي صلة النسب والقربى في هذه « الخلقة »
التي تتركب منها بنية كل قبيل وكل جمهور كبير .

فالمجتمع الذي يجعل العلاقة بين الوالد والولد كالعلاقة بين كل فرد منه
وكل فرد آخر أقل ما يقال فيه أنه مجتمع « غير طبيعي » وغير متماسك
الأجزاء . ومهما يقل القائلون عن واجبات الأمة على الفرد فلن تكون هذه
الواجبات أقوى ولا ألزم من واجبات النوع على أفرادها ، وهي مع هذا
الوجوب لم تفرضها الطبيعة على الفرد إلا من طريق استهوائه بلذته وعاطفته
ومصلحته التي تبرز بمصالح ذويه . فليس للاجتماع أن يدعى لنفسه من
القدرة على تسخير أفرادها دعوى تعجز عنها الطبيعة التي يتكون منها اللحم
والدم والحس والعاطفة . فإنما هو ادعاء لا محصل له غير الألفاظ الجوفاء .

ومن الاجتماعيين من ينكر الميراث وينكر الأسرة معه لأنهما يغريان
بتضخيم الثروة وتحكيم رءوس الأموال في جهود العالمين .

ولكن هؤلاء الاجتماعيين يترجمون المسألة كلها بلغة المال ، ويقفون
عندها فلا يتجاوزونها إلى لغة الحياة أو الدوافع الحيوية . وهي لو ترجمت
بهذه اللغة لكان معناها أن الفرد يأتي بغاية ما يستطيع حين يعمل للأسرة وينظر
إلى توريث أبنائه ، ولا يكتفى من العمل بأدنى حدود الكفاية أو بأيسر ما يتيسر
في حدود الطاقة . ومعنى ذلك أيضا أنه سيخصص قريحته وجهده وكفاءته إلى
الغاية التي يقوى عليها ، وأنه لا يحسب قواه العقلية والنفسية حساب الشح
والضمانة بل حساب السعة والسخاء . فيعمل أضعاف ما يعمل بغير هذه
الوسيلة ، ويفكر أضعاف ما يفكر ويحس أضعاف ما يحس وهو يقبض على
ذخائر قواه في وجه العالم كله فلا يتفق منها إلا بمقدار ما يعنيه في سنوات
عمره . وليس هذا بالحسارة على العالم ولا عليه . ولكنه ربح للحياة الإنسانية
كلها وليس بالربح المقصور على الورثة أو المورثين .

وإذا قيل إن هذا المال يؤخذ من المجتمع ليتحول إلى أفراد منه ، فالذين
يقولون ذلك يتخيلون أن الأسرة تخرج بمرأثها من البيئة الاجتماعية التي تعيش
فيها لتقطع به في عزلة عن تلك البيئة المغضوبة . ويتسبون أن الميراث يبقى

في المجتمع كما كان . فإن أحسن أصحابه تدبيره ، صرفوه في وجوه نافعة .
وإن أساءوا خرج من أيديهم وآل على الرغيم منهم إلى حيث ينبغي أن يؤول .

أما تضخيم الثروة فقد يعالج بوسائل شتى غير وسيلة القضاء على نظام
الأمرة ونظام التوريث . وما من شريعة تحول بين المجتمع وبين فرض الضرائب
على التركات بالمقدار الذي يراه . فيأخذ المجتمع نصيبه المقلود ولا ينزع من
الأفراد حوافز العمل التي يعلمون بها كأحسن ما يعملون .

وللميراث جانب من العدل الطبيعي كما أن له هذا الجانب من الحق
والمصلحة ... لأن الولد يأخذ من أبويه ما حسن وما قبح من الصفات
والطبائع ، ويأخذ منهما ما فيهما من استعداد للمرض والحلائق المردولة .
وليس في وسع الأمة أن تحميه من هذه الوراثة الطبيعية التي لا تفارقه من
مولده إلى مماته . فليس من العدل أن تدع له هذا الميراث وتنزع منه ميراث
المال . وهو مفضل فيه على غيره ولا يتساوى فيه مع أبناء القاعدين عن
الكسب والادخار .

* * *

هذا نظام يوافق حركة السعي والنشاط في الجماعات البشرية ولا يعوقها
عن التقدم الذي تستحقه بسعيها ونشاطها . بل يرجع إليه الفضل أكبر الفضل
فيما بلغت من الحضارة والارتقاء . ولو عمل الناس لأنفسهم منذ القدم آحادا
متفرقين ولم يعملوا كما عملوا أسرا متكافلات لما بلغوا شيئا مما بلغوه اليوم من
أطوار المعاش وآداب الاجتماع ، ولا مما بلغوه من المعارف والصناعات ،
ولا مما بلغوه من العواطف المشتركة ومقاييس العرف والشعور .

* * *

وقد نظر القرآن إلى الميراث في نطاق أوسع من هذا النطاق ، وهو
نقد الميراث الذي تلتقاه الأجيال عن الأجيال ، أو الأعقاب عن الأسلاف .
تذكر من هذا الميراث ما يعوق التقدم ويحجز على العقول ويقم العادات
و « التقاليد » سدا بين الإنسان وحرية الفكر والارتقاء .

ولم ينكر القرآن شيئاً كما أنكر الاحتجاج بالعادات الموروثة لمقاومة كل جديد مستحدث ، في غير تمييز ولا تبصر ولا موازنة بين الجديد المستنكر والقديم المأثور . وكان أشد هذا الإنكار « للمترفين » الذين يتخذون من عراقة البيوت حجة للبقاء على ما ألفوه ودرجوا عليه .

« وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون . قل أولو جئناكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم ؟ قالوا إنا بما أرسلتم به كافرون » .

* * *

« وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا . أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون ؟ » .

* * *

« وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء ، أتقولون على الله ما لا تعلمون » .

* * *

ولما استحسنت اتباع الآباء استحسنته لأنه تمييز بين عقيدة خاطئة وعقيدة أكرم منها وأحرى بالاتباع :

« إني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون . واتبع ملة آباءى إبراهيم وإسحق ويعقوب ما كان لنا أن نشرك بالله من شيء » .

* * *

وإذا كانت شريعة الميراث تحمي الأسرة ولا تحجر على حرية الأجيال فهي على هذا أصلح ما تصلح به الجماعات البشرية من نظام .

الأسير "أوالبرق"

نحن نكتب هذه الفصول وقد مضى على انتهاء الحرب العالمية أكثر من سنتين ، ولا تزال الدول الغالبة توالى البحث فى مسألة الأسرى وتحاول أن تشرع لهم نظاما جديدا يوافق العلاقات الإنسانية التى تقررها بين الغالبين والمغلوبين وبين الأمم كافة على التعميم . .

ولا تزال أخبار الأسرى ومحاكماتهم تتردد فى الصحف وتنقلها الأنباء البرقية أحيانا كأنها من المألوفات التى لا تحتاج إلى تعليق .

ومن تلك الأخبار أن الأسرى من أبناء الأمم المغلوبة ينقلون بالألوف وعشرات الألوف من بلادهم إلى بلاد الأمم الغالبة أو مستعمراتها وتوابعها حيث يعيشون هناك فى المعتقلات عيشة الأرقاء السجناء . ويسلمون العمل فى تعمير الخرائب وإصلاح الأرض الموات وإدارة المصانع التى يعملون فيها بالكفاف أو بما دون الكفاف . ولا يؤذن لهم فى أثناء ذلك بحرية الإقامة أو حرية الانتقال .

ومن تلك الأخبار محاكمة بعض الأسرى المسئولين عن سوء معاملة الشعوب التى كانوا يحكمونها : أو القسوة على من كان فى حراستهم من الأسرى التابعين للأمم الغالبة : وفى بعض التهم التى يحاكمون من أجلها أنهم أزهقوا بقسوتهم أو بسوء معاملتهم مئات وآلاف من الأبرياء : الذين لا ناصر لهم ولا يعزى إليهم ذنب يلامون عليه غير وقوعهم فى الأسر وإلقاءهم سلاح القتال فى الميدان . وقد حكم على بعض أولئك المتهمين بالموت أو بالسجن آمادا طويلا لثبوت التهمة عليهم بمختلف أدلة الثبوت .

يقع هذا فى أعقاب حرب عالمية يراد على آثارها تصحيح الآداب الإنسانية فى معاملة الأسرى والمغلوبين . ويعترف الساسة والمفكرون بضرورة هذا التصحيح من وجهة النظر إلى الواجب والمروءة ، ومن وجهة النظر إلى

المصلحة العالمية ، لتحسين العلاقات بين أمم الحضارة وتدبير الوسائل التي تمنع تجديد الحروب وتتكفل بمحو آثارها من النفوس واستلال الضغائن التي تثيرها بين الموتورين والمنكوبين .

وهذا غاية ما وصلت إليه المساعي في مسألة الأسرى بعد ألى سنة من عصر المسيحية الأولى ، وبعد التقاهم على ضرورة النظر فيها من جديد على ضياء المصلحة العالمية وعلى قواعد الآداب الإنسانية التي تجمل بعهد الحضارة ورجاء البشر في التقدم والسلام .

* * *

على أن النظرة العقلية أو الروحانية التي نظر بها حكماء الغرب ومصلحوه عند نشأة الفلسفة أو نشأة الدين أو نشأة البحث المجرد في الحكومة المثالية لم تسبق هذه النتيجة الواقعية بشيء كثير ، ولو من قبيل النصيح والاستحسان والمحاولة التي تجدى كثيرا أو قليلا في السعى إلى الكمال .

فالفيلسوف « أفلاطون » قد اعتبر نظام الاسترقاق نظاما ملازما للجمهورية الفاضلة أو الحكومة الإنسانية في مثلها الأعلى . وحرّم على الرقيق حقوق « المواطنة » والمساواة . وقضى على الرقيق الذى يتناول على سيد غريب غير سيده بتسليمه إلى ذلك السيد للاقتصاص منه على هواه ، ولا يجوز فكاهه من العقوبة إلا بمشيئته ورضاه . وإذا وجبت الرحمة بالرقيق فانما تجب الرحمة به من قبيل الترفع عن الإساءة إلى مخلوق حقير لا يحسن بالسيد أن يهتم بالإساءة إليه .

والفيلسوف أرسطو جعل الرق نظاما من الأنظمة الملائمة لطبائع الخليفة البشرية . فلا يزال في العالم أناس مخلوقون للسيادة وأناس مخلوقون للطاعة والخضوع ... وحكمهم في ذلك حكم الآلات « الحية » التي تساق إلى العمل ولا تدرى فيم تساق إليه . وغاية ما أوصى به أن يتفضل السادة بتشجيع هذه الآلات على الترقى من منزلة الآلة المسخرة إلى منزلة الآلة المتصرفة ، كلما بدت منها بوادر الفهم والتمييز .

ولما ظهرت المسيحية في بلاد اليونان كتب القديس بولس إلى أهل « أفسس » رسالة يأمر فيها العبيد بالاخلاص في إطاعة السادة كما يخلصون في إطاعة السيد المسيح ، وكان الحوارى بطرس يأمر العبيد بمثل هذا الأمر ، وجرت الكنيسة على منهجه ، وقبلت نظام الرق وزكاه الفيلسوف « توما الاكوينى » أكبر حكماء الكنيسة لأنه أخذ فيه بمذهب أستاذه أرسطو وزاد عليه أن القناعة بأبخص المنازل من المعيشة الدنيوية لا تناقض فضائل الإيمان .

* * *

ولا بد من المقابلة بين تلك النتائج العملية وتلك التقديرات الفلسفية وبين أحكام القرآن في مسألة الرق ، لبيان كسب الإنسان الذى بلغته الحضارة البشرية من تقرير تلك الأحكام ، لغير ضرورة توجهها ذواعى الاقتصاد أو ذواعى السياسة في مآزق من مآزق الحروب الكبرى .

فالقرآن قد أباح استخدام الأسرى . لأن الأسر حالة لا بد من دخولها في الحساب ما دامت في الدنيا حروب وما دام فيها غالب ومغلوب ، ولكنه حث المسلمين على فلك الأسرى كرما ومنا ، أو قبول الفدية من أوليائهم أو منهم ، ومعاونتهم على تفسيرها كلما استطيع التيسير : « فاما منّا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها » ... « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » .

وأوصى بالاحسان إلى الأرقاء كما أوصى بالاحسان إلى الوالدين وذوى القربى في آية واحدة : « ... وبالوالدين إحسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالا فخوراً » .

وقد تم الإسلام هذه الأحكام — كما بينا في كتاب داعى السماء — « فجعل الاعتاق حسنة تكفر عن كثير من السيئات . وفرضها على الذين يخالفون بعض أحكام الدين كما فرض الصدقات وإطعام المساكين ... وكانت وصية النبي للمسلمين قبل وفاته « الصلاة وما ملكت أيمانكم » وتكررت

منه عليه السلام في أحاديثه حتى قال في بعض تلك الأحاديث : « لقد أوصاني حبيبي جبريل بالرفق بالرقيق حتى ظننت أن الناس لا تستبعد ولا تستخدم .. » . وتجاوز الاشفاق على الأرقاء من سوء المعاملة إلى الاشفاق عليهم من الكلمة الجارحة فكان عليه السلام يقول : « لا يقل أحدكم عبدى أمتى . وليقل فتاى وفتاى وغلامى » أما ضرب الرقيق بغير تأديب فهو ذنب كفارته العتق ، أو كما قال عليه السلام « من لطم مملوكه فكفارته عتقه » فإذا قتله فهو يقتل به في قول أشهر الفقهاء .

* * *

إن الباحثين الاجتماعيين من الأوروبيين أنفسهم قد عللوا حركة التحرير — تحرير الأرقاء — بعلة كثيرة من ضرورات « الاقتصاد » .. فذكروا أن المطالبين بتحرير الرقيق لم يفعلوا ذلك إلا احتيالا على الكسب ومنعا للمنافسة التجارية التي تيسر لأصحاب العبيد ومسخريهم في الصناعات أرباحا لا تيسر لمن يستأجروا الأحرار ويبدلون لهم ما يرتضونه من الأجور . ولم تزل معاملة السود في أمريكا الشمالية — بعد تحريرهم من الرق — أسوأ معاملة يسأها بنو آدم في هذا الزمان . وذلك بعد أن دان المسلمون أربعة عشر قرنا بشريعة المساواة بين الأجناس وعلموا أن فضل العربي القرشى على العبد الحبشى إنما هو فضل التقوى والصلاح دون فضل العصبية واللون .

ولم يأخذ الإسلام أتباعه بهذا الكرم المحض مجازاة لضرورات الاقتصاد بل أخذهم به على الرغم من تلك الضرورات وعلى الرغم من شح الأنفس بالأموال وما تملك الأيمان . وتلك هي مزية الإسلام الكبرى في السبق إلى هذا الأدب الرفيع .

العلاقات الدولية

من المستحسن في كتاب عن عقيدة الجماعة الإسلامية أن نلم بأصول الأدب التي يتعلمها المسلمون من كتابهم في معاملاتهم مع الأمم الأخرى .
ولباب ما يقال في هذا الصدد أن المعاملات الدولية كلها تقوم على العهود والوفاء بها وخلص النية في التزامها .

وقد أوجب القرآن الكريم على المسلمين الوفاء بعهودهم في كثير من الآيات فقال : « وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا » . وذكر صفات المؤمنين ثم قال : « والموفون بعهدهم إذا عاهدوا ... » وجعل الخروج من فضيلة الوفاء كالخروج من فضيلة الإنسانية كلها حيث قال جل شأنه : « إن شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون ، الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون . فاما تثقفهم في الحرب فشردهم من خلفهم لعلهم يذكرون . وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين » .

وقد غدر المشركون غير مرة بعهودهم كما جاء في الآية فلم يكن ذلك مرجحا لسقوط العهد مع من استقام منهم على عهده ، كما بينت هذه الآيات : « كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله ؟ إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم إن الله يحب المتقين . كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة يرضونكم بأفواههم وتأبى قلوبهم وأكثرهم فاسقون » .

على أن القرآن الكريم يأمر المؤمنين به أن يعاملوا الخائن بمثل عمله ولا يتعنوه إلى الجور والتكيل ويزين لهم الصبر إذا آثروه على العقاب « وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به . ولئن صبرتم لهو خير للصابرين » .

وقد غدر بعض المشركين بصلح الحديبية — وهو المقصود بالعهد « عند المسجد الحرام » — فلم يبطل النبي عليه السلام عهد سائرهم ، ولم يقبل عنده قرشياً مشركاً يجيئه في أثناء قيام العهد عملاً بما اتفق عليه المسلمون والمشركون . قال أبو رافع مولى رسول الله : « بعثني قريش إلى النبي فلما رأيت النبي وقع في قلبي الإسلام . فقلت : يا رسول الله لا أرجع إليهم . قال : إني لا أخيس بالعهد ، ولا أحبس البرود . ولكن أرجع إليهم ، فإن كان في قلبك الذي فيه الآن فارجع » .

بل روى في الوفاء بالعهد ما هو أكثر من ذلك . لأنه عهد بين آحاد في مثل حالة الاكراه ، كما جاء في حديث حذيفة بن اليمان حيث قال : « ما مني أن أشهد بدرا إلا أنني خربت أنا وأبي الحسيل فأخذنا كفار قريش ، فقالوا : إنكم تريدون عمدا . فقلنا : ما نريده . وما نريد إلا المدينة . فأخذوا منا عهد الله وميثاقه لننتقل إلى المدينة ولا نقاتل معه . فأتينا رسول الله فأخبرناه الخبر فقال : انصرفا نفي لهم بعهدهم ونستعين الله عليهم » .

وقد أوجب القرآن الكريم إتمام العهود إلى مدتها . إن كانت موقوتة يأجل متفق عليه . وأوجب إعلان بطلانها متى صحت النية على إبطالها . « وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله فإن تبتم فهو خير لكم ، وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله . وبشر الذين كفروا بعذاب أليم . إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم أحدا فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم . إن الله يحب المتقين » .

* * *

ولا نعرف إشاعة أكذب من قول القائلين — جهلا منهم أو تجاهلا بالقرآن الكريم — إن الإسلام دين سيف : وأن العلاقة بينه وبين الأمم علاقة حرب وقتال .

فإن شريعة القرآن لم تضع السيف قط في غير موضعه ، ولم تستخدمه قط حيث يستغنى عنه بغيره .

وقد نشأت الدعوة الإسلامية بين أقوام يحاربونها ويكيّدون لها ويصلدون الناس عنها . وأمر المسلمون بقتال من يقاتلونهم في غير عدوان ولا شطط : « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » .

وكانت جزيرة العرب بالمعنى السياسي — لا بالمعنى الجغرافي وحده — إذا نظرنا إلى الدول التي أحلقت بها في عهد الدعوة الإسلامية وتربصت بها اللوثر للإيقاع بالدعوة ودعاتها في إبان نشأتها . وكان على رأس تلك الدول أصحاب السلطان الذين يصلدون عن سبيل الله ذيادا عن عروشهم واستشارا بمنافعهم وإطالة في أمد سلطانهم ، ولا يرجعون في ذلك إلى الحجة والبيان بل إلى السيوف والرماح . فاذا حارب هؤلاء فانما يحاربون بسلاحهم ولا يحاربون بالجدل والبينة الحسنة . السيف للسيف . فاذا انكسر سيف السلطان بقي رعايا الدول أحرارا فيما يختارون لأنفسهم من دين آبائهم أو من الدين الجديد . « لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي . فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم » .

فمن اختار الدين الجديد فهو مسلم كالمسلمين فيما له وفيما عليه . ومن بقي على دين آبائه فليس عليه غير ضريبة المحكوم للحاكم . ويمنعه الحاكم بعد ذلك مما يمنع منه المسلمين ويحميه كما يحميهم ويعوله كما يعولهم . ثم لا يطلب منه جهاد ولا ذياد كما يطلب من المسلمين .

« قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » .

ولم يقل الكتاب قاتلوهم حتى يسلموا كرها إن كانوا لا يسلمون . وكل ما هنالك من حكم السيف أنه قد أبطل حكم السيف الذي لا يدين بالحجة ولا بالرأى ، وترك الناس لضمايرهم يدينون بما اختاروه من دين .

ولو أننا رجعنا إلى حروب العقائد من الوجهة العملية لوجدنا أن أصحاب الأديان الأخرى قد شنوا على غيرهم من الحروب « المقلسة » أضعاف ما أثر عن تاريخ الإسلام . وقد رأينا في عصرنا هذا من دعاة الإصلاح من يؤلب الأمم على حرب كل حكومة تدين بمبادئ الطغيان في الحكم ولا تؤمن بمبادئ الحرية والشورى . ومن لم يسمع هذه الدعوة باختياره سمعها على قسر واضطرار ، كما حدث في الحروب بين بلاد الفاشية والنازية وبين المنكرين لقواعد الحكم في تلك البلاد .

وعلاقات الحرب والسلم بين المسلمين وجيرانهم أو معاهديهم هي أرفع معاملة عرفت في عصور الحضارة الإنسانية : أمن الطريق ، وأمان الوادعين المسلمين وفتح المسالك للأرزاق والذهاب والمآب ، وتنظيم ذلك كله بالعهود والمواثيق ، مع حث المسلمين على رعايتها ، ومساعدة الغادرين في غيرهم إذا أمنوا العاقبة ولم تلجئهم الضرورة إلى مقابلة الغدر بمثله ، دفعا للهلاك وصونا للحدود والحرمان .

وقد سبق الإسلام أم الحضارة الحديثة إلى كل خير في معاملة الأسرى والرسول والجواسيس .

فالأسير يفتدى ، والرسول لا يخشى على نفسه وماله ، والجاسوس يعاقب بعقابه المصطلح عليه في كل زمان . ويعفى عنه إذا حسنت نيته واعتذر من عمله بعذر مقبول .

جاء ابن النواحة وابن آثال رسولاً مسليمة إلى النبي فقال لهما : أتشهدان أني رسول الله ؟ قالا : نشهد أن مسليمة رسول الله . فقال رسول الله : آمنت بالله ورسوله . لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما . فمضت السنة بتأمين الرسل والبرود .

وروى علي رضي الله عنه قال : « بعثني رسول الله أنا والزبير والمقداد ابن الأسود . قال انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فان بها ظعينة ومعها كتاب فخذوه منها . فانطلقنا تنهدين بنا خيلنا حتى انتهينا إلى الروضة . فاذا نحن

بالظغينة . فقلنا : أخرجى الكتاب . فقالت : ما معى من كتاب ! فقلنا :
لتخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب . فأخرجته من عقاصها ، فأتينا به رسول
الله فإذا فيه : من حاطب ابن أبى بلتعة إلى ناس من المشركين من أهل مكة
يخبرهم ببعض أمر رسول الله . فقال الله : يا حاطب ! ما هذا ؟ قال يا رسول
الله لا تعجل على . إني كنت امرأة ملصقا في قريش ولم أكن من أنفسها وكان
من معك من المهاجرين لهم قرابات بمكة يحمون بها أهلهم وأموالهم . فأحببت
إذا فاتني ذلك من النسب فيهم أن اتخذ عندهم يدا يحمون بها قرابتي . وما فعلت
ذلك كفرا ولا ارتدادا ولا أرضى بالكفر بعد الإسلام . فقال رسول الله :
لقد صدقكم . فقال عمر : يا رسول الله ! دعني أضرب عنق هذا المنافق .
فقال : إنه قد شهد بدرا . وما يدريك لعل الله يكون قد أطلع على أهل بدر
فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » .

فقوام المعاملات كلها في هذه العلاقات على الرفق ما أمكن الرفق . ثم
على القوة المنصفة لاتقاء ما لا يتنى بغيرها .

وعلى مثل هذه المعاملة تصلح العلاقات بين الأمم والحكومات . وفيها كل
ما يهيء الأسباب للوحدة العالمية بين الناس كافة ، وهم الذين يعهم القرآن
الكريم بالخطاب ولا ينحصر المسلمين وحدهم حين يقول : « يا أيها الناس إنا
خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا . إن أكرمكم عند
الله أتقاكم إن الله عليم خبير » .

وليس من مانع يعوق الوحدة العالمية عند أصحاب دين يصدقون الرسل
جميعا ويعتبرون الناس كلهم أمة واحدة كما جاء في القرآن الكريم : « شرع
لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم
وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » ... « يا أيها الرسل كلوا
من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم وإن هذه أمتكم أمة واحدة
وأنا ربكم فاتقون ... »

العقوبات^٧

من المبادئ المتفق عليها في عصرنا أن الجريمة فساد في نفس المحرم ، وأن العقوبة إصلاح له أو وقاية للمجتمع من فساد ، وأن مصلحة المجتمع مقدمة على مصلحة الفرد ، ولكن لا تغفل مصلحة الفرد في سبيل مصلحة المجتمع إلا إذا كانت إحدى المصلحتين معارضة للأخرى ، وأن القصاص مصلحة اجتماعية ، وأن تأويل الشبهة إنما يكون لمصلحة المتهم ، فلا يدان المتهم إذا وقع الشك في أدلة الإدانة .

وهذه المبادئ كلها مسلمة في شريعة القرآن . فلا وزر على القاصر ولا على المكروه ولا على المحنون ، ولا وزر على من تاب وصلاح على التوبة .
« ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب » .
وفي كل ذلك تدرأ الحدود بالشبهات .

* * *

والعقوبات في الاسلام قسمان : قسم التعزيز ، وقسم الخلود . فالتعزيز يتناول الزجر والغرامة والحبس والجلد دون مقدار الخلود . قال الإمام ابن تيمية في رسالته عن الحبسة « منها عقوبات غير مقدرة وقد تسمى التعزيز وتختلف مقاديرها وصفاتها بحسب كبر الذنوب وصغرها وبحسب حال المذنب وبحسب حال الذنب في قلته وكثرته . والتعزيز أجناس ، فمنه ما يكون بالتوبيخ والزجر بالكلام ، ومنه ما يكون بالحبس ، ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن : ومنه ما يكون بالضرب ... والتعزيز بالعقوبات المالية مشروع أيضا في مواضع مخصوصة في مذهب مالك في المشهور عنه ، ومذهب أحمد في مواضع بلا نزاع عنه وفي مواضع فيها نزاع ، والشافعي في قول وإن تنازعا في تفصيل ذلك كما دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل إباحته

سلب الذى يصطاد فى حرم المدينة لمن وجدته ... ومثل تضعيفه صلى الله عليه وسلم الغرم على من سرق مال من غير حرز ... ومثل أخذ شطر مانع الزكاة .. ومن قال إن العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك عن أصحاب مالك وأحمد فقد غلط على مذهبهما ، ومن قال مطلقا عن أى مذهب كان : فقد قال قولا بلا دليل » .

أما الحدود فهى فى عقوبات العيث بالفساد والقتل وإتلاف الجوارح والأعضاء ، والسرقة والزنا وشرب الخمر .

فالقاتل يقتل . وشريعة القرآن الكريم فى ذلك قائمة على أمتن الأصول وهو صيانة البشر جميعا . لأن القاتل يعتدى على الحياة الإنسانية كلها ولا يقع علوانه على نفس المقتول وحده .

« من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا » .

والذين يعيشون فى الأرض فسادا « فيحاربون » ويحملون السلاح ويأخذون على الناس سبلهم ، ويقتلونهم طمعا فى أموالهم أو أعراضهم فجزاؤهم القتل والصلب أو ما دونه إذا سلبوا ولم يقتلوا : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم » .

وقال الحسن البصرى وسعيد بن المسيب ومجاهد — وقال ابن عباس فى رواية — إن « أو » هنا للتخيير . أى أن الإمام إن شاء قتل وإن شاء قطع الأيدى والأرجل . وإن شاء نفى .

والنقى عند أبى حنيفة وكثير من المفسرين والفقهاء هو العزل أو الحبس ، ولا يلزم منه الاقصاء إلى بلد آخر . لأن هذا البلد الآخر إن كان دار إسلام

فحكمه وحكم كل بلد إسلامي سواء ، وإن كان دار كفر فالنبي إليه حمل على الارتداد .

ويجزى القتل بالقتل وإتلاف الأعضاء بمثله .

« وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص . فمن تصدق به فهو كفارة له » .

ومعنى التصديق به العفو من ولى الدم . وهو كفارة عن إقامة الحد ، ولكنه لا يمنع ولى أمر المسلمين عن تعزيز الجاني ومعاقبته بما يرى فيه صلاحاً له وصلاحاً للأمة . ويشتمل هذا التعزيز — كما تقدم — حكم السجن وحكم الجلد وحكم الغرامة .

أما السرقة فحكمها في هذه الآية من سورة المائدة أيضاً : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم . فمن تاب بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه إن الله غفور رحيم » .

وإجمال الآية هنا فيه مجال لتفصيل يتناول هذه الأمور . « أولاً » ما هي السرقة ؟ وما هو المسروق ؟ وهل حكم المسروق المحروز كحكم المسروق غير المحروز ؟ المتفق عليه أن السرقة لا تسمى بذلك إلا أن تكون فيها مسارقة لعين المالك على شيء هو محل الشح والفضة .

و « ثانياً » من هو السارق ؟ هل هو من يسرق مرة واحدة أو من تعود السرقة ؟ فإن كلمة الكاتب مثلاً لا تطلق على كل من يكتب ويقرأ ، وإنما تطلق على من تعود الكتابة وأكثر منها . والإشارة إلى النكال وإلى عزة الله في الآية الكريمة قد تفيد معنى الاستشراء والاستفحال الذى يقضى بالنكال .

وأياً كان القول فى المقصود بالسارق فى الآية الكريمة فالتوبة والاستصلاح تعفيان من إقامة الحد ويوكل الأمر فيهما إلى الإمام فى رأى جملة الفقهاء .

« ثالثاً » ما هو المسروق وما مقداره ؟

وقد روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « لا قطع إلا في ثمن المحن »
وأنه « لا قطع إلا في ربع دينار » وربع الدينار وثمان المحن محل اختلاف بين
العلماء في التقدير على حسب البلدان والأوقات .

وأيا كان المقدار المسروق فالأثمّة : أبو حنيفة ، والثوري ، وإسحاق
يقولون بأن من يسرق شيئا يلزم غرمه . ولا يجمع بين القطع والغرم فإن
غرم فلا قطع ، وإن قطع فلا غرم .

وقد اعتبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن الاضطراب من الإكراه
الذي يعنى من الحدة وإن كان لا يعنى من التعزير ، فلم يقرم الحد على غلمان
حاطب بن أبي بلتعة ، لأنهم سرقوا في عام المجاعة .

« رابعا » ما هي اليد التي تقطع ؟ هل هي الكف أو الأصابع أو اليد
اليمنى أو اليد اليسرى ؟

والاختلاف على هذا المعنى قليل بين الفقهاء .

* * *

أما الزنا فعقوبته على المحصنة والمحصن مائة جلدة :

« الزانية والزاني فاجلدوا كل منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة
في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من
المؤمنين » .

وثبتت جرمة الزنا بشهادة أربعة عدول مجتمعين . فإن تخلف واحد منهم
بطلت شهادة الآخرين . ولا يقام الحد إلا إذا شهدوا جميعا بوقوع الفعل لا
بمجرد الشروع فيه ، ولا حد على من لم يبلغ الحلم ولم يبدن بالإسلام . ولا حد
كذلك مع قيام الشبهة . وعلى القاضى لدفع كل شبهة في الإكراه أن يراجع
المقرم بالزنا أربع مرات ، وأن يستثبت من وقوع فعل الزنا فيسأله : لعلك
قبلت ؟ لعلك عانقت ؟ لعلك لمست ؟ حتى يصر على الإقرار بعد تكرار
المراجعة والسؤال . فإن عدل عن إقراره سقط عنه الحد ، وجاز أن يعاقب
بالتعزير .

* * *

وقد نهى الإسلام عن الخمر وجاء في القرآن الكريم جواباً لمن يسألون عنها وعن القمار « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمها أكبر من نفعها » وشمل حكم النهي الخمر والميسر والأنصاب والأزلام في سورة المائدة : « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون . إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متتهون ؟ » .

والمتفق عليه منذ صدر الإسلام أن عقوبة شرب الخمر ثمانون جلدة ، ويقام الحد إذا شهد على الشارب شاهدان عدلان وأخذ ورائحة الخمر تفوح من فمه ، وانتفت كل شبهة في تعاطيها خطأ أو للعلاج .

وفيما أحصيناه هنا أسس العقوبات في الشريعة القرآنية .

ولا يخفى أن الشرائع الدينية تستمد سلطانها من مصدر أكبر من مصدر الأمة أو ولاية الأمر فيها ، لأنها تستمد من أمر الله .

ولكن مبادئ التشريع التي تقوم على مصلحة الأمة لا تعارض مبادئ الإسلام التي عمل بها المسلمون أو يمكن أن يتفق على العمل بها .

فالإمام هو المسئول عن إقامة الحدود والأخذ فيها بالتشديد أو التخفيف ، ولكنه مسئول أمام الجماعة ، وإجماع المسلمين مصدر من مصادر التشريع .

والعقوبات القرآنية تكفل للمجتمع حاجته التي تغنيه من العقوبة ، وهي قيام الوازع ورهبة المحذور .

ولكنها لا تحرم الفرد حقاً من حقوقه في الضمان الوثيق والفرصة النافعة وأول ضمان للفرد فيها شدة التخرج في إثبات التهمة ، وتأويل الشبهة لمصلحته في جميع الأحوال ، وتمكينه من الصلاح والتوبة إذا كان فيه مستصلح ومتاب .

ولإذا خيف أن يؤدي التشدد في حماية الفرد إلى إسقاط العقوبات والاجترار على المحظورات فالإمام موكل بالنظر في منع تلك المحظورات

من طريق الزجر والتعزير . وقد تقدم أن التعزير يتناول الحبس والضرب والغرامة المالية ، ويعاقب به فيما دون الحدود .

وقد يرى الإمام أن اجتماع الشهود الذين يثبتون التهمة غير ميسور في بعض الأزمنة . إما للخوف والتحرج أو لشيوع الباطل والزور ، أو لاختلاط المسلمين بغير المسلمين أو لانتهاز الأماكن التي تدارى فيها المحظورات ، أو لغير ذلك من الأسباب . فان رأى ذلك ورأى أن الاعفاء من الحد مضره ومفسده فله أن يجمع بين ضمان الأمة وحمايتها وبين إعطاء الفرد حقه من الضمان والحماية . فيعاقب بما يراه صالحاً للأمرين من ضروب التعزير .

وأياً كان القول برعاية الحرية الشخصية في فرض العقوبات فليس في وسع غال من غلاتها أن يقطع بأن مسألة الزنا أو مسألة السكر من المسائل الفردية التي يترك فيها الأمر كله لآحاد الناس . ففي الزنا والسكر مساس بقوام الأسر وأخلاق الجماعة ، وسلامة الذرية لا مرأى فيه . ومتى بلغ من الزاني أن يشهده أربعة شهود عدول ، وبلغ من السكير أن يصل إلى القاضي بين شاهدين عدلين والخمر تفوح من فمه . فليست المسألة هنا مسألة فرد يفعل ما يحلو له بينه وبين نفسه ، ولكنها مسألة المجتمع كله في كيانه وأخلاقه وأسباب الأمن والطمأنينة فيه . وقد تبدو من هذا حكمة من حكم الشرائط التي اشترط الشرع الإسلامي توافرها ، لإقامة الحدود العلنية بين الناس .

نتهى من ذلك كله إلى نتيجتين يقل فيهما الخلاف حتى بين المسلمين وغير المسلمين : « وهما » أن قواعد العقوبات الإسلامية قامت عليها شئون جماعات البشر آلاف السنين وهي لا تعاني كل ما تعانيه الجماعات المحدثه من الجرائم والآفات ، وأن قواعد العقوبات المحدثه لم تكن تصلح للتطبيق قبل ألف سنة وكانت تنافر مقتضيات العصر في ذلك الحين ، ولكن القواعد القرآنية بما فيها من الحيلة والضمان ومباحث التصرف الملائم للزمان والمكان ، قد صلحت للتطبيق قبل ألف سنة ، وتصلح للتطبيق في هذه الأيام ، وبعد هذه الأيام .

الآية

« قل هو الله أحد ، الله الصمد ، لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفوا أحد » .

« هو الأول والآخر ، الظاهر والباطن ، وهو بكل شيء عليم » .

« كل شيء هالك إلا وجهه له الحكم . وإليه ترجعون » .

« خالق كل شيء » .

« وكان الله على كل شيء قديرا » .

« والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله » .

« والله بصير بما تعملون » .

« ألا إنه بكل شيء محيط » .

« وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان

فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون » .

« والله غفور رحيم » .

« لبس كمثلته شيء » .

« لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ، وهو اللطيف الخبير » .

* * *

في هذه الآيات القرآنية مجمل العقيدة الإلهية في الإسلام .

وهي أكمل عقيدة في العقل .

وهي أكمل عقيدة في الدين .

خالق واحد ، لا أول له ولا آخر ، قدير على كل شيء ، عليم بكل

شيء ، محيط بكل شيء ، وليس كمثلته شيء .

وعالم مخلوق ، خلقه الله ، ويرجع إلى الله ، ويفنى كما يوجد ،
بمشئة الله .

وإذا عبرنا عن هذه العقيدة بلغة الفلسفة قلنا : إنهما وجودان . وجود
الأبد ووجود الزمان .

ومن الوهم أن يقع في الأخلاص أن الزمان قد يكون جزءا من الأبد ،
نمده أو نمطه من أوله فإذا هو أزل ، ونمده أو نمطه من آخره ، فإذا هو
سرم لا ينقضى على اللوام .

فالحقيقة أن الزمان غير الأبد ، نقصه كله فلا ينقص من الأبد شيء ،
ونزيده كله فلا يزيد على الأبد شيء . لأنهما وجودان مختلفان في الكنه
والجوهر ، مختلفان في التصور والإدراك .

فالأبد وجود لا نتصور فيه الحركة .

والزمان وجود لا نصوره بغير الحركة .

وإذا ثبت أحد الوجودين ثبوتا لا شك فيه فالوجود الأبدى هو الثابت
عقلا وهو وحده الذى يقبل التصور بغير إحالة في الزمن والخيال ، لأننا
نذهب لنفرض أولا للوجود فنقع في الإحالة ، وكذلك تقع في الإحالة حين
نذهب لنفرض له آخر أو عمقا أو امتدادا على نحو من الأنحاء . ولكننا لا نقع
في إحالة ما إذا تصورنا الأبد بغير ابتداء ولا انتهاء ولا كيف ولا قياس على
شيء من الأشياء .

وهكذا يؤمن المسلم بوجود الإله .

ولا يسع العقل أن يبلغ من الإيمان به فوق مبلغ الإسلام .

* * *

وليس بنا أن نطيل القول في قدم العالم وحدثه ، فلا حاجة بنا إلى ذلك
فيا نحن فيه . وكل ما قيل عن قدم العالم خلف ليس له طائل ، ولا يبطل
عقيدة واحدة من عقائد الإسلام .

إن قيل إن الزمان أبدى فهذا خلط في التفكير وخلط في الكلام .

وإن قيل إن الزمان هو مقياس القدم فنحن حين نقول إن الزمان قديم فكأنما نقول إن الزمان هو الزمان ، أو إن الزمان وجد حين وجد ، ولم يوجد زمانان مفترقين .

وإن سأل سائل : لم وجد الزمان حين وجد ، ولم يوجد في حين قبله ، فكأنما يفرض زمانا موجودا قبل وجود الزمان .

ويكفي المسلم أن يعلم أن الزمان لم يوجد أبديا ، وأن وجود الأبد أكمل من الوجود الموقوت ، وهذا هو غاية التنزيه الذى يفرضه الإسلام على معتقديه ، وهذا — أيضا — هو غاية ما ينهى إليه تمييز العقول .

ولا إعضال في فهم الصلة بين الوجودين : الوجود الأبدى ، والوجود في الزمان .

فالوجود الأبدى كامل مطلق الكمال :

ولا يكون الكمال المطلق بغير قدرة وإنعام ، ولا تكون القدرة والانعام بغير خلق وإبداع .

ومن العبث أن يقال إن الخلق إذن اضطرار .

لأننا لا نقول إن الله جل وعلا مضطر حين نقول إنه كامل مطلق الكمال : وإنه لا يقبل النقص والعيب ، وإن الخلق من كمال جوده وقدرته وإحسانه . إذ ليس بالمعقول أننا ننفي الاضطرار عن الله حين نجعله ناقصا في قدرة الخلق والإبداع بل نحن في هذه الحالة ننفي عنه مقتضيات الكمال .

ويستطرد بنا هذا إلى الكلام على صفات الله تعالى في القرآن الكريم . فإن هذه الصفات هي الصفات التى تنبغى لكل كمال مطلق منزّه عن الخلود .

والكمال المطلق واحد لا يتجزأ . ولا يكون كمالا مطلقا إلا إذا كان غاية في القدرة والعلم والرحمة والعدل والإحسان والتصرف .

وعلة الزلل كله أن نحصر هذه الصفات وهى لا تقبل الحصر ، أو نقيسها على شىء وهى أعلى وأكمل من كل شىء . فأصدق الإيمان — وأصدق

التفكير معا في هذا الصدد - أن الله ليس كمثل شئ ، وأنه يدرك الأبصار ولا تدركه الأبصار .

وخير لنا من الخوض في تقسيات الصفات النفسية أو الصفات الثبوتية أو الصفات السلبية ، أن نضرب مثلا واحدا لخطأ العقول في اسلزام بعض الصفات وبطلان بعض الصفات ، فيما هو محسوس قابل للامتحان والاختبار : علاقة الجوهر البسيط بصفة البقاء . أو صفة التزه عن الانحلال .

فالأقدمون - أو أكثر الأقدمين - متفقون على أن الكائنات العلوية . كالشموس والأفلاك ، خالدة لا تقبل الفناء لأنها من نور ، والنور جوهر بسيط ، والجوهر البسيط لا يقبل التركيب وهو من ثم لا يقبل الانحلال .

وها نحن قد رأينا في عصرنا هذا أن الأجسام كلها ذرات ، وأن النرات كلها تنفلق أو تنحل فتصير إلى شعاع أو تصير إلى نور .

ومع هذا تألفت من هذا النور عناصر ، وتألفت من هذه العناصر أجسام ، وتألفت في هذه الأجسام ألوان وأشكال وأطوار وأحوال . هي هذه المادة أو هذه الهيولى التي قيل في المذاهب القديمة إنها معدن الفساد المنحل ، وتقيض الجوهر البسيط .

فاذا كان هذا حكمنا على بساطة المادة فمن أين لنا أن نحكم على بساطة الجوهر الإلهي حكما تجريه مجرى اللزوم لما ينبغي أن يكون عليه ؟ ومن أين لنا أن نقول إن الوجود الأبدى يفعل هذا ولا يفعل هذا ، ويكون من المناقض له أن تنسب إليه هذه الصفة أو يحدث منه الخلق على هذا المثال ؟

غاية الغايات أن نقول إن الوجود الأبدى أكمل وجود . وإن أكمل وجود يخلق وجودا آخر دونه في الكمال ، وإن الوجودين لا ينزellan .

فاذا كانت كيفية ذلك تعزب عن أذهاننا فقد عزبت عن أذهاننا كيفيات ما نراه ونحده بالأبصار ، فلا جرم تعزب عنا الكيفيات فيما يدرك الأبصار ولا تدركه الأبصار .

وهل من الكيفيات المفهومة أن نقول مثلا إن الوجود الكامل لا يقدر

على الایجاد أو على منح الوجود ؟ أو هل من کیفیات المفهومة أن نقول
إن الوجود كله طبقة واحدة بين ما كان أزليا أبديا وبين ما كان ذا زمان ؟
أو هل من کیفیات المفهومة أن نقول إن الوجودين منعزلان لا علاقة
بينهما بحال من الأحوال ؟

أو هل من کیفیات المفهومة أن نقول إن هذه العلاقة تقف عند حد
لا تتعداه كما قال أرسطو حين زعم أن الله حرك العالم ووقفت علاقته به
بعد ذلك ؟

كل أولئك غير مفهوم في العقل ولا مفهوم في الإيمان .

ولكننا نفهم ولا نشك - دينا وعقلا - أن الوجود الكامل المطلق يصنع
شيئا يقتضيه كماله . وأن الصانع من المصنوع . وأن المصنوع لا ينزل عن
الصانع ؛ وإن أعيانا أن نحصر الصلة بينهما حصر الإحاطة والاستيعاب .

والأديان جميعا تؤمن بهذه العلاقة بين الخالق والمخلوق ، ولكنها تفرق
بين علاقة الخالق بالمخلوقات وبين علاقة السبب المادى بالمسيبات المادية ، أو
علاقة الحتم « الآلى » بين المقدمات والنتائج في القياس .

فالأسباب المادية - بالغة ما بلغت من العظمة - لا ننشئ دينا ولا تقر
طمأنينة الإيمان في قلب إنسان .

والكون عظيم واسع لا شك في عظمته واتساعه . ولكن الإنسان لا يقنع
بعظمته واتساعه ليؤمن به ويطمئن إليه ، وإنما يركن إلى الإيمان حين يبحث
عن إرادة حية وراء الكون كله ووراء الأسباب فيه والمسيبات .

فعلاقة الدين علاقة حية بين خالق وواع ومخلوقات واعية ، تدعوه
فيستجيب وتصلى إليه وتؤمن بجدوى الصلاة .

والقرآن صريح في إثبات هذه العلاقة بين المعبود والعباد : « وإذا سألك
عبادى عنى فأنى قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان . فليستجيبوا لى وليؤمنوا
بى لعلمهم يرشدون » .

والقرآن صريح كذلك في حث الناس على الاستعانة بأنفسهم والاعتماد

على قوتهم مع اعتمادهم على القوة الإلهية في مقام الدعاء والصلاة ، ولا يحرمه مع ذلك رجاءه في معونة القدرة الإلهية حين لا يستطيع . وذلك قصارى ما يعطيه الدين من قوة الصبر وقوة الرجاء .

« يا أيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة . إن الله مع الصابرين » .
فهو يلهم الناس أن الله لا يخذلهم إن نصرروا أنفسهم ، ولا يحرمهم الطاقة التي تفوق الطاقة حين يتجهون إلى الله .

وكل دين لا يكفل لأصحابه هذا الرجاء فهو دين لا معنى له ولا حاجة إليه ، وإن وجوده وعدمه سواء .

وليس المراد من ذلك أن الإيمان بالله قائم على الحاجة إليه ، وإنما المراد من ذلك أن الإيمان بالله قائم على الحاجة إليه ، وإنما المراد به أن الإيمان بالله قائم على الإيمان بقدرته وكماله وعدله وسلطانه في الوجود واتصاله بهذا الوجود فان لم يكن المعبود كذلك فما هو بأهل للإيمان به ، على الاستغناء عنه أو على الحاجة إليه .

وأكثر ما يعترض به المعترضون على حكمة الصلاة أنها لا توافق الإيمان بنظام الكون واطراد حركاته وسكناته على سنة واحدة أو قانون واحد مقدور الأعمال والآثار من أزل الآزال .

وهو اعتراض يقبل على فرض واحد ، وذلك أن الصلاة عمل خارج من الكون غير داخل فيه ، فهي لا تنبعث من نظامه ولا تأثر في نظامه ، ولا يكون لها شأن حقيق بها غير الشذوذ والاهمال .

فأما إذا كانت الصلاة داخلة في حساب الكون - كما هي في الواقع - فشأنها في الآثار والمؤثرات كشأن جميع الأعمال والحركات . فلا يقال لهم كفوا عن التعرض لقوانين الطبيعة بالاختراع والصناعة لأنها قوانين مقدورة الأعمال والآثار من أزل الآزال .

ولا مانع مطلقاً من تأثير العوامل الروحية في أحداث الكون ولو قصرنا التأثير على النحو الذي نعاينه كل يوم في هذه المحسوسات فضلاً عن الغيوب والمعقولات .

قال الإمام الغزالي في تهافت الفلاسفة : لو لم ير إنسان المغناطيس وجذبه للحديد ، وحكى له ذلك . لاستنكره وقال : لا يتصور. جذب الحديد إلا بخيط يشد عليه ويجذب به . فإنه المشاهد في الجذب . حتى إذا شاهده تعجب منه وعلم أن علمه قاصر عن عجائب القدرة .

وذلك بعد أن قال عن المؤثرات الروحية : « ذلك يكون بأسباب ، ولكن ليس من شرط أن يكون السبب هو هذا المعهود . بل في خزانة المقدورات عجائب وغرائب لم يطلع عليها . ينكرها من يظن ألا وجود إلا لما شاهده » .

وما يقال عن جذب المغناطيس يقال عن جذب الأجسام ولا سيما جذب الكواكب أو تجاذبها على هذه الأبعاد الشاسعة من السماء . فان انتقال التأثير من الجاذب إلى المجذوب حقيقة لا ريب فيها ، ولكنها لا تفسر إلا بالفروض والتخمينات وتقدير الوسائط التي لا يثبتها العيان ولا يقطع بها البرهان .

والعجيب أن أدعياء العلم والعقل يشاهدون هذا وأمثاله ويسمعون تعليله الذي يختلف فرضاً بعد فرض ، وتخميناً بعد تخمين ، فيسكتون ويسلمون أنه معقول ومفهوم ولكنهم يستكثرون تأثير الروح في الأرواح وتأثير العقل في العقول ، لأنهم يريدون أن يلمسوا بأيديهم كيف تؤثر وكيف تتأثر . ولا يقبلون هنا ما يقبلونه في عالم الخس والعيان .

كذلك لا مانع مطلقاً من تفاوت الأرواح والعقول في قدرة التأثير بالصلاة بالدعاء والإيماء .

لأن الوجود كما أسلفنا طبقات وليس بطبقة واحدة ، منها ما هو أقرب إلى الخصائص الإلهية ومنها ما هو أقرب إلى الخصائص الطبيعية ، وليست كلها في التأثير سواء .

فالوجود الكامل يوجد غيره ، وهو جميع هذه الكائنات .

ولكن هذه الكائنات درجات : فما يعي منها وجوده ويشعر بأنه موجود ، أرفع من الكائن الذي لا يعي وجوده ولا يشعر بأنه موجود .

والكائن الواعى الذى يشعر بموجده أو يشعر بالوجود المطلق الكمال
أرفع من الكائن الواعى الذى لا يعى غير ذاته أو ما حوى من المحسوسات .

فاذا كانت قدرة الإيجاد تختلف باختلاف طبقات الوجود فأقرب
الكائنات إلى الله هو الكائن الذى يعى ذاته ويعى موجده ، ويستمد منه قبسا
من القدرة الإلهية يقصر عنه من دونه من هذه الكائنات .

ووعى الوجود لموجده كذلك درجات : فمن كان أكمل وعيا كان
أكمل اقتباسا من قدرة الله وأقرب ليأذا به وبحكمته وتديره وعمله . ولا يعقل
أن تخلو الكائنات الروحية من هذه الفوارق ، ولا يعقل أن تكون بينها هذه
الفوارق عبثا كأن وجودها وعدمها سواء ، ولا يعقل أن يكون منها ما هو
أقرب إلى الله ولا يقدر على شىء يختص به فى أحداث هذا الكون على نحو
يناسب القرب من قدرة الله ، وهو تأثير العقل أو تأثير الروح .

فجدوى الصلاة لا تنفى نظام الكون . لأن المصلحين جزء من الكون
وجزاء من نظامه . بل بطلان جدوى الصلاة ينفى وجود الإله الذى يخلق النظام
خلقاً ولا يقوم بين منظماته مقام الآلة التى لا فرق فيها بين أن تدار وأن تدير .

* * *

أما فلسفة القرآن فى إثبات وجود الله فهى جماع الفلسفات التى تمخضت
عنها أقوال الحكماء فى هذا الباب .

وأشهر الحجج التى اعتمدت عليها الفلسفة الإلهية ثلاث ، وهى برهان
الخلق المعروف عند الأوروبيين بالبرهان الكونى : Comological Argument
وبرهان النظام المعروف عندهم ببرهان للغاية أو القصد Teleological Argument

وبرهان الاستعلاء والاستكمال المعروف عندهم ببرهان القديس
انسلم أو Ontological Argument

وفحوى برهان الخلق أو البرهان الكونى أن المتحركات لا بد لها من
محرك لا تجوز عليه الحركة ، وأن الممكنات لا بد لها من موجد واجب

الوجود ، وإلا لزم التسلسل إلى غير انتهاء . وهذا الموجد الواجب الوجود هو الله .

وفحوى برهان القصد أن نظام العالم يدل على إرادة محيطية بما فيه من الأسباب والغايات .

وفحوى برهان المثل الأعلى أن العقل إذا تصور شيئا عظيما تصور ما هو أعظم منه . وإلا تطلب موجبا للوقوف عند حد من العظمة لا تتعده . وكلما عظم شيء فهناك ما هو أعظم منه وأعظم حتى تنتهى بالتصور إلى العظمة التى لا مزيد عليها . والعظمة التى لا مزيد عليها لا تكون مجرد تصور يقع فى الوهم ولا يوجد فى الواقع لأن العظمة الموجودة فوق العظمة الموهومة أو المتصورة . فالله إذن موجود لأنه أعظم الموجودات .

والقرآن الكريم يكرر هذه البراهين فى غير موضع ويقيم الحجة بوجود المخلوقات على وجود الخالق وينظام الكون على وجود المدبر المريد . وبإثبات المثل الأعلى لله فوق كل مثل معروف أو معقول .

° ° °

« الحمد لله الذى خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور » .

* * *

« فخلق فسوى » .

° ° °

« ذلك عالم الغيب والشهادة العزيز الرحيم ، الذى أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين ، ثم جعل نسله من سلاله من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة قليلا ما تشكرون »

° ° °

« أم من خلق السموات والأرض وأنزل لكم من السماء ماء فأنبأنا به حدائق ذات بهجة ما كان لكم أن تنبتوا شجرها ، إله مع الله ؟ » .

* * *

« ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين » .

« وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج » .

« فاطر السموات والأرض جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه ليس كمثل شيء وهو السميع البصير » .

وقد تكرر في القرآن الكريم برهان خلق الزوجين تكررًا متجدد الأساليب والمعارض دليلاً على القصد والتدبير في سنن هذا الوجود . وهو لا ريب أقوى البراهين على القصد وابتداع الوسيلة إليه . لأن ظهور الحياة في وسط المادة عجيب ، وأعجب منه أن تنهياً الأسباب في جسدين مختلفين لنوامها وانتقال خصائصها وصيانة ولائها بين عناصر الطبيعة وآفاتها . وقد عرض الآن من أسرار التوليد ما لم يكن معروفاً بين الناس عند نزول القرآن الكريم ، فإذا هو أعجب وأعجب من ظهور الحياة ومن اختلاف وظائف الجنسين : عرف الآن أن النسلات التي يتولد منها الجنس البشري كله يمكن أن تجمع في قمع من أقماع الخياطة أقل من نصف فنجال . ويتسع هذا الحيز الصغير — كما قلنا في كتابنا « الله » « لكل ما في النفوس من الأحاسيس والخواطر والأسرار ، ولكل ما في العقول من الأفكار والفلسفات والمبتكرات ولكل ما في الأجسام من الوظائف والمحاسن والأشياء ، ولكل ما بين هؤلاء من الأواصر والشائج والعلاقات » .

وخلق بهذا أن يبين لنا — كما قلنا هناك — « أن الحياة قوة من عالم العقل لا من عالم المكان والزمان . لأن الحيز الذي يحتوي الناسلة هو الحيز الذي يحتوي على كل ذرة في حجمها من الذرات المادية ، ولكنه يتسع لآفاق من القوى لا أثر لها في ذرات الأجساد » .

* * *

وتوكيد القرآن الكريم لوحداية الله بكتوكيده لوجود الله . بل هو أشد وألزم في عقيدة الإسلام . لأن الإيمان بالإله الأحد ألزم من الإيمان بالعقيدة الإلهية على إطلاقها . إذ كان الإيمان بأكثر من إله واحد مفسداً لفهم الكون

ومفسدا لفهم الضمير . ومفسدا لفهم الواجبات الأدبية والفرائض الدينية ،
ومفسدا لعلم الإنسان بحقيقة الإنسان .

وحجج القرآن على الوحدانية قاطعة ، وإن قال بعض المتكلمين إنها
جرت مجرى الأدلة الخطابية لتوجيه القول فيها إلى الخاصة والعامة ، وإلى
العلماء والجهلاء .

« لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » .

« قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذن لا بتغوا إلى ذى العرش سبيلا » .

* * *

والذين قالوا بغلبة الدليل الخطابي على الدليل القاطع في هذه الحجة زعموا
أن الاختلاف بين الإلهين الاثنين أو بين الآلهة الكثيرة غير لازم عقلا لجواز
الاتفاق .

وهو زعم مردود ظاهر البطلان . لأن الكمال المطلق لا يكون كمالين
ولأن الأبد لا يكون أبدين . ولأن الوجودين الذين يتفقان في البداية والنهاية
وفي تقدير كل شيء وتصريف كل عمل ، ولا يختلفان في وصف من ،
الأوصاف ولا في لازمة من لوازم هذه الأوصاف — هما وجود واحد لا
وجودان ، وليس بينهما من فاصل الذات عن الذات ما يجعلهما ذاتين اثنتين .
أما الآلهة المتعددة فهي إن أطاعت الله ولم تخرج عن قضائه وقدره
فحكمها حكم المخلوقات ، وإن كانت لا تطيعه فهي تنازعه وتبتغي « إلى ذى
العرش سبيلا » فلا يستقيم على ذلك أمر الوجود .

* * *

ومنى ثاب المسلم إلى هذه الحكمة القرآنية في أمر الإله فقد تزود من
كتاب دينه بعقيدة تصحح أخطاء الديانات كما تصحح أخطاء الفلاسفة . إذ
كانت الديانات قائمة على الإيمان . ولا أحق بالإيمان من إله أحد صمد سميع
محيب ليس كمثله شيء وهو محيط بكل شيء . وإذا كانت الفلسفة قائمة على
القياس ، ولا يصح القياس ما لم يثبت في مقياسه كل فارق بين وجود الأبد
وووجود الزمان .

* * *

مسألة الروح

« يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا

قليلا » .

مسألة الروح أعضل مسائل العلم والفلسفة ومذاهب التفكير على التعميم منذ فكر الإنسان في حقائق الأشياء ، بين أصحاب النحل والآراء . في جميع العصور .

وسواء فهمنا من الروح أنها جوهر مجرد تقوم به حياة الأجساد ، أو فهمنا كما يفهم الماديون أنها ظاهرة الحياة في تركيبه من تراكييب المادة — فلا يزال العلم بحقيقتها قليلا أو أقل من القليل .

لأن الماديين الذين يعتبرونها قوة من قوى المادة لم يخرجوا بها عن تسجيل الحس كما يرونه ولم يستطيعوا قط تحليل الفارق بين الخلية المادية والخلية الحية بعلّة من العلل المادية نفسها فضلا عن العلل التي تتجاوز المادة إلى ما وراءها . ولم ينكروا أن الفارق عظيم وأنه أبعد فارق بين شيئين من هذه الأشياء التي تقع في الكون المحسوس أو الكون المعقول .

فمن معجزات القرآن أنه وضعها هذا الموضع الصحيح من الفلسفة والعلم ، وجعلها أعضل المعضلات التي يتساءل عنها الناس بغير استثناء .

ويزيد في تقدير هذه المعجزة أن القرآن لم يستكثر على الفكر الإنساني أن يخوض في المسألة الإلهية ، وأن يصل إلى الإيمان بالله من طريق البحث والاستدلال والنظر في آيات الخلق وعجائب الطبيعة .

فالعقل يهتدي إلى وجود الله من النظر في وجود الأشياء ووجود الأحياء .

ولكنه لا يهتدي إلى حقيقة الروح من هذا الطريق ، ولا يذهب فيها

مذهباً أبعد ولا أعمق من الإحالة إلى مصدر الموجودات جميعاً ، وهي إرادة الله ، أو أمر الله .

وقد عجب بعض المفسرين لذلك وراحوا يتساءلون : أتكون مسألة الروح أكبر من المسألة الإلهية وهي غاية الغايات في سبج العقول ؟ .

ولكنهم في الواقع يرجعون بالعجب إلى غير مرجعة الأصيل ، لأن المعضلة الفكرية لا تبلغ مبلغ الاعضال بمقدار عظمتها واتساعها ، بل بمقدار دقتها وخفائها ... وقد تكون عوارض الشمس أوضح في رأى العلماء من عوارض الذرة الخفية ، وبينهما من التفاوت في القدر ذلك الأمد البعيد .

وقد أجمل الإمام الرازى أسباب هذا الاعضال في مسألة الروح فقال : « .. أنهم سألوا عن الروح وأنه صلوات الله عليه وسلامه أجاب عنه على أحسن الوجوه . وبيانه أن المذكور في الآية أنهم سألوه عن الروح والسؤال يقع على وجوه » .

« أحدهما » أن يقال ما ماهيته ؟ هل هو متحيز أو حال في المتحيز أو موجود غير متحيز ولا حال فيه ؟

« وثانيها » أن يقال أهو قديم أو حادث ؟

« وثالثها » أن يقال هل هو يبق بعد فناء الأجسام أو يفنى ؟ .

« ورابعها » أن يقال ما حقيقة سعادة الأرواح وشقاوتها ؟

« وبالجمل » فالمباحث المتعلقة بالروح كثيرة ، وليست في الآية دلالة على أنهم عن أى هذه المسائل سألوا . إلا أنه تعالى ذكر في الجواب : قل الروح من أمر ربي ، وهذا الجواب لا يليق إلا بمسألتين : إحداهما السؤال عن الماهية أهو عبارة عن أجسام موجودة في داخل البدن متولدة عن امتزاج الطبائع والأخلاق ؟ أو عبارة عن نفس هذا المزاج والتركيب أو عن عرض آخر قائم بهذه الأجسام أو عن موجود يغير هذه الأشياء ؟ فأجاب الله تعالى بأنه موجود مغاير لهذه الأشياء ، بل هل جوهر بسيط مجرد لا يحدث إلا بمحدث قوله : كن فيكون . فهو موجود يحدث من أمر الله وتكوينه

وتأثيره في إفادة الحياة للجسد . ولا يلزم من عدم العلم بحقيقته المخصوصة نفيه مطلقا وهو المقصود من قوله :

« وما أوتيتم من العلم إلا قليلا » .

« وثانيتها » السؤال عن قدمها وحدثها فان لفظ الأمر قد جاء بمعنى الفعل كقوله تعالى : « وما أمر فرعون برشيد » . فقوله من أمر ربي معناه من فعل ربي فهذا الجواب يدل على أنهم سألوه عن قدمه وحدثه فقال : بلى هو جاد . وإنما حصل بفعل الله وتكوينه ثم احتج على حدوثه بقوله : « وما أوتيتم من العلم إلا قليلا » . يعنى أن الأرواح في مبدأ الفطرة خالية من العلوم كلها . ثم تحصل فيها المعارف والعلوم ، فهي لا تزال متغيرة من حال إلى حال ، والتغير من إمارات الحدوث » .

* * *

وتلخيص الإمام الرازى للمعضلة شامل لجوانبها المتعددة : كما بدت للمفكرين من الفلاسفة الأقدمين . وبخاصة علماء الكلام .

ولا نظن أن المحدثين جاءوا بفرض من الفروض في تفسير الروح لم يسبقهم إليه الأقدمون . مع ملاحظة الفارق في بحوث علم الحياة ووظائف الأعضاء بين علماء اليوم وعلماء الزمن القديم .

فمن المفكرين الأقدمين من قال إن الروح أجسام لطيفة سارية في البدن سريان ماء الورد في الورد ، باقية من أول العمر إلى آخره لا يتطرق إليه تخلل ولا تبدل ، حتى إذا قطع عضو من البدن انقبض ما فيه من تلك الأجزاء إلى سائر الأعضاء .

ومنهم من قال إنه جزء لا يتجزأ في القلب ، أو قال إنه جسم هوائى في القلب أو قال إنه جسم هوائى في الدماغ ، أو قال إنه قوة في الدماغ وهو مبدأ الحس والحركة ، أو قال إنه أجزاء نارية وهي المسماة بالحرارة الغريزية ، أو قال إنه الدم المعتدل تقوى الحياة باعتداله وتنفى بفنائه ، أو قال إنه جسم بخارى يتكون من لطافة الأخلاط وبخاريتها كتكون الأخلاط من كثافتها ،

وهو الحامل للقوى الثلاث : وهى قوة الروح الحيوانى وقوة الروح النفسانى وقوة الروح الطبيعى ، ومنهم من قال بأن الروح جوهر مجرد يتفاوت فى التجرد والصفاء : فهو فى العارفين الخالصين أصفى منه فى غيرهم من ذوى الأرواح .

ومنهم من قال غير ذلك ولم يخرج عن فحوى فرض من تلك الفروض كما أحصاها صاحب كشاف إصلاحات الفنون فى مادة الروح .

* * *

أما المفكرون المحدثون فهم فى الجملة بين قولين : قول بنشوء الحياة من جوهر مجرد ، وقول بنشؤها من استعداد فى المادة يظهر مع التطور والتركيب .

وليس بين القائلين بالجوهر المجرد من الأقدمين والمحدثين اختلاف كبير فى غير أسلوب التعبير .

فالمحدثون يقولون إن الجسم لا ينشئ الحياة ولا طاقة للمادة بتوليد القوة الحيوية ، ولكنها إذا بلغت مبلغا معلوما من الاستعداد صلحت لحلول الروح فيها ونهأت لخدمتها . مثلها فى ذلك مثل الجهاز الذى يصلح بالتركيب لقبول الكهرباء . فان أجزائه المتفرقة لا تتحرك ولا تقبل العمل الكهربائى إذا بقيت على تفرقها ، أو اجتمعت على نحو غير النحو الصالح لاستقبال التيار وتلبية حركاته . وكذلك الأعضاء الجسدية لا تخلق الحياة ولكنها تصلح لاستقبالها وتلبية حركاتها متى تم تركيبها على النحو المعروف .

والأقدمون يقولون بمثل ذلك . ولكنهم يعبرون عنه بأسلوبهم المنطقى الذى يستخدمونه للتمييز بين الصور والأجسام . فالروح عندهم « كمال أول لجسم طبيعى آلى » .

والكمال عندهم هو الذى تتحقق به ماهية الشيء . وهو قسمان : قسم يصدر منه الفعل وهو الكمال الأول ، وقسم الفعل نفسه وهو الكمال الثانى . والإنسان جسم آلى لا تتحقق له الإنسانية إلا بحلول الروح فيه . فلا تتحقق .

له الإنسانية بمجرد وجود الأعضاء فيه بل باستقبال هذه الأعضاء لمصدر فعلها وحركتها. وهو الروح. فالروح إذن هي الكمال الأول لتركيب جسم الإنسان. ودليل الأقدمين على أن الروح جوهر مجرد يلخصه الشهرستاني في كتاب نهاية الأقدام في علم الكلام إذ يقول : « إن العلم المجرد الكلي لا يجوز أن يحل في جسم ، وكل ما لا يجوز أن يحل في جسم فإذا حل في غير جسم ، فالعلم المجرد الكلي إذا حل حل في غير جسم ، ويؤيد ذلك أنه غير قابل للانقسام . ويوشك الأقدمون والمحدثون أن يتلاقوا في توصيح المشكلة التي تنجم عن القول بتجرد الروح ثم القول بتأثيرها في الأجسام .

فالأقدمون يجعلون الجواهر المجردة درجات في التلبس بالمادة وقابلية الاشتراك معها في عملها ، فلا يؤثر الجوهر المجرد في المادة مباشرة بل يؤثر فيها بواسطة جوهر يقاربه من جهة ويقارب المادة من جهة أخرى .

والمحدثون يقيمون هذه القنطرة بين العالمين - عالم الروح وعالم المادة - بفروض كثيرة . منها أن الغدة الصنوبرية في الدماغ هي ملتقى الروح بالجسد ، ومنها أن يرتفعوا بالمادة الجسدية إلى غايتها من الصفاء لكي تتقبل الأثر من عالم الروح ، ومنها أن يزيلوا العجب من تأثير الأرواح في الأجسام بقولهم إن تأثير الروح في الجسد ليس بأعجب من هذه المؤثرات التي نراها تقع من الأجسام . فلا داعي للجزم بامتناع أثر الجوهر المجرد في صور المادة على اختلافها بين الجوامد والأحياء .

وكل فرض من هذه الفروض لا يزعم صاحبه أنه قال في معضلة الروح قولاً يغنيه عن التمثيل في هذه المعضلة بالآية القرآنية الكريمة : « قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً » .

* * *

والماديون الذين يقولون بنشأة الحياة من المادة لا ينيبون - بطبيعة الحال - إلى علم الله في معضلة من المعضلات . ولكنهم ينيبون على الرغم منهم إلى رأى في تعليل الحياة هو أعجز وأبلغ في التسليم من إنابة المؤمنين . لأن قصارى ما ذهبوا إليه أن الحياة حصلت لأنها حصلت ، أو لأنها قابلة للحصول .

فهم يعرفون بالفارق البعيد بين الذرة المادية والخلية الحية ، ولكنهم يقولون إن الخلية الحية قد تتوفى بالتطور والتركيب المتلاحق إلى اكتساب خصائص الحياة .

ويمثلون لذلك بالعناصر التي تتركب فتظهر فيها بعد التركيب خصائص لم تكن لعنصر من عناصرها على انفراد .

وهذا يترقى التركيب بالمادة إلى مرتبة النبات فالحيوان فالإنسان العاقل ، فما فوق الإنسان مع تطاول الزمان .

ولكنهم لا يذكرون دليلا واحدا على حدوث الحياة من مثل هذا التركيب ... ولا يذكرون سببا ماديا معقولا لالتزام المادة سلم الارتقاء طبقة فوق طبقة منذ الأزل الذى لا يعرف له ابتداء ؟ ولا يذكرون سببا ماديا واحدا يوجب أن تنفرد بعض الذرات المادية بهذا التطور دون بعضها وهى سواء فى الكنة والحركة وقوانين الوجود ، ولا يشعرون بقصور هذا الفرض عن تفسير الخصائص التى تتوزع بين ألوف الخلايا التى تتولد منها الأنواع الحية ، وفى كل خلية منها قدرة على التجدد والتعويض ونقل طبائع النوع كله ، وهى فى دقتها أخفى من أن تترأى الألوف منها للعين بغير منظار .

فإن الناسلات التى تنشئ النوع الإنسانى كله يمكن أن تجمع فى قمع صغير من أقماع الحياطة ، وفى هذا القمع الصغير تمكن جميع الخصائص التى يختلف بها ملايين البشر فى الأفكار والعادات والأعضاء والألوان ، وتكن جميع الموروثات التى تلقاها سكان الكرة الأرضية عن آبائهم وأجدادهم منذ مئات الألوف من السنين . وجميع الموروثات التى يخلفونها لأعقابهم إلى مئات ألوف أخرى بغير انتهاء .

فاذا كانت الحياة معانى تقوم على الوعى الذى لا يوجد فى المادة ويكفيها مثل هذا الخبز من الامتداد وهو أقرب إلى المعقولات منه إلى المحسوسات — فماذا أبطل الماديون من القول بقوة الروح المعنوية ؟ أو ماذا أبطلوا من القول بتوسط هذه المعانى بين الجرد والوجود المحسوس ؟

إذا كانت الحياة لا توجد في كل مادة ، وكانت المادة الخاصة التي توجد فيها تنطلقا معاني لا يحصرها الحس ، وتأخذ منها كل هذه الأجسام التي تملأ فضاء الكرة الأرضية ، فهل هذا هو تفسير السر المعلق أو هذا هو السر المعلق الذي يدق عن العقول ؟ .

وأى أجسام بل أى آكام من الأجسام . أهي أجسام وكفى تتساوى في جميع الأشكال والأحجام ؟ .

كلا . بل هي أجسام تختلف كل ذرة منها كل ذرة ، ولا تنوب واحدة منها عن الأخرى أو تختلط شخصية منها بشخصية سواها . فأين يبتدىء التلغز والتخمين إذا كان هذا نهاية التفسير والتبيين ؟ .

* * *

وإذا كان الماديون قد بلغوا بتجريد قوة الحياة أقصى ما يستطيعه المادى من صفات التجريد — فان القول بالتجريد المطلق لا يقطع الكلام في مسألة الروح ولا يتركه بغير بقية طويلة تستتبع الأسئلة الكثيرة بغير جواب . فهل الجوهر المجرد البسيط يقبل الفناء ؟ وهل كان معدوما قبل أن يوجد ؟ .

إن فريقا من الفلاسفة يقول إن الجوهر البسيط لا يتغير ولا يفنى . لأن الانحلال إنما يأتي من جهة التركيب وليس في الجوهر البسيط مركب . وما ليس بقابل للفناء غير قابل للإيجاد بعد عدم ، وليس له ابتداء ولا انتهاء .

وبعض المتدينين يقول بقدم العالم كله لأنه لا يخلق في زمان ، والجواهر البسيطة من باب أولى قديمة على هذا الاعتبار . وقد يستشهد هؤلاء على قدم الروح بأنها من روح الله : « ذلك عالم الغيب والشهادة العزيز الرحيم الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين . ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه ، وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة قليلا ما تشكرون » .

فالروح من روح الله وهو أزلى أبدي بلا أول ولا آخر ولا زمان ولا مكان .

ومنهم من يقول بحدوث الروح ويعنى بذلك أنها غير قديمة ، وينكر قدم العالم على الاجمال .

وهنا يرد على الخاطر سؤال عن تساوى الأرواح فى القدم أو تساويها فى الحدوث .

فهل وجدت أرواح الآباء والأبناء والأحفاد فى وقت واحد ؟ أو وجدت على تفاوت فى الترتيب ؟ وهل تنقطع صلة الأبوة بين الأرواح أو هناك أرواح توصف بالأبوة وأرواح توصف بالبنوة على النحو الذى نشهده فى الحياة ؟ وما الفارق بين أرواح الآباء والأمهات وأرواح الذكور والإناث .

ويرد على الخاطر سؤال آخر عن علاقة الروح بالجسد بعد دخوله والامتزاج بأعضائه : هل تأتى بالمعرفة معها من عالم الأرواح أو هى تتلقى المعرفة من ملامسة الأعضاء وحس الحواس التى تتألف من البصر والسمع واللمس والشم والذوق وما إليها ؟ وهل تحمل معرفتها معها بعد فراق الجسد أو تتركها وراءها بعد انقطاع الصلة بينها وبين الإحساس بالحواس ؟

ويرد على الخاطر سؤال غير هذين السؤالين فى مسألة الثواب والعقاب : فهل تخلص الروح من الجسد كما دخلته مبرأة من الذنوب ؟ وهل يلصق شئ من الجسد بشئ من الروح ؟ وإذا كانت قبل نزولها فيه وخروجها منه خالصة من تلك الذنوب فكيف يكون العقاب ؟ أو كيف تعاقب الأجساد بمعزل عن الأرواح ؟ أو كيف تعاقب الأرواح بمعزل عن الأجساد ؟

والذين قالوا بدخول الروح فى الأجساد أكثر من مرة يسألون : لماذا يتسنى الروح حياته الأولى فى الجسد القديم بعد دخوله فى الجسد الجديد ؟ وهل يعود إلى التذكر بعد التجرد من الحياة الجسدية ؟ أو هو فى كل مرة يرجع إلى ما كان عليه قبل الحياة الجسدية كأنه لم يتلبس قط بالأجساد ! وماذا تفيد الروح من تكرر الحياة إذا كانت تبقى بعد موت كل جسد كما كانت قبل حياتها فيه ؟ .

ولا يقل عن هذه الأسئلة في الأعضاء سؤال السائلين : هل الروح والنفس والعقل شيء واحد أو هي أشياء مختلفات ؟ وهل هي فردية أو عامة في جميع الأحياء العاقلة ؟

فمنهم من يقول إن العقل والروح والجسد كلها هي قوام العنصر المجرد في الانسان ، وأن ما عداها عنصر جسدی قابل للانحلال .

ومنهم من يقول إن العقل وحده هو العنصر المجرد ، وإن النفس درجات والروح في أعلى هذه الدرجات . ثم تنحدر درجات النفس فتلتقي بالجسد في الحياة الحيوانية . ولا يختلف شأنها في هذه الحالة عن شأن الدم الذي تنبعث منه حركة الأعضاء ، أو شأن الأبخرة اللطيفة التي تتخلل تلك الأعضاء .

والقائلون بذلك يقولون إن العقل عام في جميع العقلاء ، وإنه غير متوقف على الأفراد لأن أحكامه واحدة في جميع العقول وقضاياها ثابتة في جميع الأحوال .

وذلك على خلاف النفس التي تختلف بأذواقها ومشبهاتها بين فرد وفرد ، وبين حال وحال .

فالعقل إذن هو الخالد الباقي الذي لا يفنى بفناء أجساد الأحياء . أما النفس فشأنها شأن الجسد في التميز والتحيز وقبول الفناء .

* * *

ومن الماديين من يأتي وسطا بين المجردين والمجسدين . فعندهم أن وجود الروح لاحق لوجود الجسد ، وأن الجسد إذا ترقى في التركيب نشأت من تركيبه وحدة معنوية أو شخصية مستقلة صالحة للبقاء بمعزل عنه ، وكانت وجودا جديدا لا ينعدم لأن الموجود لا يقبل العدم . ولا فرق في ذلك بين وجود الكيفية ووجود الكم أو المقدار .

وأقرب ما يمثلون به لذلك وجود القصيدة في قريحة الشاعر ، أو وجود اللحن الموسيقي في قريحة الموسيقار ، أو وجود الفكرة في قريحة الفيلسوف .

فهذه الوحدات المعنوية من عمل الشاعر والموسيقار والفيلسوف ،

ولكنها استقلت بوجود قابل للبقاء بعد زوال من خلقوها وانفردوا بخلقها
بين أصحاب القرائح التي لا تحصى .

وتمثيلهم هذا تمثيل تقريب وليس بتمثيل تحقيق . لأنهم يقصدون أن
« الشخصية الروحية » التي يتمخض عنها تركيب الجسد أو تركيب الدماغ
خاصة هي كيان قائم بذاته وليس بالكيان الذي يتوقف على غيره كقصيدة
الشاعر ولحن الموسيقى وفكرة الفيلسوف . وكل منها لا يقوم إلا بسمع
أو معين .

* * *

وإذا أردنا أن نشمل بالكلام في الروح أحاديث القائلين بتحضير
الأرواح فالأسئلة هنا تتوارد من أصحاب الدين كما تتوارد من أصحاب
العلم وأصحاب الفلسفة .

فلك أن تسأل : هل السيطرة على الأرواح مسألة قدسية إلهية ؟ أو هي
مسألة آلهية صناعية ؟

إن كانت قدسية إلهية فما هذه الآلات والأشعة والمصورات والمحركات ؟
وما هذا الارتباط بين تحضير الأرواح الحديث والمخترعات الحديثة ؟
وما هذه السيطرة على الأرواح بسلطان تلك الآلات والمخترعات في أيدي
قوم لم تعرف عنهم قداسة ضمير أو رياضة نسك وصلاح ؟

وإن كانت صناعية فأى تغليب للمادة على الروح أقوى من هذا التغليب
الذي ينوط كشف الأرواح بتقدم الصناعات والمخترعات ؟ ويجعل عالم
الروح كعالم المادة تابعا لآلة تدار أو مخترع جديد لم يكن معروفا قبل القرن
العشرين ؟ وكيف نفسر أن عالم الروح كله لم يستطع بمجهوده وبواعثه أن ينفذ
إلى عالم المادة ، وأن عالم المادة استطاع ببعض الأجهزة أن ينفذ إلى عالم الروح ؟
وهل سعت الأرواح إلينا فعجزت في مسعاها ؟؟ أو هي لم تسع قط ونحن
الذين أرغناها على الظهور لنا والتحدث إلينا ؟ وما معنى قدرتنا وعجزها في
هذه الجهود التي لا قوة لنا فيها لغير أدوات التحضير ؟

* * *

وإلى هنا خصصنا الروح بالمعنى الذى يقصد به قوام الحياة — أو قوام الحياة والعقل — فى الشخصية الإنسانية .

ولكن الروح عمت فى القرآن لغير هذا المعنى . فسمى جبريل بالروح الأمين ، ونسبت إلى الله روح بمعنى الرحمة تارة وبمعنى القوة أو الحياة تارة وبمعنى العلم القدسى فى غير هذه المواضع : « رفيع الدرجات ذو العرش يلقي الروح من أمره على من يشاء من عباده » ... « وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ... » .

وبهذه المعانى كلها ترتفع الروح من الوجود المادى إلى الوجود المنزه عن المادة وخصائصها ، وقد تلحق بالوجود الإلهى الذى لا شبيه له فى الموجودات .

ولكن الاصطلاح الذى لا يتعرض أصحابه للحصر والتحقيق يطلق الروح أحيانا على معنى الحياة فى كل ذى حياة فيقولون « كل ذى روح » ويقصدون به عالم الحيوان ، ويجمعون بين الروح والنفس فى معنى واحد ، ثم ينحلون النبات نفسا ويفرقون بينها وبين نفس الحيوان ونفس الإنسان ببعض الخصائص التى تجعل معنى الكائنات « النفسية » أحيانا بمعنى الكائنات العضوية فى اصطلاح العلم الحديث .

والذين يطلقون الاصطلاح هذا الاطلاق فيهم المؤمنون بالدين وفيهم من تقدم الأديان الكتابية ، وفيهم من ظهر بعدها وأنكرها كما ينكرها الدهريون الذين قالوا إنها حياتنا الدنيا نموت فيها ونحيا .

فصاحب الهدية السعيدة المولوى محمد فضل الماتريدى يلخص معانى النفس فيقول . « إن المركب الذى له مزاج وليس من المعدنيات ذا نفس أرضية ، والنفس الأرضية إما نفس نباتية أو نفس حيوانية أو نفس ناطقة ... وعرفوا النفس النباتية بأنها كمال أول لجسم طبيعى آلى من حيث يتغذى وينمو » .

ثم يقول عن النفس الإنسانية : « إن النفس جوهر مجرد واحد ولها وجه البدن ويجب أن يكون هذا الوجه غير قابل للأثر من جنس مقتضى

طبيعة البدن ، ووجه إلى المبادئ العالية ويجب أن يكون دائم القبول عما هناك . والتأثير منه - فمن الجهة السفلية يتولد الأخلاق لأنها تؤثر في البدن الموضوع لتصرفها مكتملة إياه تأثيرا اختياريا وتسمى قوة عملية وعقلا عمليا ، ومن الجهة القوقانية يتولد العلوم لأنها تتأثر عما فوقها مستكملة في جوهرها بحسب استعدادها وتسمى قوة نظرية وعقلا نظريا . فالقوة النظرية من شأنها أن تنطبع بالصورة الكلية المجردة من المادة . فان كانت مجردة فلا يحتاج في أخذها إلى تجربتها ، وإن لم تكن فتصير النفس مجردة بتجربتها حتى لا يبقى فيها من علائق المادة ... » .

فاذا أغضينا عن فوارق الأسلوب في هذا الكلام مواطن اتفاق كثيرة بين الأقدمين والمحدثين ، وبين الفلاسفة والعلماء ، وبين أصحاب الدين وغيرهم من المفكرين .

فجميع هؤلاء متفقون على التفرقة بين الجسد العضوى والجسد الذى لا تعضى فيه .

وجميع هؤلاء متفقون على إلحاق النبات بعالم الحياة في خصائصها التى تميزها من المادة على الإطلاق .

وجميع هؤلاء متفقون على أن « النطق » أو « العقل » خاصة إنسانية تميز الإنسان من الحيوان .

ولكنهم إذا جاءوا إلى الصفة التى تكسب الحى قدرة المعرفة وقع بينهم أكبر اختلاف يقع بين مختلفين .

فنوزع القوى المدركة فى النفس على حسب الاتجاه العلوى أو السفلى كلام يسيغه بعض الفلاسفة وبعض المتكلمين ولا يسيغه الآخرون .

وتدرج القوة العاقلة من الحيوان إلى الإنسان كلام ينكره الدينون ولا يتفق عليه علماء الطبيعة الذين يجعلون العقل من عنصر غير عنصر الغريزة أو البداهة الحيوانية .

وينتهون جميعا إلى « علم قليل » في هذا المبحث العويص الذى لا يدانيه
فى اعتياضه مبحث آخر من مباحث الطبيعة أو ما وراء الطبيعة .

ولسنا نسرده هذه الخلافات لنقطع فيها بقول فصل لا خلاف عليه . فليس
إلى ذلك من سبيل .

ولسنا كذلك نسردها لنعود فيها إلى تلخيص القول فى الخالق والمخلوقات
ومكان الروح والحياة من تلك المخلوقات . فهذا بحث عرضنا له عند الكلام
على وجود الله بما اتسع له المقام .

ولكننا نسردها ونكتي بمجرد سردها . لأن مجرد السرد كاف لبيان
إعجاز القرآن فى وضع هذه المعضلة موضعها الصحيح بين معضلات الفلسفة
الكبرى فى جميع الأزمان .

فالرجل الأعمى الذى تعلم من البادية كلها غاية علمها ، أو تعلم من عصره
كله غاية علمه ، لا يتأنى له أن يبسط أمامه مشكلات العقل فى حقائق القوة
التي تقوم بها حياة الشخصية الإنسانية أو يقوم بها تفكيرها . ثم يحيط بما فيها
من العقد وما يرد عليها من الأشكال والاستدراك ، وما تنفرد به من المغلفات
بين مسألة كالمسألة الإلهية أو كمسألة الوجود بمجملته فى السر والعلانية .

فاذا تتبع معضلة الروح إلى مداها وعلم غاية ما يتاح للإنسان أن يستقصيه
من حقيقتها — فما يعلم ذلك بوحى البادية أو بوحى القرن السادس أو السابع
للميلاد . وإنما يعلمه بوحى من الله .

القدر

يظهر أن الإيمان بالقدر ملازم للإيمان بالمعبود منذ أقدم العصور .
فقبل الأديان الكتابية ، وقبل الأديان الكبرى التي آمنت بها أُم الحضارة
في العصور القديمة ، كان الإنسان في جهالته الأولى يؤمن بالأرباب والأرواح
ويعبدها لأنها تتصرف في شئونه وتمنحه بعض ما يحب وتبتليه ببعض ما يكره ،
وتتدخل بأرادتها فيما يريد وما لا يريد .

فلم يكن في وسعه أن يجهل منذ أقدم القدم أنه محدود الحرية ، مغلوب
الإرادة ، محتاج إلى رياضة القوى التي تحيط به وتملك إعطائه ومنعه تارة
بالقرايين والصلوات وتارة بالرقى والتعاويذ .

ينتظر المطر فلا يسقط المطر . ويخرج إلى الصيد فيجده تارة على وفرة
وتارة على نزارة ، ولا يجده حيث ابتغاه تارات . فيعلم أنه خاضع لإرادة
تقدر له نصيبه من النجاح والخيبة ، ويعلم أن إرادته وحده ليست هي الشيء
الوحيد فيما يشهيه أو فيما يخشاه .

ذلك هو القدر في معناه الساذج القديم .

ولكنه قدر لا يستلزم في خلد الممجي الأول نظاما مرسوما لتدوين
الأكوان ولا خطة مقررة لتوجيه الإنسان . ذلك فهم للقدر لا يتأتى قبل فهم
الكون أو فهم الظواهر الطبيعية وما يربط بعضها ببعض من القوانين أو
العلاقات .

وكل ما كان يستلزمه فهم القدر على النحو الذي تخيله الممجي الأول
أنه سيطرة مرهوبة تملك الأنعام والحرمان ، وتتحكم في الإنسان تحكم القوى
الذي يمضي على هواه ، ولا يعرف قانونا يتبعه فيما ينكره أو فيما يرضاه .

وربما خطر للهمجي أن الأرباب أو الأرواح التي يعبدها تلتذ تسخير ه
وتخويفه ويحلوا لها أن تذله وتعز بقوتها عليه . فهو لا يعرف ما تريد ولا
ما ينبغي أن تريد . ولكنه يعرف أنها في حاجة إلى التليق والمداهنة والاسترضاء
لتعطيه ما يريد .

* * *

ولما أدرك الإنسان شيئاً من نظام الأكوان ترقى بالقدر من معنى الهوى
الجامع إلى معنى التنظيم والتدبير ، وأدخل في سلطان القدر كل موجود في
الأرض والسماء ، ومنها الإنسان ، بل منها الآلهة والأرباب قبل الإنسان .

فالهنود الأقدمون كانوا يؤمنون بسيطرة « الكارما » أو القدر على الزمان
والمكان وعلى الخالق والمخلوق ، وأنه يعيد الكون مرة بعد مرة على نظام واحد
يتكرر فيه كل موجود من أكبر الكواكب إلى أصغر دقائق الأجسام .
ولا حيلة للقدر نفسه في تغيير شيء من هذه الأشياء لأنه لا يعي ما يفعل بل
يقع منه الفعل كما ينبغي أن يقع ولا بد له من الوقوع ، وكلما تمت دورة من
دورات الوجود كان تمامها نهاية الوجود وبداية الفناء ، ويبقى القدر مع هذا
ليعيد الفناء وجوداً متكرراً متجدداً على النحو الذي ابتدأ منه وانتهى إليه .

* * *

والبابليون كانوا كما نعلم أصحاب نجوم وأرصاء . فعرفوا الإيمان
بالقدر على ما يظهر من طريق الإيمان بالتنجيم .

لأنهم آمنوا بسيطرة الكواكب على مقادير الأحياء ، وغير الأحياء ،
فكل مولود يولد فإنما تكون ولادته تحت طالع من طوابع التي تتعلق بكوكب
من كواكب السماء . والأرض نفسها وجدت تحت طالع من هذه الطوابع
زعموا أنه طالع الشمس في برج الحمل . ثم تقاسمت الكواكب خلائق الأرض
وأيامها ومواقيت الزرع والعمل فيها ، فلا تجري في الأرض حدث من الأحداث
إلا بحساب مرقوم في سجل الأفلاك والبروج .

وكانوا يعتقدون بالسعود والنحوس ، فمن النجوم ما يسعد ويعطي ومنها

ما يشقى ويحرم . ولا مهرب للإنسان من طالعه الذى يلاحقه بالسعد أو بالنحس مدى حياته ، ولكن المنجمين قد يعلمون مجرى هذه الطوالع فيعالجونها بالحسباسب كما تعالج قوانين الطبيعة اليوم بما نعلم من أحوالها وما نملك من توجيه تلك الأحوال إلى جانب النفع دون جانب الإضرار .

* * *

ومن الراجح جدا أن القول بالثنوية — أو نسبة أقدار الوجود إلى مشيئة وبين اثنين — إنما كان حلا لمشكلة القدر عند حكماء المحوس الأقلمين ، بعد أن بلغوا بصفات الإله الأكبر مبلغا لا يوافق إرادة النقص ولا إرادة الشقاء .

فجعلوا تقدير الخير لإله ، وتقدير الشر لإله . وقسموا العالم شطرين بين النور والظلام ، وبين الإيجاد والإفناء . وحلوا قدرة الخير ليتجنبوا القول بأن إله الخير يريد الشر ويجريه في قضائه على العباد .

* * *

أما المصريون الأقدمون فكانوا وسطا بين الإيمان بحرية الإنسان والإيمان بسيطرة الأرباب . لأنهم آمنوا بالثواب والعقاب في العالم الآخر فكان إيمانهم هذا كالإيمان بأن الإنسان يعمل وأن الأرباب تتولى جزاءه على عمله بعد ذلك . فهي قادرة لا شك في قدرتها ولكن الإنسان قادر على أن يعمل ما يرضيها ويستحق ثوابها أو ما يغضبها ويستحق عقابها . وقد جاء في صلواتهم ما يدل على تصريف الآلهة حول العالم وأسباب الحياة ولكن الكلام في التقدير عندهم أقل ما عرف في أديان الزمن القديم .

* * *

واقتبس اليونان شيئا من البابايين وشيئا من المصريين : اقتبسوا التنجيم وطوالع الكواكب من بابل ، واقتبسوا عقيدة الثواب والعقاب من مصر ، ولكنهم لم يحفلوا — أو يستطيعوا أن يحفلوا — كما فعل المصريون بإعداد الأجساد للحياة الأخرى ، وتزويدها بما تحتاج إليه في تلك الحياة من مقومات البقاء .

وقد كان القدر عندهم غالبا على الآلهة والبشر على السواء ، وكانوا كثيرا ما يصورونه في أساطيرهم ورواياتهم غاشما ظالما يتعجى الذنوب على الناس ويستلرجهم إلى الزلل والغلط ليوقع بهم ما يحلو له من العقاب ، وكانت عندهم للنعمة ربة يسمونها « نيميس » تأخذ الجار بذنب الجار وتقتص من الأبناء والأحفاد لجرائر الآباء والأجداد ، وتلاحقهم بالغضب ملاحقة اللدد والإصرار من مكان إلى مكان ، ومن جيل إلى جيل .

وكانت صورة « زيوس » رب الأرباب في شعر هوميروس أقرب إلى الجماح والكيد وإلى سوء النية الذى يغريه باذلال البشر وترويعهم وأن ينفس عليهم حظوظهم ويردهم إلى القناعة والصغار . ثم ترقى به الشاعر هزيود إلى نمط من العدل في محاسبة الناس بميزان يزن الحساب في ميزان الحسنات والسيئات ، فيعطف على من أحسن ويسخط على من أساء .

* * *

ولكن المساهمة في مسألة القضاء والقدر تحسب لليونان في ميدان الفلسفة والتفكير ولا تحسب في ميدان الدين والعقيدة . لأنهم طرّقوا باب البحث في هذه المسألة فجاءوا بخلاصة الأقوال التى تلاحقت في مباحث الفلاسفة بعدهم إلى العصر الأخير ، ولا نغنى باليونان هنا يونان السلالة والوطن ، وإنما نغنى بهم كل من تشملهم الثقافة اليونانية في وطنهم وفي غيره من الأوطان .

وأول ما يتجه الذهن من الفلسفة اليونانية إلى رأى الحكيمين الكبارين اللذين يحيطان بأطراف الموضوعات في أكثر مسائل التفكير . وهما أفلاطون الملقب بالإلهى وأرسطو الملقب بالمعلم الأول .

فأفلاطون يتابع أستاذه سقراط بعض المتابعة في نسبة الشر إلى الجهل وقلة المعرفة ، ويرى أن الإنسان لا يختار الشر وهو يعرفه . بل يساق إليه بجهله أو بعوارض المرض والفساد فيه . ولكنه لا يساق إليه بتقدير الآلهة لأن الآلهة خير لا يصدر عنها إلا الخير . وإنما يساق إليه باعتراض الكثافة المادية - أو الهوى - في سبيل مطالبة الروحية ، وأن هذه الكثافة المادية لازمة -

مع هذا — لتحخيص الخير وتحقيق معناه . فان الحياة الإنسانية التي تكون خيرة لأنها كذلك ولا يمكن أن تكون غير ذلك ليست بخير يغبط عليه الإنسان . ولكنها تكون خيرة لها فضل في خيرها إذا اعترضها الشر فجاهدته وانتصرت عليه في هذه المجاهدة . فلا خير في الدنيا إذا زال منها الشر بالنظر إلى الإنسان .

وكل شيء من أشياء هذا العالم له — في رأى أفلاطون — صورة مثالية أو صورة كاملة في عقل الإله . فهذه الأشياء الموجودة في الحس هي محاولة لمحاكاة صورها الخالدة التي لا نقص فيها . وإنما يشوبها النقص في عالم الحس لا عراض المادة دون تحقيق الصورة المثلى . وقد تجرى محاولة الخلق على أيدي أرواح دون الله في القدرة والخير فيظهر النقص في عملها لأنها لم تبلغ مع الإله كماله المطلق المنزه عن الشرور .

فالشر موجود في هذا العالم ، ولكنه ليس من تقدير الإله . ووجوده لازم مع وجود الخير لأن الخير الاضطراري لا قيمة له ولا دلالة فيه على فضيلة فاعلة . وحرية الإنسان في طلب الكمال لا يحدّها قدر مقدور من الإله الأعظم ، بل تحدّها عوائق الكثافة المادية أو الهوى ، وهي كذلك عائق في سبيل تحقيق الكمال الذي يريده الله .

* * *

ومذهب أرسطو في القدر يلائم مذهبه في صفة الإله ، فان إله أرسطو بمعزل عن الكون وعن كل ما فيه من حى وجما . فلا يقدر له أمرا ولا التقدير من شأنه الذي يوافق صفة الكمال المطلق في رأى المعلم الأول . لأن الكامل المطلق الكمال لا يحتاج إلى شيء غير ذاته ، فلا يريد شيئا ولا يفكر في شيء غير تلك الذات . وما كانت علاقة الإله بالكون إلا علاقة المحرك الأول الذي لا يتحرك . لأنه لو تحرك للزم أن نبحت عن مبدأ حركته وسببها وغايته منها ، وكل أولئك لا يتفق عند أرسطو مع صفات الكائن الكامل الذي لا بداية ولا نهاية . ولا غاية له من وراء عمل عمله . بل لا عمل له غير أن يعقل ذاته في نعيم سرمدى لا يعرفه العاملون . لأن العمل حركة واختلاف من

حال إلى حال . ولا اختلاف في طبيعة الكائن الذى بلغ التمام في أحسن الأحوال وليس المراد بأنه هو المحرك الأول انه عمل شيئاً لتحريك جميع هذه المتحركات . وإنما المراد به أنه مصدر العقل وأن العقل يوحى إلى الأشياء أن تتسامى إلى مصدرها فتتحرك من صورة إلى صورة في طلب الكمال . لأنها هي المحتاجة إلى الحركة واستكمال الصور في ارتقائها ، دون صاحب الصورة المثل أو الصورة المحض التي لا تمتزج بالهيولى أى امتزاج .

ومذهب أرسطو في القدر يلائم هذا المذهب في صورة الإله . فلا قدر هناك ولا تقدير ، وكل إنسان حر فيما يختاره لنفسه ، فان لم يستطع أن يفعل فهو على الأقل مستطيع أن يمتنع . وغاية الإنسان وغير الإنسان من هذه الكائنات أن تحقق ما ينبغى لوجودها على الوجه الذى يناسب ذلك الوجود .

• • •

ولفلاسفة اليونان — غير أفلاطون وأرسطو — مذاهب في القدر تراوح بين مذهب الجبر ومذهب الحرية . وتتوسط بينهما أحياناً في القول بالاضطرار أو القول بالاختيار .

فعند ديمقريطس أن الموجودات كلها تتألف من الذرات ، وأن الإنسان مثلها ذرات تتألف فيحيا ، وتندثر فيموت .

وعند هيرقليطس أن النظام قوام الأشياء وأن الاختلاف ضرورة من ضرورات النظام ، وأن العدل في طبيعة الوجود يعود بالأشياء إلى قوامها كالمؤ طغى مزاج منها على مزاج . وأن الشر من صفات الأجزاء وليس من صفات الكل المحيط بجميع هذه الأجزاء . فيخضع الإنسان له لأنه جزء ناقص لا فكاك له من ضرورة النقص المحيق به وبغيره ، ولا حيلة له في ذلك ولا للإله أو « الكلمة » التي ترادف عندهم معنى الإله . ولكنها تطرد مع قضاء النظام الشامل وتحرق معه مجراه ، إلى أن يدركها الاختلال فيردها سواء العدل إلى الاعتدال .

وعند فيثاغوراس كل شيء محسوب ، لأن العدد هو قوام الوجود .

فما من صفة نصف بها الموجودات إلا نراها مفارقة لها في طور من أطوارها . ما عدا العدد فهو الصفة التي لا تفارق موجودا من الموجودات في طور من الأطوار . ولا يتضح رأى فيثاغوراس فيمن يحسب الحساب لتركيب هذه الأعداد ، لكنه مقارب لمذهب أهل الهند في تعليق كل شيء بالحساب السرمدي أو القانون الأبدى المسمى عندهم « بالكارما » كما تقدم . ومرجعه إليهم في مسألة القدر كرجعه إليهم في مذهبه كله على التعميم .

وعند زينون وأتباعه الرواقين أن الناموس يقضى قضاءه في جميع المخلوقات فقولهم بالجبر أرجح جدا من قولهم بالاختيار .

وعند أبيقور أن الذرات هي قوام الموجودات ، وأن الذرات إذا تركبت في روح الإنسان ملك بعض الحرية التي لا يملكها الجماد . لأن ذرات الروح ألطف من ذرات الجسم الجامد وأقدر منها على التصرف والاختيار . ولكن الآلهة لا تقدر للناس عند الأبيقوريين . لأنها سعيدة في سماواتها ولا حاجة بالسعيد إلى التفكير في نفسه ولا في غيره . أما القدر الأعشى كما تمثلة أساطير اليونان فهو عند أبيقور خرافة أصعب على التصديق من خرافات الأسماخ والغيلان . فهناك قدر في النظام لا يأتي من الأرباب ولا من ربة القضاء الأعشى . ولكنه يأتي من طبيعة الأشياء بمقدار ما فيها من تناسق الأجزاء .

* * *

وأهم الفلاسفة بعد أفلاطون وأرسطو رأيا في موضوع القضاء والقدر هو بلاريب أفلوطين ، إمام الإفلاطونية الحديثة الذي ولد باقليم أسيوط واستفاد معظم دراساته من مدرسة الاسكندرية . وإنما بهم رأى أفلوطين في هذا الموضوع لأنه على اتصال شديد بالمذاهب الديئية ومذاهب التصوف على الخصوص بين أصحاب الأديان .

ويؤخذ من أقوال أفلوطين المتعددة أن الإنسان في حياته الأرضية خاضع لقضاء سابق من أزل الآزال ، وأنه يعاد إلى الحياة مرات كثيرة ويجزى في كل مرة على أعماله في حياته السابقة جزاء العين بالعين والسن بالسن والمثل بالمثل قيد الشعرة في كل جليل ودقيق . فمن فقا عين لإنسان

فقت عينه في دور من أدوار الحياة المتلاحقة في عالم الجسد . ومن ضرب أمه عاد إلى الحياة في جسد امرأة وولد له البنون واقتص منه أحدهم بضربه كتلك الضربة ، يكفر بها عما جناه .

ولكن من الذى يقدر هذا القدر ويكتبه في سجله للحساب والقصاص ؟ ليس هو الإله الأحد . لأن مذهب أفلوطين في الإله على غرار مذهب أرسطو في التنزيه والتجريد ، ويتجاوزه كثيراً في عزل الوجود الإلهي عن هذا الوجود المحسوس .

فعند أفلوطين أن « الأحد » أرفع من الوجود ، وأرفع من الوعي ، وأرفع من التقدير ، وأنه ولا يخص ذاته لأنه واحد لا يتجزأ ، فلا يكون فيه بعض يتأمل بعضاً ، كما يحدث في حالة الإحساس .

وعنده أن المادة أو الهوى لا تعقل ولا تقدر ، ولا تقيم ميزان الحساب . فاذا أردنا أن نسمى القدر في مذهب أفلوطين باسم مطابق لمراده فهو على الأصح قدر الضرورة التي لا محيص عنها في عالم الأرواح ، أو في عالم الأجساد .

فالخلق يصدر من الله ضرورة لأن الخالق يفيض بالانعام ، ضرورة من ضرورات الخير التي لا تنفصل عن آثارها ، ولا بد لها من أثر .

والأرواح تصير من الخالق ضرورة ، على طبقات تتعالى وتنداني ، على حسب اقترابها من مصدرها الأصيل .

وكل روح يتصل بالمادة حتماً ، لأنه يقتبس طبيعة الخلق من مصدره الأول فيمتزج بالمادة ، ليحكمي فيها قدرة الخالق على الاعطاء والانعام والتكوين .

ومتى اتصل بالمادة فهو يغالبها وتغالبه ، ويتنصر عليها أو تنتصر عليه .

فاذا غلبها ارتفع حتماً في معارج الروح ، وإذا غلبته بقى حتماً في إرهاق الهوى وحدث له حتماً ما يحدث لكل روح وهوى في مثل ذلك المزيج ، كما يحدث التحول حتماً في مزيج العناصر المادية ، كلما امتزجت على نحو مقدور .

ومن المناسب أن نستطرد في تلخيص آراء الفلاسفة في القدر من ذلك العصر إلى العصر الحديث ، قبل أن نتقل إلى مذاهب الأديان ومذاهب العلماء الذين عرضوا لمسألة من جانب العلوم الطبيعية كما عرفت في القرن العشرين

ونتخطى هنا الفلاسفة الدينين لنعود إليهم بعد الكلام على مذاهب الأديان ونبدأ بالفلاسفة الذين عرضوا للمسألة من جانب البحث الفلسفي بمعزل عن المذاهب الدينية .

الفيلسوف الانجليزي « توماس هوب » يرى أن الإنسان يعمل ما يريد . ولكنه لا يريد ما يريد . بل يريد ما فرضته عليه الوراثة ، وطبيعة البيئة ، وعادات المكان والزمان . فهو بين الرغبة والامتناع يقدم أو يحجم ، وكل إقدام أو إجحام فله باعث مفروض عليه . وما الإرادة إلا الرغبة الأخيرة من هذه الرغبات تأتي في النهاية مسبقة بأسباب بعد أسباب .

والفيلسوف الفرنسي « ديكارت » يقول إن الجسد محكوم بقوانين الطبيعة كسائر الأجسام المادية . ولكن الروح طليقة من سلطان هذه القوانين وعليها أن تجاهد الجسد ، وتلتمس العون من الله بالمعرفة والقداسة في هذا الجهاد .

ومن تلاميذه من يقول : إن الإنسان حر في كل فعل من أفعاله ، ولكن الله يعلم منذ الأزل ما سيفعله كل إنسان ، لأنه عليم خبير .

ويرى سبنوزا أن كل شيء يقع في الدنيا فلا بد أن يقع كما وقع ، ولا يتخيل العقل وقوعه على نحو آخر . لأن كل شيء يصدر من طبيعة « الجوهر سرمدي » وهو الله .

وما في الدنيا من خير وشر على السواء هو من إرادة الله . ولكنه يبدو لنا شرا لأننا مخلودون ، نقص من ناحية ، ونتلقى الشر من حيث نقص . أما الجوهر سرمدي فلا يعرض له النقص ولا تتصل به الأشياء إلا على وجه الكمال .

ومذهب لينتز يطابق مذهبه المعروف عن الوحدات . فكل موجود في الكون « وحدة » مستقلة لا تتأثر بوحدة أخرى . ولكنها قد تتفق في الحركة كما تتفق الساعات في الإشارة إلى الوقت . دون أن تتأثر ساعة منها بغيرها . وكل وحدة من هذه الوحدات : فهي محتوية على ذاتها ، محاكية في وجودها للوجود الأعلى : وهو الله ... ولكنها تتفاوت في الكمال على حسب التفاوت في هذه المحاكاة . فاذا أصابها النقص فهو يصيبها من داخلها ولا يصيبها مما هو خارج عنها . وهي هي مناط قضائها وقدرها بغير سلطان عليها من سائر الموجودات . وكل ما هنالك أن الشر يعرض لها لأنها ناقصة . ويقل فيها كلما زاد نصيبها في محاكاة الله .

والفيلسوف الألماني الكبير « عمانويل كانت » يقرر ضرورة الأسباب في عالم التجارب المحسوسة . ولكنه يرى هنالك عالماً أعلى من عالم المحسوس : هو عالم الحقائق الأدبية . وحرية الإرادة حقيقة من هذه الحقائق عند الفيلسوف .. فان لم نجد لها برهاناً من ترابط الأسباب في التجارب الحسية فيكفي أن نعلم أن الإيمان بحرية الإرادة لازم لتقرير الأخلاق البشرية والتكاليف الأدبية ، ولزومه هذا هو أقوى دليل نستمد من الحس على صدق الإيمان بها ، ووجوب العمل على مقتضى هذا الإيمان .

ويتلخص مذهب هيغل كله في الفلسفة التاريخية التي تقرر « أن تاريخ العالم بأجمعه إنما هو ترويض الإرادة الطبيعية الجارحة حتى تخضع من ثم لقاعدة كونية عامة تتولد منها الحرية الذاتية » .

فالقوى الطبيعية جارحة لا تعرف الحدود . وخضوع هذه القوى لقاعدة عامة هو الذي يكف هذا الجماع . ويخلق الحرية الأدبية . وفحوى ذلك أن الإنسان مسوق إلى الحرية بسلطان ذلك القانون . فهو يتلقى نفسها من طريق الاضطرار .

ويقوم مذهب شوبنهاور على الإرادة والفكرة . ولكن الإرادة عنده هي مصدر الشر كله في الكون وفي الإنسان : والإرادة في الكون توحى إلى

إلى إرادة الإنسان أن يستأثر لنفسه بالمتعة ويعانى ما يعانى من الطلب والكفاح .
ولا يزال أسيراً لهذه الإرادة التى تعزله عن كل ما حوله حتى يخلص إلى عالم
الفكرة فينجو من الأثرة الفردية ، ويتنقل إلى عالم السكينة و « العموم » الذى
لا تنازع فيه بين أجزاء وأجزاء ، ولا بين إرادة وإرادة .

فكلما كانت هناك إرادة فهناك شر . وكل تقدير فى رأيه فهو على هذا
تقدير ضرورى لا يتأتى الفكاك منه الخروج من عالم التقدير .

* * *

ولا يزال فلاسفة العصر يخوضون فى مباحث هذا الموضوع على تفاوت
كبير بين القول بالجبر ، والقول بالحرية الإنسانية ، ومنهم من يقول بأن
الإنسان يشترك فى التقدير ، ويخضع له ، لأنه جزء من عناصر الطبيعة التى
تفعل فعلها فى الأحداث الكونية ، ولا يقتصر أمرها كله على الانفصال .

ولكن الفلسفة لا تستأثر بمباحث هذا الموضوع فى القرون الأخيرة . لأن
نهضة العلوم الطبيعية قد أدخلت هذه المباحث فى نطاقها ، ولا سيما علم النفس
الذى يعتمد على تجارب تلك العلوم .

وقد كان أول مدخل للعلوم الطبيعية فى هذه المباحث الفلسفية من جانب
علم الفلك ، أو جانب الرياضة على الاجمال ، بعد القول بدوران الأرض
حول الشمس واعتبارها سياراً من السيارات الشمسية يجرى عليها ما يجرى
على غيرها من أفلاك السماء ولا تخص بالوقوف فى مركز الكون كله سواء
فى المكان أو فى جلالة الشأن وحساب الخلق والتقدير .

فأخذ العلماء منذ القرن السادس عشر يقررون أن « القانون الآلى » هو
ملاك النظام فى هذا الوجود ، وأن هذا القانون عام شامل لا يأذن باختلاف
ولا استثناء . فلا محل فيه لتصرف الأقدار بالتبديل والتحويل .

ولكن « القانون الآلى » مع هذا لم يبطل القول بالعبادة الإلهية أو بالتقدير
الإلهى عند المؤمنين من العلماء الرياضيين أو الطبيعيين الذين يقبلون القول
بالنظم الإلهية ، والقوانين الشاملة لفلك الأرض وسائر الأفلاك .

فكان ديكارت يفصل بين عالم المادة وعالم الروح ، ويرجع بقوانين الكون الحسى إلى المادة والحركة ، ولكنه يعزل عالم الروح عن سلطان هذه القوانين .

وكان نيوتن يفسر حركات الأفلاك بقانون الجاذبية وبعض قوانين الحركة ولكنه يسمي الجاذبية نفسها روحا spirit تسرى بين الأجرام سريان الأرواح الخفية ، وإن كانت لها آثار تقدر وتقاس .

ولما ظهر علم النفس على النهج الحديث لم يحسم هذا الخلاف بين الجبر والحرية الإنسانية .

فالقائلون بالمادة وحدها قالوا : إن أعمال الإنسان كلها آلية يستطيع تفسيرها بالتفاعل بين وظائف البدن وأخلاطه ، ولا فرق في أساس هذا التفسير بين تصرف الإنسان وتصرف الحيوان .

والقائلون بالعقل أنكروا إمكان تفسير الظواهر العقلية كلها بالحركات الآلية التى تعمل فى الأجسام ، وقالوا بحرية العقل أو بحرية الإرادة الإنسانية فى كثير من الأعمال .

وحلت الحتمية الحديثة Determinism محل الجبرية القديمة Fatalism فى اصطلاح العلماء .

فالقائلون بالحتمية يقولون بها لأنهم يؤمنون بالنظم الآلية وحدها ولا يؤمنون بارادة إلهية تتعرض لتلك النظم بالتبديل والتحويل .

ومن ثم أصبح القول بالحتمية مناقضا للقول بالجبرية فى كلام علماء الأديان . لأن الجبرية تحصر الإرادة كلها فى الإله المعبود . أما الحتمية فهى الأقل لا تستلزم وجود إله إلى جانب القوانين التى يفسرون بها حركات الوجود .

وتعاقبت الكشوف فى ميادين العلوم الطبيعية وكل منها يرجع إلى قانون يزعم أصحابه أنه ضالغ لتفسير كل ظاهرة من ظواهر الطبيعة بغير حاجة

على الإطلاق إلى مدد مما وراء الطبيعة ، ولا فرق في ذلك بين ظواهر المادة العضوية ، وظواهر المادة غير العضوية ، أو بين الحى والجماد . فكان كل كشف من هذه الكشوف المتعاقبة يرجح بكفة الحتمية على كفة الاختيار من جانب الله ، أو من جانب الإنسان .

ثم تقدمت الكشوف الذرية في أوائل القرن العشرين .

فاذا بكشف منها يضرب الحتمية ضربة قاصمة ، ويفتح الباب واسعا للقول بالحرية والاختيار .

وذلك هو الكشف الذى جاء به العالم الدنمركى نيلز بوهر Niels Bohr صاحب جائزة نوبل للعلوم فى سنة ١٩٢٢ .

فمن المعلوم أن الذرة قد وصفت فى أقوال العلماء الطبيعيين بأنها منظومة كالمنظومة الشمسية تشتمل على نواة كالشمس وكهارب تدور فى فلك النواة كما تدور السيارات على وجه التمثيل والتقريب ، وأن الاشعاع إنما يحدث من انتقال كهرب من فلك عامل إلى فلك آخر أقل منه عملا أو أقل منه فى الطاقة على حسب تعبير الطبيعيين .

فجاء بوهر وقرر أن الكهرب يتنقل من فلك إلى فلك بغير قانون معلوم ، وأن ألوف التنقلات لا يشبه بعضها بعضا ولا يمكن التنبؤ عن وقوعها ولا عن سبب وقوعها على أى أساس يمكن أن يسمى باسم القانون المطرد المعاد .

وجاء بعده أوجست هيزنبرج العالم الجرمانى صاحب جائزة نوبل فى سنة ١٩٣٢ فذهب فى إنكار الحتمية مذهبا أبعد من هذا وأفعل فى إثارة الشكوك القوية من حولها ، فقرر أن التجارب الطبيعية لا تشابه على الإطلاق ولا تأتى تجربة منها وفاقا للتجربة الأخرى تمام الموافقة ، ولو اتحدت الآلات والظروف . وسبى مذهبه هذا « باللاحتمية » Indeterminacy لأنه ناقض به قول الحتمين كل المناقضة فى صميم تركيب المادة ، وهو تركيب الذرة وحركة الاشعاع .

وبلغ من وثوق بعض العلماء بصحة هذه التجارب أن عالما كبيرا كالسير آرثر أدنجتون أعلن أن الأمر فيها قلما يحتمل الخلاف ، فقال « لا أعتقد أن هناك انقساماً ذا بال في رأى القائلين بهبوط مذهب الحتمية . فإن كان هناك انقسام في هذا الصدد بين المشتغلين بالعلوم فأنما هو انقسام الراضين والآسفين . فأما الآسفون فهم بطبيعة الحال يرجون أن تعود الحتمية إلى مثل مكانها الذى كانت تشغله في العلوم الطبيعية ، ولعلهم لا يرجون المستحيل ، ولكنى لا أرى سبباً لتوقع رجعتها في أى شكل وعلى أية صورة » .

ويضاف إلى هذا جميعه أن المادة قد انتهت إلى شعاع ، وأن الإشعاع أوشك أن يدخل في حساب الحركة المجردة التى يرصد جانب منها بالحساب ويدق جانبها الأكبر عن الحساب والتخمين .

* * *

فالحتمية العلمية لا تثبت لقوانين المادة أنها تنفرد بتفسير كل سر من أسرار الطبيعة وكل حركة من حركات الأجسام ، ولا تزال تعمل حيث تعمل ومعها متسع كبير للاختيار في أصغر الذرات فضلاً عن أعظم الأجرام ، وهى لا تتمتع المؤمن أن يقول مع العلم كما يقول مع الدين « عالم الغيب لا يعرب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين » وليس معنى هذا أن الكون يجرى على غير نظام ، وإنما معناه أن النظام لا يمنع الاختيار ولا يغلق الباب على الإيمان .

* * *

وإلى هنا ندع العلم والفلسفة في موقفهما الأخير من مسألة القدر ، ونعود إلى إجمال هذه المسألة كما عرضت في الأديان الكتابية ، وهى الموسوية والمسيحية والإسلام .

* * *

فالكلام على التقدير الإلهي قديم في الكتب اليهودية ، وردت الإشارة إليه من أول الأسفار المعتمدة إلى آخرها ، ولكن على درجات في أساليب

التقدير باختلاف الصورة التي كانوا يفرضونها للإله ، أو باختلاف نصيبه عندهم من عظمة المشيئة وعظمة القدرة ، وعظمة الصفات .

وكانت الصورة الأولى للإله عندهم صورة الملك المطلق الذي يريد أن يستأثر لنفسه بالمعرفة والخلود والسلطان ، ويكره من الإنسان أن يتسامى إلى منازعته في هذه الصفات ، فيبتليه بالعجز والحرمان ويحد من حظوظه في النعمة والحياة .

فالنوع الإنساني على هذه الصورة رعية متمردون يخضعون للقوة ويتملصون منها بالخيالة والعصيان ، كلما وجدوا لهم سبيلا إلى التلصص والاحتياال .

وعلى هذه الصورة وقعت الخطايا الأولى التي جرت عليهم غضب الله وحرمتهم نعمة الخلود ، وهي الأكل — من الشجرة ، والعيث في الأرض بالفساد .

وقد غضب الله كما جاء في سفر التكوين لأن الإنسان أكل من الشجرة التي نهى عنها ، وهي شجرة معرفة الخير والشر . أو شجرة المعرفة الإلهية فقال الرب الإله : « هو ذا الإنسان قد صار كواحد منا عارفا الخير والشر والآن لعله يمد يده ويأخذ من شجرة الحياة أيضا ويأكل ويحيا إلى الأبد ... » .

ومن هنا حاقبت اللعنة بالإنسان لأنه أكل من الشجرة ، وبالمراة لأنها استمعت إلى غواية الحية ، وبالحية لأنها سولت لهما هذا العصيان ، وكان قضاء مبرما على نوع الإنسان كله بعد آدم . فقال الرب الإله للحية : « لأنك فعلت هذا ملعونة أنت من جميع البهائم ومن جميع وحوش البرية ، على بطنك تسعين وترابا تأكلين كل أيام حياتك ، وأضع عداوة بينك وبين المراة وبين نسلك ونسلها : هو يسحق رأسك وأنت تسحقين عقبه . وقال للمراة تكثيرا أكثر أتعاب حبلك ، بالوجع تلدين أولادا ، وإلى رجلك يكون اشتياقك وهو يسود عليك ، وقال لآدم : لأنك سمعت لقول امرأتك وأكلت من الشجرة التي أوصيتك قائلا لا تأكل منها ، ملعونة الأرض بسبكك . بالتعب تأكل

منها كل أيام حياتك ... بعرق وجهك تأكل خبزاً حتى تعود إلى الأرض التي أخذت منها ، لأنك تراب وإلى تراب تعود » .

ولم يكن الإنسان بالمتنمرد الوحيد على إرادة الله . فان أبناء الله سكان السماء ويراد بهم الملائكة - نظروا إلى بنات الناس فرأوا أنهن حسنات فاتخذن منهن نساء ، وغضب الرب فقال : « لا يدين روجي في الإنسان إلى الأبد لزيغانه . وهو بشر وتكون أيامه مائة وعشرون سنة » .

وبعد ذلك أيضا « دخل بنو الله على بنات الناس وولدن لهم أولادا ، وهؤلاء هم الجبابرة المشهورون ... » فرأى الرب أن شر الإنسان قد كثر في الأرض ، وأن تصور أفكار قلبه إنما هو شرير كل يوم . فعزن الرب أنه عمل الإنسان في الأرض ، وتأسف قلبه . فقال الرب امحو عن وجه الأرض الإنسان الذي خلقته : الإنسان مع بهائم ودبابات وطيور السماء لأنني حزنت أنني عملته . وأما نوح فوجد نعمة في عين الرب » .

ويمكن أن يقال على هذا أن الخطيئة الكبرى هي طموح الإنسان إلى العلم والخلود اللذين استأثر بهما الله . فالله على هذه الصورة مالك يكره من رعاياه أن ينفسوا عليه أمرار الحكم والبقاء ، وهو يملك التقدير والتدبير ، ولكن كما يملك الحاكم فرض الشرائع وفرض الجزاء والعقاب ، وقد يراجع نفسه فيما فضاه فيعطله ويلغيه ويندم عليه ، كما يفعل الملوك في سياسة الرعايا المحكومين .

وقد جاء في الأسفار المتعددة كلام صريح عن تقسيم الحظوظ بين الآحاد وبين الشعوب من قبل الميلاد . فمن ذلك تمييز بني إسرائيل على غيرهم وتميز يعقوب على عيسى ، وذرية يعقوب على ذرية عيسى ، وكلاهما جنين في بطن أمه ... « وتراحم الولدان في بطنها ... فمضت تسأل الرب ، فقال لها الرب : في بطنك أمتان ، ومن أحشائك يفرق شعبان ، شعب يقوى على شعب ، وكبير يستعبد صغير » .

وترقى الوعاظ والأنبياء في فهم عظمة الله . فدعا أشعيا إلى عبادة الله الذى علم الأشياء منذ القدم وهو « المخبر منذ البدء بالآخر » .

ولكن « القدر » لم يزل عند بنى إسرائيل مشيئة حاكم يأمر وينهى ويرجع عما أمر به وقضاه ، ولم يفهموا القدر قط على أنه نظام شامل للوجود محيط بالأكوان ، لا يكل عملا من أعماله إلى الغيب المجهول ، ليمضى فيه بعد ذلك أو يرجع عنه رجوع الندم وخطأ الحساب .

ففى كتاب أشعيا يوصف الله بأنه جابل الإنسان ، وينهى الإنسان عن مراجعته فى قضائه ، لأنه « خرف بين أخزاف الأرض . هل يقول الطين لجابله ماذا تصنع ؟ أو يقول عملك ليس له يدان ؟ » .

ولكن هذا الخرف يجبل ويعاد جبلة ولا يستقر رأى الخزاف على حفظه أو تحطيمه . فيحطم بعد حفظ ويحفظ بعد تحطيم . وكذلك قال أرميا : « قم أنزل إلى بيت الفخارى وهناك اسمع كلامى . فنزلت إلى بيت الفخارى إذا هو يصنع عملا على الدولاب . ففسد الوعاء الذى كان يصنعه من الطين بيد الفخارى ، فعاد وعمله وعاء آخر كما حسن فى عين الفخارى أن يصنعه . فعاد إلى كلام الرب قائلا : أما أستطيع أن أصنع بكم كهذا بيدي يا بيت إسرائيل . يقول الرب هو ذا كالطين بين الفخار أنتم كهذا بيدي يا بيت إسرائيل ، تارة أتكلم على أمة وعلى مملكة بالقلع والهدم والاهلاك ، فترجع تلك الأمة التى تكلمت عليها عن شرها ، فأنبم على الشر الذى قصدت أن أصنع بها ، وتارة أتكلم على أمة وعلى مملكة بالبناء والغرس فتفعل الشر فى عيني فلا تسمع لصوتي : فأندم على الخير الذى قلت أنى أحسن إليها به » .

* * *

وربما حسن لليهود أن يتشبثوا بفهم القدر الإلهى على هذه الصورة : لأنهم علقوا آمالهم كلها فى الخلاص على « إله » يتحيز لهم ، ويتحول من الغضب إلى الرضا ، لانقاذهم من سطوة أعدائهم . فأصروا على تصوير

القدر لأنفسهم بهذه الصورة ، على الرغم من تقدم العقيدة الإلهية في عهد الفلسفة وعهد الديانات السرية .

وقد أراحهم هذا الفهم من مشكلة القضاء والقدر عند أصحاب الديانات الأخرى ، لأن المشكلة إنما تأتي من محاولة التوفيق بين إرادة إلهية ، محيطية بكل شيء مقدرة لكل حساب ، وبين فعل الإنسان للشر طوعا لتلك الإرادة . فإذا آمن الإنسان بإله يمكن أن يقابله الإنسان بالطاعة والعصيان ، ويمكن مع هذا أن يعدل عن العقاب إلى الثواب ، وعن الثواب إلى العقاب ، فلا مشكلة هناك ولا موجب من ثم لمحاولة التوفيق بين إحاطة القدر بكل كبيرة وصغيرة ، وبين حرية الإنسان .

ولهذا سهل على رجل مثل يوسفوس أن يقول : « أن الأمور كلها تجري بقدر مقدور ولكنه لا ينتزع من الإنسان حريته في فعل ما يختار . لأن الله أيضا شاء أن يمزج بين القدر ، ومشية الإنسان ليتاح له عمل الخير والشر كما يريد » .

وهذا بطبيعة الحال فحوى العقيدة الإسرائيلية من بدايتها الأولى . وهو غير المعنى الذى تصوره فيلون الفيلسوف الإسرائيلى الذى نشأ فى الاسكندرية واقبس عقيدته من الفلسفة وأسرار الديانة المصرية . فانه يعترف بالشر فى الوجود ولكنه يرجع به إلى امتزاج الروح بالمادة ومغالبة الحرية بضرورات الهوى الجسدية . فهو ينقل المسألة من صورة الحاكم والمحكوم إلى صورة المبدأين المختلفين ، اللذين يقومان على اختلاف العقل والهوى . ومهما يكن من تشابه بين الرأيين فى النتيجة الظاهرة فالمصدر الذى يصلح أن يصرح عنه على أبعد ما يكون المصدران المتعارضان .

* * *

ثم بدأت الدعوة المسيحية فى عصر فيلون ويوسفوس . وذكر السيد المسيح الأرواح الشريرة التى تسكن جسد الإنسان ، ولكنه لم يذكر قط شيئا يدل على أصول الشر التى وردت فى الكتب الإسرائيلية الأولى .

وإنما فصلت العقائد القانون الإلهي والخطيئة الإنسانية والكفارة عن هذه الخطيئة على لسان « بولس » الرسول في عظاته ومحاوراته ، ولا سيما رسالته المفصلة إلى أهل رومية .

ففي تلك الرسالة يقرر « بولس » الرسول أن أصل الشر في الإنسان هو عصيان آدم أمر ربه وأكله من الشجرة المحرمة ، وأن الإنسان يعمل الشر لورائته هذه الخطيئة من أبيه ، ولا كفارة لها غير الموت الذي يحل للجسد منها ولكنه لا يحل الروح إلا بكفارة أخرى : هي كفارة السيد المسيح . فالذين يؤمنون بهذه الكفارة يستحقون الحياة الأبدية ، ولكنه لا يقتصر ذلك على اليهود أو بني إسرائيل ، بل يعم أبناء آدم وحواء أجمعين . فكل وارث للخطيئة يشمله الخلاص بالنعمة الإلهية . وقضاء الله وحده هو الذي يفصل بين الأشرار والأخيار ، وهو الذي يختار العباد للخلاص الأبدى أو للهلاك الدائم كما يشاء .

وقد عاد بولس في هذه الرسالة إلى مثل الخرف والخراف لينفي الظلم عن إرادة الله تعالى — فماذا نقول ؟ ألعن عند الله ظلما ؟ حاش لله . لأنه يقول لموسى أرحم من أرحم وأترأف على من أترأف . فاذن ليس الأمر لمن يشاء أو لمن يسغى ، بل الله الذي يرحم ... ومن أنت أيها الإنسان حتى تجاوب الله ؟ ألعن الجبله تقول لجابلها لماذا صنعتني هكذا ؟ أليس للخراف سلطان على الطين أن يصنع من كتلة واحدة إناء للكرامة وآخر للهوان ، فماذا إن كان الله — وهو يريد أن يظهر غضبه ويبين قوته احتمل بأناقة كثيرة آتية غضب مهياة للهلاك . ولكي يبين غنى مجده على آتية رحمة قد سبق فأعدها للمجد ... ليس من اليهود فقط ، بل من الأمم أيضا كما يقول في هوشع أيضا سأدعو الذي ليس شعبي شعبي والتي ليست محبوبة محبوبة .

ولكن المسيحية ظهر فيها بعد بولس الرسول طائفتان من المدافعين عن عقائدها وقضاياها — هما طائفة المجادلين ، وطائفة المسوغين أو المعتدلين .

فانصرف المجادلون أو كادوا إلى مناقشة أبناء الأمم الأخرى ، وانصرف المسوغون أو كادوا إلى مناقشة اليهود والمعتزضين من المسيحيين .

(الفلسفة)

وكانت أكبر حجة للمجادلين أن الله الكامل لا يسأل عن الشر ولا يحبه وأن الإنسان إذن هو مصدر الخطيئة وعليه وزر جزائها .

وكانت أكبر حجة للمسوغين على مثال ما تقدم في رسالة بولس الرسول وهي الرجوع إلى الأقوال المشابهة لعقائد المسيحيين في كتب أنبياء بني إسرائيل .

ووجد مع هذا من الآباء المسيحيين من أنكر وراثته الخطيئة ، وقرر أن الموت نتيجة طبيعية للحياة ، وأن الإنسان يموت ولو لم تقع خطيئة آدم ، وأن باب الخلاص مفتوح لكل من تلقى نعمة السماء ، وآمن بالسيد المسيح . وأشهر هؤلاء القس البريطانى « بلاجيوس » الذى نشأ فى أواخر القرن الرابع ، وتنقل بين رومة وإفريقية الشمالية وفلسطين . ونادى بدعوته فى كل مكان فأنكرتها مجمع المسيحية كلها فى ذلك الحين ، ومنها مجمع قرطاجنة ومجمع مليف ومجمع أفسس الثالث الذى ختم القرار فى هذه المسائل سنة ٤٣١ .

وعلى هذا أصبح من الباطل فى عرف أصحاب تلك المجمع أن يؤمن المسيحى بأن (١) آدم كان سيموت ولو لم يخطئ . و (٢) بأن خطيئة آدم أصابته وحده ، ولم تورث بعد فى سلالة البشرية ، و (٣) بأن الأطفال المولودين لهم من البراءة ما كان لآدم قبل اقتراف الخطيئة و (٤) بأن أبناء آدم جميعا يستحقون البعث لمجرد بعث المسيح و (٥) بأن الأطفال يستحقون الحياة الأبدية بغير عماد و (٦) بأن الإنسان قد يخلو من الخطيئة باتباع الوصايا الصالحة ، واجتناب الخطايا الممنوعة .

وقد أصدرت هذه المجمع قرارها فى عصر القديس أغسطين الفيلسوف المسيحى المشهور ، ولم يشهد واحدا منها ، ولكنه أقرها جميعا على ما ذهب إليه ، وألف كتابه عن « عقاب الخطيئة وغفرانها » لتوضيح الفكرة من ناحية الدين ومن ناحية الفلسفة . وخلاصتها أن آدم كان حرا فى مشيئة فقادته هذه الحرية إلى الخطيئة ، وأن أبناءه ورثوا عنه الخطيئة ، ولكن العدل الإلهى لم يحرمهم وسيلة الخاص منها ، وهى كفارة الصليب .

وليس اعتقاد ذلك بالسهل على الذهن الفلسفى ولو كان له إيمان كإيمان
القديس « أغسطين » ... فلم يزل يلقى من جراء التفكير فى هذا الاعتقاد أو
فى هذه العقدة عتتا شديداً عبر عنه فى كتاب الاعترافات حيث قال :
« ولكنى إلى ذلك الحين - وإن كنت أومن بأنك أنت يا ربنا الإله الحق
الذى لم يخلق أرواحنا فحسب ، بل خلق أجسادنا . ولم يخلق أرواحنا
وأجسادنا فحسب . بل خلق جميع الكائنات وجميع الأشياء منزها عن
النقص والتبدل . وعن كل اختلاف ونحول . إلا أننى لم أكن أفهم بغير
مشقة أو غموض سبب وجود الشر فى العالم . وأرهقت نفسى لكى أفقه
ما كنت قد سمعته من أن الإرادة الحرة كانت هى سبب العمل السيئ منا
وهى سبب آلامنا وأوجاعنا فلم أقدر على إدراك ذلك إدراكا جليا لا يشوبه
الغموض . وكلما حاولت أن أنشل نفسى وأرتفع برؤياى من تلك الهاوية
عدت إليها ففرقت فيها . ثم أكرر المحاولة وأكرر العودة إليها . ولكن هذه
الجهود رفعتنى قليلا إلى ضيائك حتى عرفت أننى أريد كما أننى أحيأ وأننى
عندما أقبل شيئا أو أرفضه فانما أنا نفسى الذى أقبل أو أرفض ولا أحد سواى .
وبدأ لى حينئذ أن هذا هو سبب الخطيئة . وكل ما صنعت على خلاف مشيئتى
أدركت إذن أننى أحتمله أكثر مما أفعله . وانه ليس فى الواقع غلطتى ، بل
عقابى . وأرى لعنلك معترفا به أننى لم أعاقب ظلما وبغير جريرة - إلا أننى
أثوب فأقول - ومن الذى خلقنى هكذا ؟ أليس هو الله الذى لا يوصف بأنه
كريم فحسب . بل هو الكرم المحض والخير كله ؟ فمن أين لى إذن أن أريد
الشر ولا أريد الخير فأعاقب عدلا بهذا ؟ من أودع ذلك طبيعتى وغرس فيها
بذور المرارة وقد خلقت بيد الله الحلو الذى لا مرارة فيه ؟ وإن كان الشيطان
هو السبب فمن أين أتى الشيطان ؟ وإن كان ذلك الشيطان أيضا قد انحدر
بطبيعته السيئة من ملك كريم إلى شيطان رجيم فمن أين جاءت تلك المشيئة التى
عكست طبيعته فجعلته شيطانا ؟ » .

ولكنه اعتقد بعد هذا القلق أنه استراح من وسواسه هذا بالتوفيق بين
التناقض على النحو الذى قدمناه . وكان مدار راحته النفسية أن سبق العلم بعمل

الأخيار وعمل الأشرار صفة لا تنفصل عن الذات الإلهية ، وأن الله علم ما سيكون كما سيكون . ولا بد أن يعلمه العلم الصحيح ، ويقدر تقديره على حسب علمه المحيط بجميع الكائنات .

وأكبر الفلاسفة الدينيين في المسيحية بعد القديس أغسطين هو القديس توما الأكويني . وهو يوافق أستاذة القديم ، ويروى أن الإنسان يقود نفسه ، ولا يقاد كما تقاد الدواب ، وأن الإرادة تتبع العقل والعقل من نعم الله على الإنسان ، وغاية التقدير عنده كغاية التقدير عند أستاذة أنه علم سابق من الله . ولكنه كان يخالف أغسطين في نصيب الأطفال من الرحمة ويقول : إن الخطيئة أضعفت جانب الخير في الإنسان ولم تطمس كل الطمس ، وأن هذا الجانب هو الذى يعنيه على تقبل الكفارة والخلاص .

وظل الفقهاء الدينيون يقولون بأن السقوط الذى أصاب الإنسان في الخطيئة هو سقوط من عالم « ما فوق الطبيعة » إلى عالم الطبيعة . فلما قام لوثر بدعوته فسر السقوط بأنه مسح للطبيعة وزينغ فيها ، وعزاه الشيطان ، خلافا لكلفن Calvin الذى عزاه إلى مشيئة الله لحكمة يعلمها في سابق أزله .

على أن مجمع ترنت Trent الذى انعقد في أواسط القرن السادس عشر ، قد عرض لمسألة الخطيئة ، فقرر أن حسنات الوثنيين ومن لا يدينون بالمسيحية لا تعتبر من الخطايا ولا تكفى العقيدة وحدها للتفكير عن الخطيئة . وسمحت حرية البحث في العصور الحديثة لبعض الفقهاء أن ينكروا مسألة الخطيئة . وأن يعلن رجل كالدكتور كيرلس النجتون في كتابه « قال الأحق » : إن إدانة أجيال قبل أن تولد من جراء خطيئة آدم عسير أن توصف بالعدل . وإن كانت هذه هي العقيدة المسيحية ففسر علينا أن ننظر في تركيتها أمام ضمير الأمة » .

ولكن قرار الكنائس في هذا الصدد شيء وبحوث الفقهاء من أتباع الكنائس شيء آخر ، لأنها آراء يدينون بها ويستندون فيها إلى المنطق العلمى قبل استنادهم إلى نصوص الدين .

ولما ظهرت الدعوة الإسلامية نهض المسلمون بالخصبة الكبرى في مباحث القضاء والقدر . لأنها طرحت للبحث من جوانب متفرقة يتلاقى فيها أصحاب الدين والتفسير وأصحاب السياسة والخلافة ، وأصحاب العلم والفلسفة ، وأصحاب الجدل والمناظرة مع أبناء الأديان الكتابية وغير الكتابية ، وقد اختلط بهم المسلمون في كل بقعة من بقاع الدولة الإسلامية .

ولا نحسب أن قولاً من الأقوال في مسألة القدر لم يرد له ذكر بنصه . أو بعد التعديل والتنقيح فيه ، على لسان طائفة من طوائف المسلمين . ولكننا نجمل ذلك كله في المذاهب الثلاثة التي ينقسم إليها المتكلمون في كل مسألة من المسائل الكبرى ، وهم جماعة الغلاة في الإثبات ، وجماعة الغلاة في الإنكار ، وجماعة المعتدلين المجتهدين في التوفيق بين هؤلاء وهؤلاء .

أو هم في مسألة القدر خاصة جماعة الجبريين ، وجماعة القدرين الذين سموا بهذا الاسم لأنهم يقولون باختيار الإنسان مع القدر خلافاً لما يسبق إلى الذهن من مداول هذه التسمية ، ثم جماعة المعتدلين من أهل السنة المتوسطين ، بين القول بالجبر والقول بالاختيار .

وأول القائلين بالجبر في صدر الدولة الأموية جهنم بن صفوان وأتباعه ومريده .

كانوا يقولون إن الله خلق العباد وخلق لهم أفعالهم كما خلق لهم أعضاءهم وألوانهم ، وزعموا — كما قال الشريف المرتضى — أن ما يكون في العبد من كفر وإيمان ومعصية فالله فاعله كما فعل لونه وسمعه وبصره وحياته ... وأن الله تعالى أن يعذبه من ذلك على ما يشاء ويثيبه على ما يشاء ... وكان جهنم يقول على ذلك : إن الله خلق في العبد قوة بها كان فعله ، كما خلق له غذاء به قوام بدنه ، ولا يجعل العبد فاعلاً لشيء على حقيقة الفعل والإرادة .

ومذهب أبي الحسن الأشعري قريب من مذهب جهنم بن صفوان ، لأن خلاصة مذهبه أنه لا تأثير لقدرة العبد في مقلوده أصلاً ، بل القدرة والمقتدر واقعان بقدرة الله تعالى . ويرى الأشعري أن العبد مكتسب لأفعاله بقدرة

ملكها ساعة الفعل ولا تسبقه . ولكنه لا يخرج بذلك عن مذهب الجبر لأنه ينفي قدرة التأثير عن العباد . ويرجع بها إلى تفسير واحد هو إرادة الله .

سأل أستاذه أبا على الجبائي : ما تقول في ثلاثة إخوة : اخترم الله أحدهم قبل البلوغ وبقي الإثنان فأمن أحدهما وكفر الآخر فأين يذهب الصغير ؟ فقال الجبائي : إنه يذهب إلى مكان لا سعادة فيه ولا عذاب ... فسأله الأشعري . لماذا يذهب إلى ذلك المكان . وهو لم يأت شرا ولا خيرا ؟ فأجابه . أنه اختبر لأنه علم أنه لو بلغ لكفر . فقال الأشعري . فقد أحيا أحدهم فكفر فلماذا لم يمته صغيرا ؟ فسكت الجبائي عن الجواب .

ومراد الأشعري بهذه الأسئلة أنه مهما يقل القائلون في تعليل التفرقة بين أهل الطاعة وأهل العصيان فمرجع ذلك . في النهاية ، إلى علة واحدة هي إرادة الله .

ويرى بعض الجبريين المعتدلين أن الفعل ، من حيث هو . واقع بقدرة الله . وأنه واقع بقدرة العبد من حيث كونه طاعة ومعصية .

وهذا قريب من نفي صفات الخير والشر والحمد والذم عن جميع الأفعال في حال صدورها من الله . لأن الخير والشر إنما يصحان في حق من يزيد وينقص ، ومن يتغير ويتبدل . ولكنهما لا يصحان في حق الواحد الأبدي الذي تنزه عن جميع الغير ، وعن جميع أحوال الاختلاف .

ولكل فريق من أصحاب الأقوال في القدر حجج وأسانيد من آيات القرآن الكريم يعتمد عليها في إثبات دعواه .

فمن الآيات التي يعتمد عليها الجبريون . « والله خلقكم وما تعلمون » ... « إن هو إلا ذكر للعالمين لمن يشاء منكم أن يستقيم وما تشاءون إلا أن يشاء الله » ... « إن هذه تذكرة فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلا ، وما تشاءون إلا أن يشاء الله » ... « ولو شاء ربك لآمن في الأرض كلهم جميعا . أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » ... « ختم الله على قلوبهم » « بل زين للذين

كفروا مكرهم وصدوا عن السبيل ومن يضل الله فما له من هاد... « ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها... » .

* * *

أما القلريون فهم من المعتزلة ويسمون أنفسهم بأصحاب العدل والتوحيد لأنهم يزعمون أنهم ينفون الظلم عن الله ويقولون بأن الإنسان حر فيما يفعل من خير وشر ، لأن الله لا يجبره على الشر ثم يعاقبه عليه فيظلمه ويجزيه على غير عمله .

وعند القلريين أن سوء الاختيار الذى علم به الله فى سابق علمه الأزلى هو الذى أوجب ما قضى به الله عليهم من طاعة أو عصيان ، ولو لم يكن الإنسان قادرا على الفعل والترك لما وجب التكليف . وهم يفرقون بين الأفعال التى يختار فيها الإنسان كالتحرك بمئة ويسرة والأفعال التى لا اختيار له فيها كالارتفاع بحجسه فى الفضاء بغير رافع . ويؤمنون بأن الله لم يكلف أحدا فعلا من هذا القبيل ، وإنما التكليف كله من قبيل الأفعال التى تفعل أو تترك بالاختيار .

ومن الآيات التى يعتمدون عليها فى إثبات دعواهم « وما ربك بظلام للعبيد » ... « وما الله يريد ظلمه للعباد » ... « ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » ... « كل أمرئ بما كسب رهين » . « اليوم تجزون بما كنتم تعملون » ... « وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى » ... « ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا من عند أنفسهم » ... « لبئسا قدمت لهم أنفسهم » ... « ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين » ... « رب إني ظلمت نفسي » ... « قل إن ضاللت فإنما أضل على نفسي وإن اهتديت فيما يوحى إلى ربى » ... « وقال الشيطان لما قضى الأمر إن الله وعدكم وعد الحق ووعدتكم فأخلفتكم وما كان لى عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لى فلا تلومونى ولوموا أنفسكم » .

ولا يخفى أن المعتزلة المتأخرين نظروا في آراء فلاسفة اليونان وعرفوا صفات الله عندهم ولا سيما صفة الله عند أرسطو معلمهم الأول ، وهي صفة المخرك الذي لا يتحرك . أو الإله الخارج عن هذا الكون المحسوس فلم يجلبوا صعوبة في القول بحرية الإنسان وعمله بمعزلة عن القضاء والقدر ، وإن كان التكليف ينقض رأى أرسطو كما ينقضه القول بالثواب والعقاب .

* * *

أما المعتدلون من أهل السنة فيقولون بإرادة الله ويقولون باختيار الإنسان فيما يقع عليه الجزاء ، ولكنهم يفرقون بين الإرادة على الحتم والقسر والإرادة على الأمر والتكليف .

فالله قال « كونوا قوامين بالقسط » .

والله يقول لكل شيء « كن فيكون » .

وكلا القولين إرادة من الله . ولكن إرادة الأمر تجاب بالطاعة أو العصيان ، وإرادة الحتم والقسر تنفذ كما قضى بغير خلاف .

ومن الآيات التي يستشهدون بها « إن الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون » ... « ولا يرضى لعباده الكفر » .

ويذكرون أن آيات القرآن أنكرت حجة الجبريين إذ حكمت عنهم أنهم « سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء » « إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان » .

أما استشهاد الجبريين بأن الله يقول . « والله خلقكم وما تعلمون » فالكلام فيه موجه إلى قوم إبراهيم إذ قال لهم « لم تعبدون ما تنحتون والله خلقكم وما تعلمون » أي خلقكم وخلق هذه الأصنام التي تنحتونها . وليس المقصود به نسبة معاصي العباد إلى الله .

ويوفق أهل السنة والمعتزلة على التفرقة بين حركات الجبر وحركات الاختيار في الإنسان فيقولون إن الإنسان ليس بأقل عقلا ، ولا أقل اختيارا

من الدابة التي يركبها . أو كما قال أبو الهذيل العلاف متهكما مفندنا . « إن حمار بشر أعقل من بشر . لأن حمار بشر لو أتيت به إلى جدول صغير وضربت به فانه يطفره : ولو أتيت به إلى جدول كبير وضربت به فانه لا يطفره ويروغ عنه . لأنه فرق بين ما يقدر على طفره وبين ما لا يقدر عليه . وبشر لا يفرق بين المقدور له وغير المقدور » .

* * *

هذه خلاصة وجيزة لأطراف القول في مسألة القضاء والقدر بين الفرق الإسلامية . ومن البين أن القول الفصل في هذه المسألة الجلى للمذهب واحد من بين جميع المذاهب ولا نحسب أن تجمع للمذهب واحد على الإطلاق فيما علمناه وفيما شبيه بما علمناه . لأن المرجع في سر القضاء والقدر إلى حكمة الله . وحكمة الله تتعلق بالأبد الذي لا ابتداء له ولا انتهاء : ولا تتعلق بهذه الحقيقة أو بتلك الحقيقة في الزمن الذي يحيط به المخلوقات .

وليس من دعوانا هنا ولا من عرضنا أن نأتى بالقول الفصل في مسألة من المسائل التي تتسع لاختلاف الآراء ولا تنهى إلى قرار . لأن الغرض الأول من هذا الكتاب هو تقرير مكان الفلسفة القرآنية من الدعوات الدينية التي تنتظم عليها حياة الجماعات البشرية . ومكان الفلسفة الإسلامية بين تلك الدعوات واضح مخلود .

فليس في الإسلام ما في اليهودية من صورة الإله الذي ينافس البشر وينافسونه ويقدر لهم حسابهم فيخطيء الحساب . لأن قدر الله في الإسلام بكل شيء « قد جعل الله لكل شيء قدرا » ... « وكل شيء عنده بمقدار » ... « وخلق كل شيء فقدره » ... « الذي له ملك السموات والأرض . ولم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شيء فقدره تقديرا » .

وليس في الإسلام ما في المسيحية من كفارة أحد عن أحد ، ولا في القول بالخطيئة الموروثة بغير جريرة للمولود فيها . لأن القرآن يقول « ولا تزر وازرة وزر أخرى » ... « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » .

أما مسألة التكليف فالقرآن يجمع فيها بين القول باستطاعة الإنسان أن يتلقى الأمر والنهي ويتقدير كل شيء ، ولا تناقض بين القولين في حكم العقل فضلا عن حكم الدين .

ولبيان ذلك نفرض كل فرض مستطاع في مسألة التكليف لنرى أى الفروض أحق بالاعتقاد وأولى بالقبول في العقل والضمير .

فإما عالم لا تكليف فيه ولا جزاء .

وإما عالم يتساوى فيه التكليف ويتساوى فيه العمل ويتساوى فيه الجزاء .

وإما عالم يقع فيه التكليف والتقدير على اختلاف كما نرى في اختلاف العالم الذى نحن فيه .

فالعالم الذى لا تكليف فيه ولا جزاء لم يتخيله أحد من أصحاب الأديان ، ولا من المفكرين المنكرين .

وقد تخيل أرسطو لها لا تصريف له في الكون ولا بشأن له بالخلق في كثير ولا قليل .

وهو إله لا يستقيم الإيمان به من الوجهة الدينية ، ولا من الوجهة الاجتماعية ولا يستقيم الإيمان به من الوجهة الفلسفية على حال من الأحوال .

وإنما قصر أرسطو عمل الإله على الحركة الأولى لأنه اعتقد أن واجب الوجود أشرف الموجودات وأن أشرف الموجودات يعقل أشرف المعقولات وهو ذاته فكل تفكير فيما دون ذلك فهو تفكير لا يصح عنده في حق الإله .

فكيف اتفقت هذه الحركة الأولى التى وقف عندها عمل الإله ؟ هل جاءت من الكون شوقا إلى الله ؟ أو جاءت من الله تشويقا للكون إليه ؟ .

لا يستقيم القول على كلا الرأيين . فان كان الكون قادرا على التحرك فقد بطل القول بالتحرك الأول ، وإن كانت الحركة من قبل الله فحركة

واحدة كآلف حركة بل كجميع الحركات من أكبر الموجودات إلى أصغر الخليات .

ومع هذا لا تناقض بته بين تفكيره في الخلق وتفكيره في أشرف الموجودات . لأن أشرف وجود هو الوجود الذى يليق بالإله الخالق المنعم القادر على كل شيء . ولن يكون الإله خالفاً بغير خلق ، ولا منعماً بغير إنعام . ولا قادراً بغير تقدير .

وإذا تركنا الجانب الفلسفى وحصرنا مسألة التكليف فى حدودها الاجتماعية فالقائلون بالمؤثرات الطبيعية أنفسهم يوجبون التكليف مع إنكارهم لوجود الله ، ولا يمتنعون مجازاة الإنسان بعمله إلا أن يكون « إنساناً غير مسئول » عن عمله . كالمجنون والمريض والمكره على الإجرام . وهم لا يخرجون بذلك عن حكم القرآن الذى يقول « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » ... ويقول « ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج » ... ويعنى الجانى المكره على جنائته إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ... « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه » ... ثم يرضى عن الإثم بالتوبة والإصلاح . « إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم » .

ومهما يقل القائلون باضطراب الإنسان . لانتطاعه على عمله بحكم الوراثة أو بحكم البيئة أو بحكم المزاج . فهم لا يقولون ببطلاق فائدة التكليف على الإطلاق . لأن المشاهد أن الإنسان يستسهل الإثم الذى لا عقاب عليه ويستصعب الإثم الذى يخشى عليه العقاب . وأنه لا يعلم ما ينطوى عليه من القلرة على الإحسان واجتناب الإساءة فلا يزال بحاجة إلى الحافز والوازع لاستبطان تلك القدرة ، واستخراج غاية ما تنطوى عليه .

ونعود بعد هذا وذاك فنقول إن الإله الذى لا يكلف ولا يصرف إله ملغى من حساب البشر ، فلا يصلح لهم فى مجال الإيمان ولا مجال التفكير .

أما العالم الذى يتساوى فيه التكليف ويتساوى فيه العمل ، ويتساوى فيه الجزاء فليس بعالم موجود .

فالعالم الذى يتساوى فيه كل شيء لا شيء فيه .

لأن « التشبيء » معناه تمييز شيء عن شيء ، ووقوع الاختلاف بين أشياء وأشياء .

ولو تساوت الأشياء لاختلف بها الزمان ، ولو تساوى الزمان لما كان هناك معنى لاختلاف شيء منها عن شيء ، وهى على تعددها تشابه فى جميع الخصائص وفى جميع الأعمال ، وفى جميع الأوقات .

فامتناع الاختلاف بالنسبة للأشياء عدم .

والمساواة بينهما على تجديد الاختلاف بينها خلل وظلم ومباينة للمعقول .

فاذا حدث العالم المخلوق فلا بد فيه من اختلاف .

وإذا حدث فيه الاختلاف فلا بد من اختلاف التقدير واختلاف التكليف واختلاف الأعمال .

أما أن نبطل المخلوق ، ونبطل ما يلزمه من صفات المخلوق ، فمعنى ذلك أن يخلق الله خالقا مثله فى الكمال والدوام بغير ابتداء ولا انتهاء . وذلك محال .

وأقل ما فيه من فارق أن يكون هناك فضل للإله الخالق على الإله المخلوق .

ثم يلزم من ذلك ما لزم عند أصحاب القول ، بالعقول العشرة ، أو بتوالى الموجودات من واجب الوجود إلى العقل الأول إلى سائر العقول والنفس التى تتوالى من مصدر إلى مصدر فى عالم الإمكان .

فالإله المخلوق سيخلق لها دونه فى صفات الكمال ، والإله الذى خلقه سيخلق ما دونه حتى ينتهى الأمر إلى مخلوقات كهذه المخلوقات التى نراها على اختلاف كبير فى العمل والتقدير .

فالعالم الذى لا اختلاف فيه لا شىء فيه .
والعالم الذى تختلف فيه الأشياء محال أن يتفق فيه التقدير والتكليف .

* * *

فلم يبق من فروض الإلهية الدينية غير فرض واحد يقبله العقل ويستقيم عليه الاعتقاد : وهو فرض الإله الذى يخلق الخلق على اختلاف فى التقدير والتكليف .

ولا اعتراض على هذا الفرض الوحيد إلا أن يقال : إن التفرقة بين الناس بقضاء السعادة لقوم وقضاء الشقاوة لآخرين ظلم يناقض صفة العدل التى يتصف بها الإله القدير الرحيم .

ولكنه اعتراض لا يصمد للنظر طويلا دون أن يتبين له أنه لم يثبت على أساس متين . لأن العدل الأعظم هو العدل الذى يناط به قوام الموجودات ، ولا قوام للموجودات كما أسلفنا مع المساواة المطلقة فى التقدير والتكليف .

ولأن عدل الإله السرمدى إنما يتعلق بالأبد كله ، ولا ينحصر فى حالة من الحالات التى تتابع بها الأزمان . وفى مجال الأبد متسع التصحيح والتعديل ، وبقية دائمة للموازنة والمراجعة ، وللتسوية بين الأقدار والأطوار ، إلى انتهاء مقدور ، أو إلى غير انتهاء .

ومن أراد من الأبد أن يحصر حكمته فى لحظة واحدة أو فى عصر واحد أو كوكب واحد من هذه العوالم التى لا نعرف عدادها ، فقد أخطأ فى حكم العقل ، ولم يكن قصاراه أنه أخطأ فى حكم الدين .

ومع هذا نستطيع أن نلاحظ فى التقديرات الزمنية بعض الدلائل على الحكمة الأبدية التى تقصر على الإحاطة بها مدارك أبناء الفناء .

فوجود الله لم يحرم الناس حرية كانت تكون لهم بغير وجود الله .

وقد أعطاهم الله حظوظا من الحرية هى هذه الحظوظ التى يملكونها فى هذه الحياة .

ولكن المنكرين قد تعودوا أن يسخروا من هذا القول وأن يصوغوه في
المصيغة التي يحسبونها مواتية للسخرية والتنفيذ . فيقولوا . نعم إن الله قد خلق
للناس الحرية ... أى أنه اضطرهم أن يكونوا أحرارا مختارين ...

يقولون ذلك ويحسبونه غاية الغايات في السخرية والتنفيذ . ولو استطاعوا
أن يقابلوه بصيغة واحدة تسلم من الإحالة لحق لهم أن يسخروا منه . ولا
يطعنوا إليه .

فاذا كان الله قد اضطر الناس أن يكونوا أحرارا فقد أصبحوا أحرارا
كما أراد . وهذا هو الذى يعنينا من الحرية كيفما كان السبيل إليها .

ولا مقابل لهذا القول إلا أن يقال . بل ينبغي أن يخلق الناس الحرية
لأنفسهم كما يريدون . وأن تطيعهم الأكوام في كل ما أرادوه . وأن تطيع
كل منهم على حدة في كل خاطرة تخطر لأحدهم وكل غبة تهجس في ضمير
هذا أو ضمير ذاك .

وليس هذا هو القول الذى ينجو بصاحبه من السخرية والتنفيذ . لأنه
حالة من حالات الوهم . لا تصح في الخيال فضلا عن صحة التفكير أو صحة
الاعتقاد .

ومنى رجعنا إلى الله يخلق الحرية فكيف تكون هذه الحرية التي يخلقها
الله .

أخلق الله لكل إنسان حرية إله فعال لما يريد ؟
ذلك محال .

أم يخلق لهم حرية المساواة في الأقدار والأعمال ؟
ذلك أمر لا يقوم به قوام للموجودات في عالم الخلود .

فاذا لم تكن حرية آلهة ولا حرية تنبى الفوارق والأقدار — فهى إذن هذه
الخطوط من الحرية التي رأيناها للخلق في هذه الحياة .

وقد ساء ظنا وساء فهما من يرى أن الله قد أعطى الخلق قوامه بهذه الحظوظ . وهذه القسم . وهذه الأقدار . ثم يفوته أن قوام الخلق لا ينتهى إلى ظلم واختلال ، وهو فى ذمة الغيب وذمة الأبد . ولا يمكن أن يكون فى الحاضر . ولا فى ذمة العلم الذى يحيط به أبناء الفناء .

وعلى هذا يستطيع المسلم أن يؤمن بكل حكم من أحكام القرآن فى مسألة القضاء والقدر على تعدد الجوانب التى تناولتها هذه الأحكام . لأنه يؤمن عقلا بأن وجود الله يبطل قيام التكليف وإن قيام التكليف لا يبطل اختلاف الحظوظ والأقدار ، وأن اختلاف الحظوظ والأقدار لا يحتم قدرة الله فى الأبد الأبد على تحقيق العدل فيما قضاه .

وهنا محل الإيمان بما يرجع إلى الغيب ولا تحصره الشهادة .

ولكن الإيمان بالغيب إيمانا :

إيمان بما لا يعقل ، وهو تسليم مزعزع الأساس .

وإيمان بما ينتهى إليه العقل حين يبلغ مداه . وهكذا يكون الإيمان إن كان لا بد من إيمان .

ولا بد من إيمان .

• • •

الفرائض والعبادات

الفريضة الدينية أدب يراد به صلاح الفرد أو صلاح الجماعة .
ومن محاسن الفرائض الإسلامية أن كل فريضة منها تؤدي إلى المقصدين ،
وتجعل الإنسان ذى ضمير ، ولجماعة ذات ضمير .
فصلاة الجماعة — في يوم الجمعة — واجب على المسلمين مقدم على البيع
والشراء ومطالب المعاش . « يأياها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم
الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون » .
نعم خير من مطالب المعاش ولا شك أن تعلق الجماعة سرا وعلانية — في
يوم من الأيام — عن صفائر الشح والجشع وهموم الدنيا ، لتخرج من ضيق
هذه الشواغل المحصورة ، وتعرف لحياتها غاية أرفع من هذه الغاية ،
وقسطاسا أقوم من هذا القسطاس ، وتذكر ما ينفعها ذكره كلما استغرقها
ذكر المنافع والغوايات ، وترى عظماءها وصغراءها معا في ساحة واحدة ،
بين يدي العظمة الإلهية التي تظامن من كبرياء العظيم ، وترفع من رجاء
الصغير .

وإذا صلى المسلم منفردا في سائر الأيام فهو في انفراده لا يغيب عنه
شعوره بأصره القربي ، بينه وبين الجماعة الإسلامية في أقطار الأرض من
شمال إلى جنوب ومن مشرق إلى مغرب . لأنه يعلم أنه في تلك اللحظة يتجه
وجهه واحدة مع كل مسلم على ظهر الأرض يؤدي فريضة الصلاة ، ويستقبل
معه قبلة واحدة ، ويدعو بدعاء واحد ، وإن تباعدت بينهم الديار .

وحسبه أن يقف بين يدي الله خمس مرات من مطلع الشمس إلى مغيبها
لمنتزج حياته بالعنصر الإلهي ، ويمثل الوازع الأعلى نصب عينيه ما بين كل

صلاة وصلاة « إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » ... ولا شيء أقمن بالنهى عنهما من الشعور بوزرهما كلما تمرست بالدنيا بضع ساعات من ليل أو نهار .

* * *

والزكاة مصلحة للجماعة . لأنها تقيم دعائم التعاون بين المجلودين والمحرومين ، وتعالج مشكلة الفقر والحاجة علاجا يقوم على التعاطف والولاء بين من يعول ومن يعال . وهى إلى هذا رياضة للنفس يأخذ منها الواهب كما يأخذ الموهوب . لأنها تعودها نبل التضحية بالمال العزيز على النفوس ، وتعلمها مغالبة الحرص والسماح بالبذل والإيثار . وتلقى في روعها أنها مسئولة عن غيرها فيما تكسبه بسعيها وتديرها . فتشعر بتكافل الجماعة شعورا يخرجها من ضيق الأثرة والانفراد .

* * *

الحج « مؤتمر عالمي » يعقده المسلمون مرة في مواعده المعلوم من كل عام . يجتمعون فيه إلى صعيد واحد ، فيتعارفون ويتشاورون ، ويفضى بعضهم إلى بعض بما يعلمون من أحوالهم وما يشكون من متاعبهم ورزاياهم . ويستعيدون ماضيهم كرة بعد كرة ، فلا يصبرون طويلا على حاضرون ذلك الماضي العظيم . ونعم العمل المشترك عمل لا ينقطع عاما من الأعوام ، ولا يزال حافزا للهمم باعنا للذكرى كلما تجدد على مر السنين .

أما الفرد فله من الحج رياضة على المشقة ومنشط من طول اللبث والجمام ، وعلم بما يجمله المقيم في مكانه ، وهو علم يستفاد من السياحة ولا يستفاد من غيرها ، ويبحث عليه القرآن الكريم لأنه يفتح البصائر والقلوب ، ويقشع عمي الأبصار ، وحجاب الأسماع . « أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها ، فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور » .

* * *

والصيام في مظهره الاجتماعي يعطينا مظهر أسرة عظيمة — من مئات الملايين — تنتشر في جوانب الأرض وتقرن شعائرها الدينية كل يوم بأمس ما يحس الإنسان في معيشته اليومية ، وهو أمر الطعام والشراب ومتع الأجساد : ملايين من الناس في جوانب الأرض يطعمون على نظام واحد ويمسكون عن الطعام على نظام واحد . ويستقبلون ربههم على نظام واحد . وكلما انتظمت أسرة بين جدران بيت على مثل هذا النظام .

أما الفرد فبستفيد منه خير ما يستفيدة الإنسان في حياته الروحية أو حياته الخلقية ، وهو ضبط النفس وشحن عزيمتها وقدرتها على الفكاك من أسر العادات وتطويع الجسد لدواعي العقل والروح .

والصيام الإسلامي هو أجلى ضروب الصيام في تحقيق هذا المقصد ، لأنه يحدد القلعة على ذلك كل يوم مدى شهر من شهور السنة ، ولا يكون قصاراه نقلة واحدة من عادة شهور إلى عادة شهور .

ويقول بعض المتعللين بقواعد الصحة إن الصيام على هذا النحو يخل بوظائف الهضم وما يتصل بها من الوظائف الجسدية . وهو قول لا يؤيده الواقع المشاهد في اختلاف أحوال البنية الحية في تدبير طعامها وشرابها على اختلاف المنبت والإقليم وعادات المعيشة . وما رأينا الناس قد احتاجوا قط إلى تربية اجتماعية قوية أو تربية فردية عالية ، إلا كان قوامها ترويض الجسد على طعام غير طعامه المألوف وتعريضه لطوارئ من تقلبات الجو وتقلبات المعيشة غير التي تعرض لها ونشأ عليها . كذلك تربي الجيوش وكذلك يربي الملوك والأمراء .

وتلحق « بفكرة » الفرائض الدينية فكرة العيدين في الإسلام ، وهما عيد الفطر وعيد الأضحى . فعيد الفطر تحية للواجب ، وعيد الأضحى تحية للفداء . وليس للنفس الإنسانية غاية من الأدب بعد رياضتها على الواجب ورياضتها على الفداء .

ومدار هذه الفرائض كلها على السباحة واليسر لا على العسر والإرهاق .

- « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » .
- « ما جعل عليكم في الدين من حرج » .
- « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » .
- تلك الرؤوس الفرائض التي تعلمها المسلمون من كتابهم .

* * *

- إن كانت للجماعة البشرية عقيدة دينية فلا بد للعقيدة الدينية من شعائر ، .
- وليس بين هذه الشعائر ما هو خير للمعتقدين من شعائر الإسلام .

التصوف

من آراء بعض الباحثين — سواء في الشرق والغرب — أن التصوف دخيل على الدين الإسلامى ، وأن اسمه نفسه مقتبس من كلمة يونانية هى كلمة الثيوسوفى Theosophy أى الحكمة الإلهية .

واختلفوا فى أصل التسمية فاستبعد بعضهم اقتباسها من اليونانية ، وردوها تارة إلى أهل الصفة وتارة إلى لبس الصوف وتارة إلى الصفاء .

ومنهم من قسم التصوف قسمين . قسم يقوم على طلب المعرفة ، وهو فى رأيهم من بقايا مدارس الفلسفة اليونانية ، ولا سيما مدرسة الاسكندرية . وقسم يقوم على تصفية النفس بالعبادة والانقطاع عن الدنيا و « الفناء » فى الله ، ومرجعه إلى أهل الهند ، الذين يؤمنون « بالرفانا » ويعتبرونها غاية الغايات فى الاتصال بالذات الإلهية .

ومما لاشك فيه أن بعض التصوف دخيل فى الإسلام . وهو التصوف الذى يقول بالحلول ووحددة الوجود . ويغلب على النساك والمتفلسفة الذين جاؤوا الهند ، وأطراف البلاد الفارسية .

ومما لا شك فيه كذلك أن تخوم الهند وأطراف البلاد الفارسية كانت أصلح لانتشار بعض الطرق « السرية » التى لا ترضى عنها الدولة ولا سيما فى عهد بنى أمية . فإن الطرق السرية كانت تعلم الناس الإيمان بالامام المستور ، وإنكار السلطان الظاهر ، وكان الغضب من السلطان الظاهر على أشده بين « الشعوبيين » أو بين العرب من المسلمين . لأن العرب استأثروا بدولة بنى أمية ، وصبغوها بالصبغة القومية . فكان هناك أكثر من عامل واحد لرواج التصوف بين الفرس وأبناء الأمم الإسلامية غير العربية . ومن ثم شاع القول

بأن التصوف دخيل على الإسلام من أساسه ، وأنه بقية من بقايا الفلسفة الهندية أو اليونانية ولا سيما « الأفلوطنية » وهى مزيج من عبادات مصر وعقائد الهند وفلسفة اليونان .

لكن التصوف فى الحقيقة غير دخيل فى العقيدة الإسلامية . لأنه كما قلنا فى كتابنا عن أثر العرب فى الحضارة الأوربية « مبثوث فى آيات القرآن الكريم ، مستكن بأصوله فى عقائده الصريحة . فالمسلم يقرأ فى كتابه أن « ليس كمثل شئء وهو السميع البصير » فيقرأ خلاصة العلم الذى يعلمه دارس الحكمة الإلهية . ويقرأ فى كتابه : « ففروا إلى الله إني لكم نذير مبين » فيعلم ما يعلمه تلاميذ المتصوفة البوذيين حين يؤمنون بأن ملايسة العالم تكدر سعادة الروح ، وأن الفرار منه أو الفرار إلى الله هو باب النجاة . ويقرأ فى كتابه أن الله « هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شئء عليم » و « كل شئء هالك إلا وجهه » فلا يزيده المتصوفة شيئا حين يقولون له إن الله أزل أبدي قديم بغير زمان ولا مكان ، عليم بالكليات والجزئيات : ويقرأ فى كتابه أن « الله نور السموات والأرض » « والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله ... » « ونحن أقرب إليه من حبل الوريد » فلا يزيده المتصوفة إلا التفسير حين يقولون إن الوجود الحقيقى هو وجود الله ، وأنه أقرب إلى الإنسان من نفسه . لأنه قائم فى كل مكان يصلى له كل كائن « وإن من شئء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم » .

ومن القرآن الكريم يعلم المسلم الخلاف بين عالم الظاهر وعالم الباطن أو عالم الحقيقة وعالم الشريعة . لأنه يقرأ مثلا واضحا لهذا الخلاف فيما كان بين الخضر وموسى عليهما السلام من خلاف ... « فوجد عبدا من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ، قال له موسى هل أتبعك على أن تعلمنى مما علمت رشدا . قال إنك لن تستطيع معى صبرا ، وكيف تصبر على ما لم تحط به خبرا . قال ستجدنى إن شاء الله صابرا ولا أعصى لك أمرا . قال فان اتبعتنى فلا تسألنى عن شئء حتى أحدث لك منه ذكرا . فانطلقا حتى إذا ركبا فى السفينة خرقها قال أخرقها لتفرق أهلها لقد جئت

شيئا إمرا . قال ألم أقل إنك لن تستطيع معي صبرا . قال لا تؤاخذني بما نسيت ولا ترهقني من أمري عسرا . فانطلقا حتى إذا لقيا غلاما فقتله قال أقنلت نفسيا زكية بغير نفس لقد جئت شيئا نكرا . قال ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبرا . قال إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني قد بلغت من لدني عذرا . فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه ، قال لو شئت لاتخذت عليه أجرا . قال هذا فراق بيني وبينك سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبرا . أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا . وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين فخشينا أن يرهقهما طغيانا وكفرا : فأردنا أن يبلهما ربهما خيرا منه زكاة وأقرب رحماً . وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة وكان تحته كنز لهما وكان أبوهما صالحا فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك وما فعلته عن أمري ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا » .

فالمسلم الذي يقرأ هذه الآيات - وهو مطبوع على التصوف والبحث عن خفايا الآثار ودقائق الحكمة - يجد فيها غناء من الأصول الصوفية ، ولا يفوته إذا اكتفى بها أن ينشئ منها مدرسة صوفية إسلامية تلتقي بالمدارس الأخرى في كثير وتفصل عنها في كثير : ولكنها لا تنعزل عن لباب التصوف « بالطبع والفطرة » كما يرى بعض المعقبين على الصوفية الإسلامية التي يستمدها المسلم من الدين .

ولكن القرآن حين يفتح للمسلم أبواب الحياة الروحية يحرم عليه أن يوصد بيديه أبواب الحياة الجسدية وينهاه أن يترك العمل ليتقطع عن الدنيا ويذني نصيبه منها « وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين » .

« يأياها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » .

« يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض » .

« يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا » .

فالحياة الروحية في الإسلام تجرى على سنن القصد الصالح للحياة البشرية . لا استغراق في الجسد ولا انقطاع عنه في سبيل الآخرة . قوام بين هذا وذاك .

وإذا كان الإسلام قد عرف أناسا من « النساك » الذين تفرغوا للمطالب الروحية فانما كان ذلك على سنة التخصص في كل مطلب من مطالب الحياة الإنسانية ولم يكن من قبيل الإلغاء أو التعطيل لمطلب من هذه المطالب الضرورية .

فليس في تخصيص إنسان لعلم الطب مثلا إلغاء أو تعطيل لغيره من العلوم الشريفة التي يتم بها قوام المعارف الإنسانية ، وليس في التخصص إيجاب واستنكار وإنما هو سبيل التعميم والاستفادة من كل ملكة في الذهن والذوق والروح . ولا يوجب الإسلام التنسك على جميع المسلمين لأن أناسا منهم تخصصوا له وفضلوه على مطالب الروح أو مطالب الجسد الأخرى . ولكنه يجيزه بالقدر الذي بيناه ، وهو القدر الذي ولا غنى عنه في تدبير حياة الإنسان

فالملكات الإنسانية أكثر وأكبر من أن يناها إنسان واحد . ولكنها ينبغي أن تنال ، فكيف يمكن أن تنال ؟

إنها لا تنال إلا بالتخصص والتوزيع . ولا يتأتى هذا التخصص أو هذا التوزيع إذا سوينا بينها جميعا في التحصيل والزمن كل أحد أن تكون له أقساط منها جميعا على حد سواء .

ولا نقصر القول هنا على الملكات العقلية أو الروحية التي لا يسهل إحصاؤها ولا تحصيلها . ولكننا نعم به هذه الملكات ومعها ملكات الحس والجسد ، وهي محدودة متقاربة في جميع الناس .

فهذه الملكات الجسدية - فضلا عن الملكات العقلية والروحية - قابلة للنمو والمضاعفة إلى الحد الذي لا يخطر لنا على بال ولا نصدقه إلا إذا شهدناه .

وقد رأينا ورأى معنا ألوف من الناس رجلا أكتع يستخدم أصابع قدمه في أشياء يعجز الكثيرون عن صنعها بأصابع اليدين . يكتب بها ويشعل عيدان الثقاب ويصنع بها القهوة ويصبها في الأقداح ويشربها ويديرها على الحاضرين ويسلك الخيط في سم الإبرة ويخيط الثوب الممزق ، ويوشك أن يصنع بالقدم كل ما يصنع باليمنى أو اليسار .

ورأينا ورأى معنا ألوف من الناس لاعبي البليارد في المسابقات العامة يتسلمون العصا ثم لا يتركونها إلا بعد مائة وخمسين إصابة أو تزيد . ولعلمهم لا يتركونها إلا من تعب أو مجاملة للاعبين الآخرين . وهم يوجهون بها الأكر إلى حيث يريدون ويرسلونها بين خطوط مرسومة لا تدخل الأكر في بعضها ولا تحسب اللعبة إذا لم تدخل في بعضها الآخر . بحيث لو قال لك قائل إن هؤلاء اللاعبين يجرون الأكر بسلك خفي لجاز لك أن تصدق ما يقول .

ورأينا من يقذف بالحربة على مسافات فتقع حيث شاء ، ورأينا من ينظر في آثار الأقدام فيخرج منها أثرا واحدا بين عشرات ولو تعدد وضعه المئات . ورأينا من يرمى بالأنشودة في الحبل الطويل فيطوق بها عنق الإنسان أو الحيوان على مسافة أمتار .

هذه هي الملكات الجسدية المحدودة وهذه هي آماذ الكمال الذي تبلغ إليه بالتخصيص والمراثة والتوزيع .

فما القول إذا حكمنا على الناس جميعا أن يكسبوا أعضاءهم ملكة من هذه الملكات ؟ . إننا نخطئ بهذا أيما خطأ ونعطلهم به عن العمل المفيد . ولكننا نخطئ كذلك كل الخطأ إذا حججنا على إنسان لأنه أتقن ملكة من هذه الملكات الجسدية ، ولو جار في نفسه على ملكات أخرى يتقنها الآخرون

فإذا كنا جاوزنا بالقوى الجسدية حدودها المعبودة بالمرانة والتخصيص ،
فما الظن بالقوى الروحية أو العقلية وهى لا تتقارب فى الناس هذا التقارب
ولا تقف عند هذه الحدود ؟

وإذا كان طالب القوة الروحية يؤثرها على جسده فلماذا تلومه ، وننحى
عليه ونحن لا ننحى على اللاعب إذا أثر المهاره فى اللعب على المهاره فى فنون
العقل أو الكمال فى مطالب الروح ؟

إذا لمنا من يجور على جسده لأنه يضر الناس إذا اقتلوا به أجمعين فمن
واجبنا أن نلوم كل ذى ملكة وكل ذى عمل وكل ذى فن وكل ذى رأى
من الآراء . فما من واحد بين هؤلاء إلا وهو يضر الناس إذا اقتلوا به
أجمعين .

وما لا جدال فيه أن نوازع الجسد تحجب الفكر عن بعض الحقائق
الاجتماعية فضلا عن الحقائق الكونية المصفاة .

وما لا جدال فيه أن شواغل العيش وهموم الأسرة عائق عن بعض
مطالب الإصلاح فى الحياة اليومية : فضلا عن الحياة الإنسانية الباقية على
مر الدهور .

وما لا جدال فيه أن طالب القوة الروحية كطالب القوة البدنية ، له حق
كحى المصارع والملاكم وحامل الأثقال فى استكمال ما يشاء من ملكات
الإنسان ، ولسنا على حق إذا أخذنا عليه أنه جار على جسده أو لذات عيشه .
لأننا لا نلوم المصارع إذا نقصت فيه ملكة الفن أو ملكة العلم أو ملكة الروح .

لو أصبح كل الناس مصارعين لفسد كل الناس . ولكن لا بد من
المصارعة مع هذا : ولا بد من المتفرغين لها إذا أردنا البقاء .

ولو أصبح الناس كلهم متصوفين معرضين عن شواغل الدنيا لفسدت
الدنيا وبطل معنى الحياة ومعنى الزهد فى الحياة . ولكن لا بد من هذه الزعة
فى بعض النفوس ، وإلا قصرنا عن الشأ الأعلى فى مطالب الروح وفقدنا

ثمرة « التخصص » أو ثمرة « القصد الحيوى » الذى ينظم لنا ثروة الروح
و ثروة العقول و ثروة الأبدان .

« القصد الحيوى » مكفول بشريعة القرآن فى كل مطلب من هذه
المطالب الروحية . فهى مباحة لمن يطبقها ، وهى لا تفرض على جميع
المسلمين .

ولا بد من هذه الإباحة ولا بد من هذا الإعفاء . فانهما يجريان بالقدر
الذى يفيد ويمنع الضرر فى كلتا الحالتين » .

* * *

الحياة الأخرى

الأديان الكتابية على اتفاق في الإيمان بالحياة بعد الموت ، وإن اختلفت بينها بعض الاختلاف في تمثيل تلك الحياة .

وقد آمن الفلاسفة بالحياة الأخرى قبل الأديان الكتابية جميعا وبعدها .

فمن أشهر المؤمنين بها من الفلاسفة السابقين أفلاطون ، ومن أشهرهم في العصر الحديث عمانوئيل كانت ، وهما يجمعان أطراف الآراء الفلسفية في سبب الإيمان ببقاء النفس بعد الموت .

فالنفس في مذهب أفلاطون جوهر مجرد بسيط لا يقبل التجزئة ولا الانحلال وهي قوام الحياة . وما هو حياة لا يمكن أن يعود « لا حياة » كما أن « اللا حياة » لا يمكن أن تحيى المادة الصماء .

ولكن النفس تتلبس بالمادة في معارج الترقى والتطهير ، وتخلص من المادة — طور بعد طور — لتعود إلى عنصرها الأول من الحرية والصفاء .

وبقاء النفس في مذهب « كانت » مرتبط برأيه في « القانون الأخلاقي » الذين تدين به فطرة الإنسان ، ويدل على إرادة إلهية فوق إرادة الآحاد والجماعات ، فإن الإنسان مفطور على أن يفهم الواجب ، وأن يفهم أن الواجب هو العمل الذي يصلح للاقتداء به ، وأنه يتخذ قاعدة عامة تطلب من جميع الناس .

وليس من المعقول أن يغرس في النفس قانون كهذا ثم يشقى من يدين به ويسعد من ينبذه ويخرج عليه . فالحكمة التي غرست هذا القانون في الطباع أن ترد الأمر إلى نصابه في حياة بعد هذه الحياة ، لأن الجزاء العدل لا يتم كله في حظوظ هذه الحياة .

ونريد من الإشارة الموجزة إلى رأى هذين الفيلسوفين ، أن يذكر الناظرون في مسألة الحياة بعد الموت أنها مسألة بحث وتفكير ، وليس قصارها أنها مسألة اعتقاد وإيمان .

فالعقل لا يخرجها من متناول بحثه ، وأصحاب العلم التجريبي أنفسهم لا يملكون من أساسيدهم العلمية ما يسوغ لهم باغلاق الباب فيها : لأنهم لم يحصروا قط طبيعة الحياة ، ولم يثبتوا قط أنها وليدة المادة الصماء . فليس هم أن ينقضوا ويبرموا في طبيعة شيء ليس بالمحصور في عملهم ولبس مقطوعا لديهم بأصل تكوينه وغاية مصيره .

لكن العقل نفسه يستلزم فارقا لا بد منه بين تمثيل الحقيقة للبحث والتفكير وتمثيل هذه الحقيقة بعينها للتدين والاعتقاد .

فالحقيقة الاعتقادية لا بد أن تمتزج بتصور المؤمنين بها . لأن الخطاب فيها موجه إلى ملايين من البشر منهم العارف والجاهل . ومنهم الذكي والغبي . ومنهم كبير النفس وصغيرها : ورفيع الحس ووضيعه . ومنهم من يطلب الكمال ومن لا يعرف كمالا يطمح إليه .

فلا بد من توضيح الحقيقة الاعتقادية بالمحسوسات في كثير من الأحيان . وعلى هذا ينبغي أن يروض فكرة كل من ينظر إلى عقيدة الحياة الأخرى في القرآن الكريم .

فالقرآن الكريم يفرض على المؤمنين عقيدة البعث والحساب . ويدعوهم إلى الإيمان بالنعيم والعذاب .

والجنة هي مقر النعيم .

والنار هي مقر العذاب .

وفي القرآن أوصاف محسوسة للجنة كما وصفت في سورة الواقعة : « في جنات النعيم ، ثلة من الأولين وقليل من الآخرين . على سرر موضونة متكئين عليها متقابلين ، يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق

وكأس من معين ، لا يصدعون عنها ولا ينزفون ، وفاكهة مما يتخيرون ، ولحم طير مما يشتهون ، وحور عِين كأمثال اللؤلؤ المكنون ، جزاء بما كانوا يعملون . لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيلا إلا قليلا سلا ما سلا .

وفي القرآن أوصاف محسوسة للنار كما وصفت في سورة الفرقان : « بل كذبوا بالساعة واعتدنا لمن كذب بالساعة سعيرا إذ رأتهم من مكان بعيد سمعوا لها تغيظا وزفيرا وإذا ألقوا منها مكانا ضيقا مقرنين دعوا هنالك ثبورا » . ولكن من المتفق عليه بنص القرآن ونص الحديث النبوي الشريف أن هذه الموصوفات غير ما يرى ويعهد في هذه الحياة : « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون » ... والتبي عليه السلام يقول : « فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » .

والواقع أن المسلمين يفهمون من هذه الصفات معنى النعيم ومعنى العذاب ولا يخل فهمهم لهذا أو لذلك بالغرض المقصود من وعد الله ووعيده بالثوبة والعقاب .

فالإمام فخر الدين الرازي مثلا يقول في تفسير الاتكاء على السرر الموضونة : « معناه أن كل أحد يقابل كل أحد في زمان واحد ، ولا يفهم هذا إلا فيما لا يكون فيه اختلاف جهات . وعلى هذا فيكون معنى الكلام أنهم أرواح ليس لهم أديار وظهور . فيكون المراد من الساجين هم الذين أجسامهم أرواح نورانية جميع جهاتهم وجه . كالنور الذي يقابل كل شئ » .

وهذا فهم فيلسوف باحث في الجواهر والأعراض . وفي مطالب الأرواح والأجسام .

وفهم المتصوفة أن نعيم الحياة الباقية كله هو الوصول إلى الله ولا يتطلعون إلى جزاء غير هذا الجزاء .

سمعت رابعة العدوية قارئا يتلو قوله تعالى : « وفاكهة مما يتخيرون

ولحم طير مما يشبهون .. فقالت : نحن إذن صغار حتى نفرح بالفاكهة والطير .

وسمع الشبلى قوله تعالى : « منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة » فصاح صيحة عظيمة وقال : فأين الذين يريدون الله تعالى ؟ وكان يقول في قوله تعالى : « كلوا واشربوا » : « إن كان ظاهره إنعاما فباطنه انتقام وابتلاء واختبار . لينظر تعال من هو معه ومن هو من حط نفسه » .

* * *

فوصف الحقائق بالمحسوسات - كما رأينا - تعبير يفهمه الخواص الذين يرتفعون بالفهم وبمطالب النفس الباقية عن طبقة الجهلاء .

ولكن هل التعبير بالمعاني المجردة والحقائق المثالية مفهوم عند هؤلاء الجهلاء ؟ إننا نعلم جميعا أن أحوج الناس إلى الإيمان بالحساب - بل أحوجهم إلى وازع الدنيا كله - هم طبقة الجهلاء الذين تستغرقهم المحسوسات ولا يخلصون منها إلى تجريد المعاني والشعور بحب الحقيقة وتقديس الكمال . وهؤلاء لا يعتقدون إلا بما يحسون ويفقهون . فاما عقيدة تمتاز عندهم بشعورهم وتصورهم وإما من كل عقيدة وفكاك من كل تكليف . وبهذا تبطل كلمة العقيدة في الجماعات البشرية كل البطلان .

ولا معنى إذن من إحدى صورتين لعقائد الجماعات البشرية :

إما أسلوب يحقق الحكمة من العقيدة عند جميع الناس خاصة وعامة ولا بد فيه من التعبير عن المعاني بالمحسوسات .

وإما أسلوب يترك الخاصة لأنفسهم ، وينفي العامة عن حظيرة الاعتقاد وهو لا يحقق الحكمة من العقيدة بحال .

في ذلك الأسلوب لا خسارة على أحد من الخاصة أو العامة وفي هذا الأسلوب لا فائدة للخاصة ولا للعامة . لأن الخاصة متروكون لأنفسهم

يفهمون ما يفهمون بمعزل عن الوحي والرسالة ، ولأن العامة محجوبون عن الوحي والرسالة بكل حجاب .

وقد ضلل بعض المفرضين من دعاة الأديان عقولاً كثيرة في شتى الأقطار حين زعموا أن الخطاب بالمحسوسات في أمر الجنة والنار مقصور على العقيدة الإسلامية وأن المؤمنين بالدين لا يؤمنون به إلا إذا كانوا من المؤمنين بالقرآن .

فالأنبياء والقديسون في جميع الأديان الكتابية قد تمثلوا المحسوس في رضوان الله ووضعوه على هذه الصفة في كتب العهد القديم والعهد الجديد . وفي كتب التراتيل والدعوات .

ففي العهد القديم يصغى أشعيا يوم الرضوان في الإصحاح الخامس والعشرين من سفره فيقول : « يضع رب الجنود لجميع الشعوب في هذا الجبل وليمة سمائن وليمة خمر على دردى سمائن ممخمة : دردى مصنى ويفنى في هذا الجبل وجه النقاب . النقاب الذى على كل الشعوب والغطاء المغطى به على كل الأمم ، يبلغ الموت إلى الأبد ويمسح السيد الرب الدموع من كل الوجوه » .

وفي العهد الجديد يقول يوحنا الإلهى في الصبحاح الرابع من رؤياه : « بعد هذا نظرت وإذا باب مفتوح في السماء والصوت الأول الذى سمعته كبوق يتكلم معى قائلا : إصعد إلى هنا فأريك ما لا يد أن يصير بعد هذا . وللوقت صرت في الروح وإذا عرش يعرض على في السماء وعلى العرش جالس . وكان الجالس في المنظر شبه حجر اليشب والعقيق وقوس قزح حول العرش في المنظر شبه الزمرد وحول العرش أربعة وعشرون عرشاً . ورأيت على العروش أربعة وعشرين شيخاً جالسين متسربلين بثياب بيض وعلى رؤوسهم أكاليل من ذهب ومن العرش يخرج بروق ورعود وأصوات وأمام العرش سبعة مصابيح نار متقدة هى سبعة أرواح الله . وقدام العرش بحر زجاج شبه البلور ، وفي وسط العرش وحول العرش أربعة حيوانات مملوءة عيوناً من قدام ومن وراء . والحيوان الأول شبه الأسد والحيوان

الثاني شبه عجل والحيوان الثالث له وجه لإنسان والحيوان الرابع شبه نسر طائر .. » .

ويقول في الإصحاح العشرين : « متى تمت الألف السنة يحل الشيطان من سجنه ويخرج ليضل الأمم الذين في أربع زوايا الأرض : ياجوج ومأجوج ليجمعهم للحرب وعددهم مثل رمل البحر .. فنزلت نار من عند الله من السماء وأكلتهم ... ولإبليس الذي كان يضلهم طرح في بحيرة النار والكبريت ... وكل من لم يوجد مكتوبا في سفر الحياة في بحيرة النار » .

ويقول في الإصحاح الحادى والعشرين : « ثم رأيت سماء جديدة وأرضا جديدة لأن السماء الأولى ، والأرض الأولى مضيتا ، والبحر لا يوجد فيما بعد وأنا يوحنا رأيت المدينة المقدسة أورشليم الجديدة نازلة من السماء من عند الله مهيأة كعروس مزينة لرجلها . وسمعت صوتا عظيما من السماء قائلا : هو ذا مسكن الله مع الناس .

وكانت آمال النعيم المحسوس تساور قلوب القديسين في صدر المسيحية فضلا عن عامة العباد بين غمار الدهماء . ومن أشهر هؤلاء الأقطاب المعدودين رجل عاش في سورية في القرن الرابع للميلاد وترك بعده تراثيل مقروءة يتغنى بها طلاب النعيم ، وهو القديس افرام الذي يقول في إحدى هذه التراثيل : « ورأيت مساكن الصالحين . رأيتهم تقطر منهم العطور ويفوح منهم العبير ، تزينهم صفائر الفاكهة والريحان ... وكل من عف عن خمر الدنيا تعطشت إليه خمر الفردوس ، وكل من عف عن الفردوس ، وكل من عف عن الشهوات تلقته الحسان في صدر طهور » .

واتفق أبحار المغرب وأبحار المشرق في وصف النعيم بهذه الصفة . فقال القديس أرنؤوس Arenius أسقف ليون في القرن الثاني إن السيد المسيح أنبا يوحنا الإلهي : أن « ستأق أيام يكون فيها كروم لكل كرمة منها عشرة آلاف غصن ، ولكل غصن عشرة آلاف فرع ، ولكل فرع عشرة آلاف عنب ، وتعصر العنب منها فتلر من الخمر ، مائتين وخمسة وسبعين رطلا » .

هذه الصفات وأمثالها كثيرة فيما كتب وسجل ، وفيما وقع في الخواطر والأخلاق بغير كتابة وتسجيل ، وكل ما يعيننا منها أنها نعم المعتقدين عموما لا يتأتى إغفاله في خطاب يتجه إلى جميع المعتقدين ، ولا يبلغ في النفوس مبلغ اليقين إلا إذا تحلل الشعور وتغلغل في الضمير .

* * *

وقد رأينا في أول هذا الفصل أن الفلاسفة الذين قَالُوا ببقاء النفس بعد الموت يقولون بذلك لأنهم وجدوا القول به ضرورة عقلية يستلزمها اختلاف النفوس وحاجة كل منها إلى التطهر والتكامل في حياة بعد هذه الحياة ، ووجوب هذا التطهر والتكامل لاستقامة قضاء العدل الإلهي بين الأخيار والأشرار .

فهذا المعنى ملحوظ في تقدير العذاب الذي يتلى به المذنبون بعد الموت كما قضت به شريعة القرآن الكريم . فان المفسرين كادوا أن يجمعوا على انتهاء عذاب الآخرة إلى الغفران ، وأن الخلود والأبد يفيدان الزمان الطويل ولا يفيدان البقاء بغير انتهاء . ويؤيد هذا المعنى حديث رواه البخاري يفصله بأسلوب الخطاب الذي يشرح المعاني بالمحسوسات ، ومنه يقول عليه السلام : « .. وإذا رأوا أنهم قد نجوا في إخوانهم يقولون : ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا ويصومون معنا ويعملون معنا . فيقول الله تعالى : اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من إيمان فأخرجوه ، ويحرم الله صورهم على النار .. فيأتونهم وبعضهم قد غاب في النار إلى قدمه وإلى أنصاف ساقيه ، فيخرجون من عرفوا ، ثم يعودون . فيقول : اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار فأخرجوه ، فيخرجون من عرفوا ... فيشفع النبيون والملائكة والمؤمنون فيقول الجبار بقيت شفاعتي . فيقبض قبضة من النار فيخرج أقواما قد امتخشوا فيلقون في نهر بأفواه الجنة ، يقال له ماء الحياة ، فينبثون في حافيته كما تنبت الحبة في حميل السيل قد رأيتموها إلى جانب الصخرة إلى جانب الشجرة . فما كان إلى الشمس منها كان أخضر ، (الفلسفة)

وما كان إلى الظل منها كان أبيض ، فيخرجون كأنهم اللؤلؤ ، فيجعل في رقابهم الخواتيم فيدخلون الجنة . فيقول أهل الجنة ، هؤلاء عتقاء الرحمن...»

وللنبي عليه السلام أحاديث أخرى في معنى ما تقدم ، فحواها جميعا أن العذاب تطهير وتكفير ، وأن الأنفس جميعا تتلاقى في حظيرة الرضوان .

فاذا أعطينا أسلوب العقيدة من التعبير ، ففي العالم الآخر كما يدين به المسلم رضا للوازع الأخلاقي ، ورضا للواعي التفكير ، ورضا لعقيدة الدين .

خاتمة

منذ الحرب العالمية الأولى كثرت في أوربة وأمريكا مجموعات الفصول التي يبسط فيها كاتبوها آراءهم في العقائد والأديان ، ويلخص كل منهم فيها عقيدته التي استخلصها لنفسه ، وأحس أنها تناسب تفكيره وعلمه وشعوره بالعالم الذي يعيش فيه وبما يقتضيه أمر الاعتقاد في عصر العلوم «الوضعية» وتجارب الإنسانية الحديثة .

وتشمل هذه المجموعات غالبا على آراء رجال ونساء ، ينظرون إلى الحياة من جوانب شتى . فمنهم العالم والفيلسوف ، ومنهم الفنان والمخترع ، ومنهم السياسي وصاحب الأعمال ، ومنهم من ينظر إلى العالم نظرة وسطى تتلاقى فيها جميع الطوائف ، وجميع مذاهب الحس والتفكير .

وبعض هؤلاء قد اتخذ له «إلهًا» اصطفاه على حسب المثل العليا التي يتمثل بها الإله .

وبعضهم يدين بعقيدة بشرية أرضية لا محل فيها لما وراء الطبيعة ، ولا تخرج عن كونها نخبة من قواعد الأخلاق وبرامج الإصلاح .

وبعضهم يفسر الدين الذي يؤمن به قومه ، تفسيراً يوائمه ومخالف ما اعتقده قومه من المراسم والعبادات .

وكلهم - في جملة آرائهم ومذاهبهم - يدلون على شيء واحد : وهو أن الإيمان كما قلنا في خاتمة كتابنا عن الله ، ظاهرة طبيعية في هذه الحياة . «لأن الإنسان غير المؤمن لإنسان غير طبيعي فيما نحسه من حيرته واضطرابه وبأسه وانعزاله عن الكون الذي يعيش فيه . فهو الشلثوذ وليس هو القاعدة في الحياة الإنسانية وفي الظواهر الطبيعية ، ومن أعجب العجب أن يقال إن

الإنسان خلق في هذا الكون ليستقر على إيمان من الوهم المحض أو يسلب القرار .

وقد راجعنا كثيرا من هذه العقائد المبتدعة أو العقائد الفردية فما وجدنا بينها عقيدة واحدة يدعى لها صاحبها أكثر من دعوة أنها تناسبه وترىحه . أو أنها خير ما يناسبه ويرىحه . إن لم يكن بد من الاعتقاد . ولكنهم لا يدعون لها أنها عقيدة صالحة للجماعات البشرية . في أطوار متعددة : وأجيال متعاقبة . ولا يدعون أن هذه الجماعات البشرية تستغني عن كل اعتقاد موروث وغير موروث . لأنهم - وهم آحاد - بحثوا لأنفسهم عن اعتقاد ، أو شعروا بخيبة الرجاء لفوات حفظهم من الاعتقاد .

وكل مقابلة بين العقائد الفردية التي من هذا القبيل وبين عقائد الجماعات البشرية تنتهي بنا إلى التفرقة بينها بهذه الفوارق التي لا مناص منها : وهي : أن عقيدة الفرد ترجع إليه في تفسيره وتوضيحه وأسلوبه في فهم الأمور بالحقيقة أو المجاز .

أما عقيدة الجماعة فلا مناص فيها من ملاحظة شرائط لا تدعو الضرورة إليها كلها في تلك العقائد الفردية .

ومنها أن دين الجماعة لا يخلو من المجاز . لأنه يوحى إليها بالمغنيات المحجوبة ويقرب إليها المعاني الأبدية التي تتمزج بالضمير ، ولا تستجيش الحس ، إلا إذا اشتملت على مخيلاتهم واقترنت بما يعهدونه من المألوفات والمشاهدات .

ومنها أن دين الجماعة يعم الخاصة والعامة والمجهدين والمقلدين ، ولا يؤدي غرضه الأسمى إذا قطع فريقا من هؤلاء عن فريق .

ومنها أن دين الجماعة لأجيال كثيرة وليس لجيل واحد ، وفي هذه الأجيال الكثيرة يتسع المجال لكثير من المستجدات في العلم ، وكثير من الغير والأطوار في مبادئ الأخلاق ومشارب الأدواق .

والجماعات البشرية فرص كثيرة لاستحداث العلوم ومتابعة الكشف والمخترعات تستطيع أن تأخذ منها ما تشاء إن لم تأخذها من نصوص الدين . ولكنها لا تستطيع أن تأخذ الدين من غير مصادر الاعتقاد . وحسبها منه أنه يخصصها على التعلم ، ولا يصددها عن سبيل المعرفة ، حين تتاح لها مع الزمن بوسائل البحث والاستطلاع .

ونحن في هذا الكتاب قد تعرضنا للكلام عن الفلسفة القرآنية من حيث هي عقيدة للجماعات الإسلامية ، لنعرض هذه العقيدة عرضاً حديثاً يلي مطالب أبناء العصر الحديث .

ولم يكن غرضنا في الكتاب - كما ألمعنا في مستهله - أن نستشهد للقرآن من مذاهب الفلسفة . فإن كثيراً من الفلاسفة الأقدمين والمحدثين يوافقون الفلسفة القرآنية ، فلا يهتبا من ذلك إلا أن يعلم المفرقون بين مجال الدين . ومجال العلم والحكمة ، أن الأوامر والنواهي التي في القرآن قد عرضت للحكماء في مجال المباحث الاجتماعية ، كما عرضت لهم في مجال العقائد الدينية ، فلم يكن فيها إعنات للفكر في سبيل إرضاء الضمير ، لأنها من شأن الفكر ومن شأن الضمير .

مثال ذلك أنهم زعموا أن تحريم الربا أضعافاً مضاعفة : مسألة اجتماعية أو اقتصادية قد عرض لها القرآن ، فأثى فيها بحكم قد يرضاه المتدينون ، ولكنها لا ترضى علماء الاجتماع أو خبراء الاقتصاد .

لكن الفلاسفة الأقدمين والمحدثين قد عرضوا لهذه المسألة فوافقوا فيها عقيدة المسلم الذي يدين بأوامره ونواهيه ، فأرسطو قد حرم الربا لأنه يجعل المال نفسه تجارة وهو وسيلة التبادل في التجارة ، وأعداء الاستغلال من فلاسفة الاقتصاد المحدثين يردون مصائب الاجتماع كلها إلى تسخير الناس باستغلال رؤوس الأموال ، ولم تتناول هذه المسألة قريحة أدبية عالية ، تقيسها بمقياس الشعور الإنساني والكرامة النفسية ، إلا وصمت الربا بوصمة الخسة والمعاينة ، كما قال شكسبير : « إنه صدى الملعون الخسيس » .

فحكم القرآن في الربا حكم لا يخافى الفكر ولا يعطى الضمير حقاً أكبر من حقه المقدور في تقرير المحلات والمحرّمات . وهذا كل ما يعيننا من الموافقة بين مسألة فكرية ، وحكم من الأحكام التي اشتملت عليها الفلسفة القرآنية .

ولم نشأ أن نستدل على قداسة القرآن بما ظهر من نظريات العلم الحديث ، إذ القرآن كما أسلفنا (ص ١٢) ... « لا حاجة به إلى مثل هذا الادعاء ، لأنه كتاب عقيدة يخاطب الضمير ، وخير ما يطلب من كتاب العقيدة في مجال العلم من بحث على التفكير ولا يتضمن حكماً من الأحكام يشل حركة العقل في تفكيره ، أو يحول بينه وبين الاستزادة من العلوم حينما استطاع » .

ومن الخطأ أن نتلقى كل نظرية علمية كأنها حقيقة دائمة نحملها على معاني القرآن . لأن النظريات العلمية لا تثبت على قرار بين جيل وجيل .

ومن أمثلة ذلك ما قيل عن النظرية السديمية ، وما قيل في التوفيق بينها وبين آيات من القرآن الكريم ، منها : « أو لم ير الذين كفروا أن السماوات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما وجعلنا من الماء كل شيء حي » .

وقد رجح بعض علماء الطبيعة — والفلك خاصة — أن المنظومات الفلكية نشأت كلها من السديم الملتب ، وأن هذا السديم تختلف فيه الحرارة فيتشقق ، أو ينفصل بعض عن بعضه من أثر التمدد فيه ، فتدور الأجرام الصغيرة منه حول الأجرام الكبيرة ، وتنشأ المنظومات الشمسية وما شابهها من هذا التشقق وهذا الدوران » .

ولكن النظرية السديمية لا تعدو أن تكون فرضاً من الفروض . يقبل النقص والزيادة ، بل يقبل النقص والتنفيذ ، ولم ينته — بعد — بين علماء الطبيعة إلى قرار متفق عليه .

فلنا أن نسأل : هل كان الفضاء كله خلوا من الحرارة ، وكانت الحرارة الكونية كلها مركزة في السديم وما إليها ؟ .

ولنا أن نسأل : من أين جاءت الحرارة للسديم دون غيرها من موجودات هذا الفضاء ؟ ألا يجوز أن يظهر في المستقبل مذهب يرجع بالحرارة إلى الفضاء في حالة من حالاته ! أليس خلو الفضاء من الحرارة إذا صح هذا الخلو - عجباً يحتاج إلى تفسير ؟ أليس انحصار الحرارة في السديم دون غيرها أحوج من ذلك إلى التفسير ؟ ألا يقول بعض العلماء اليوم إن الفضاء هو الأثير ، وإن الاشعاع هو أصل المادة ؟ وإن الاشعاع كله حالة من حالات الأثير ؟

فالقول المأثور في تفسير الآية القرآنية أن السماوات والأرضين كانتا رتقا فانفتحتا في زمن من الأزمان ... أما أن يكون المرجع في ذلك إلى النظرية السدمية فهو المجازفة بالرأى في غير علم ، وفي غير حيلة ، وبغير دليل .

* * *

ومتى استوفى العقل والضمير حظهما من سعة القرآن على هذا النهج القويم . فلا حاجة به إلى موافقة النظريات المستحدثة . كلما ظهر منا فرض جديد .

وعلى هذا النهج نقرر أن الفلسفة القرآنية خير ما تتكفل به الأديان القائمة من عقيدة تعمر الضمير وتطلق للعقل عنانه في سبيل الخير والمعرفة وسعادة الأرواح والأبدان ، ونحسب أننا وفيما القصد حين نقنع من يقرأ هذه الصفحات بالحقيقة التي أردناها وهي : أن جماعة المسلمين لا يستغنون عن عقيدة ، وأنهم لا يصطفون لأنفسهم عقيدة ميسرة سمحة خيرا لهم مما اعتقدوه .

عباس محمود العقاد

فهرست

صفحة	الموضوع
٣	مقدمة
١٠	القرآن والعلم
١٣	الأسباب والخلق
١٩	الأخلاق
٢٨	الحكم
٣١	الطبقات
٤٠	المرأة
٤٨	الزواج
٦٨	الميراث
٧٢	الأسر أو الرق
٧٦	العلاقات الدولية
٨١	العقوبات
٨٧	الإله
٩٨	مسألة الروح
١١١	القدر
١٤٤	الفرائض والعبادات
١٤٨	التصوف
١٥٥	الحياة الأخرى
١٦٣	خاتمة

